الفصل السادس

التعليم فى ليبيا فى فترة الإستقلال من سنة ١٩٥١م وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ والظروف المحيطة به

obeikandl.com

مقدمة :

يبرز هذا الفصل – وبصفة خاصة – الصلة الوثيقة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وبين التربية والتعليم من جهة أخرى ، وكيف تتبادل هذه العوامل التأثير والتأثر فيما بينها. ذلك أنه قد ظهرت فى الفترة التى عنى بها هذا الفصل عوامل أربعة كان لها الأثر الواضح على التعليم. وهذه العوامل هى : استقلال ليبيا وتخلصها من كل الوان الاستعمار ، ظهور البترول بها ، توحيد الأقاليم الثلاثة – طرابلس – برقة – فزان – فى دولة واحدة ، ثم رغبة الشعب الليبى العارمة وبقيادة الدولة فى التعليم لكى يعوض ما فاته فى فترات التخلف السابقة ، ولكى يواكب تطورات الأوضاع الجديدة. ومن ثم كانت هناك نهضة تعليمية شاملة.

ولقد بدأ الفصل بالحديث عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم الحديث المستفيض عن النهضة التعليمية التى شملت فلسفة التعليم وأهدافه ومراحله ومناهجه وإدارته وتأثره بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى كانت وراءه والتى دعمته ومكنته من تحقيق أهدافه.

openkandil.com

أولاً : العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت فى تطور التعليم فى ليبيا منذ الإستقلال وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر (١٩٥١ - ١٩٦٩) :

١- الظروف السياسية :

فى العام ١٩٥١م دخلت البلاد مرحلة أخرى جديدة ، فلأول مرة فى تاريخها الطويل يصبح أمرها وتقرير مصيرها فى يد شعبها ، فبعد كفاح طويل وحروب طاحنة بين القوى العظمى على أرضها ، نالت البلاد استقلالها فى هذا العام ، وأصبحت هناك حكومة وطنية تسير أمور البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يخدم المصالح الوطنية .إلا أن هذا البلد الذى نال استقلاله حديثاً واجه الكثير من التحديات والصعوبات التى ألقت بظلها على تطوره الاقتصادى والاجتماعى ، وكان لها تأثيرها الكبير على أوضاعه السياسية. فلقد استغلت كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا الظروف السيئة التى تمر بها البلاد وأملت على ليبيا شروطاً استعمارية أتخذت طابع الاتفاقات العسكرية ، وبذلك فقدت ليبيا استقلالها بسبب هذه المعاهدات الأجنبية الاستعمارية وفرضت على نفسها التزامات قيدت حريتها وحالت بينها وبين ممارسة حقوقها المشروعة فوق أرضها. ففى الوقت الذى نص فيه الدستور الليبى على أن ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، يوقع رئيس وزرائها فى عام ١٩٥٣م معاهدة صداقة وتحالف قبل مرور سنة من الاستقلال ، وكانت مدة المعاهدة عشرين سنة أحتفظت بريطانيا بموجبها بقواعد عسكرية على الأرض الليبية ، وإبقاء فرق عسكرية مرابطة فيها ، وذلك مقابل مبلغ سنوى قدره ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون ألفاً من الجنيهات الليبية (١,٧٥٠,٠٠٠).

أما فرنسا فقد عقدت مع ليبيا أيضاً إتفاقيات مؤقتة تجدد ضمنا نظير مبلغ سنوى قدره (٢٩٣) مليون فرنك فرنسى. وفى سنة ١٩٥٤م وقع رئيس الوزراء إتفاقية إقامة قواعد عسكرية أمريكية فى ليبيا ، تعهدت أمريكا بموجبها بدفع مبلغ سنوى لليبيا قدره مليون دولار نظير إستعمال هذه القواعد لمدة عشرين سنة. وهكذا أصبحت ليبيا فى عهد الإستقلال مكبلة بثلاثة قيود ، هى قيود المعاهدات غير المتكافئة ، وقيود النفوذ الأجنبى ، وقيود الشركات الاحتكارية.

ومما زاد الأوضاع السياسية سوءاً أن ليبيا عند استقلالها أتخذت النظام الفدرالى الاتحادى نظاماً لحكمها ، وهذا النظام يتكون من أربع حكومات وأربع إدارات هى الحكومة الاتحادية ، وحكومة ولاية طرابلس ، وحكومة ولاية برقة ، وحكومة ولاية

فزان ، وقد أدى هذا النظام إلى تمزيق وحدة البلاد وتوسيع شقة الخلاف بين المواطنين.

٢- الظروف الاقتصادية :

تمهيـــد :

إذا ألقينا نظرة على الأحوال الاقتصادية الليبية عشية استقلالها ، فماذا تتوقع من شعب عاش عدة مئات من السنين مقهوراً ومظلوماً تحت أشكال شتى من الغزاة.

فلقد خرج الشعب الليبى من هذه التجربة بضآلة خبرته فى كل المجالات ، فهو لم ينل شيئاً من التعليم حيث اقفلت عليه منافذ التعليم فى الداخل والخارج ، فقد كانت نسبة الأمية المتنشية بين الكبار تصل إلى ٩٥٪ وكان حوالى ٢٠٪ من الأولاد الذين هم فى سن الدراسة يتلقون التعليم النظامى أما البقية فلم يتلقوا أى نوع من أنواع التعليم . «تعود ضآلة خبرة الليبيين العلمية والتكنولوجية إلى الظروف التاريخية السيئة التى مرت بها ليبيا أثناء العهد الايطالى الذى قضى على كل مجالات التعليم الفنى والتكنولوجى فى البلاد ، واستولى الايطاليون على كل المجالات التى تتطلب هذه الخبرة فى القطاعين العام والخاص ، ولـم يسمـح للعناصـر الوطنيـة إلا بتـولى الوظـائف البسيطة التى تتسم بالخمول وتضيع الوقت وعدم استخدام الفكر ، كمهنة الحارس والمباشر والكاتب البسيط» [١] ويصف تقرير البعثة التى أوفدها البنك الدولى للانشاء والتعمير حياة الشعب الليبى غداة الاستقلال . «لا يزال معظم الليبيين يعيشون حياة بسيطة جداً ويقتاتون بأغذية بسيطة فى تكوينها كما أن احتياجاتهم محدودة ومعرفتهم محدودة ومعرفتهم بتكنولوجيا القرن العشرين ضئيلة وتقاليدهم القبلية عميقة الجذور ، ويقوم معظم السكان بحرث الأرض أو رعى الماشية ويستهلكون معظم انتاجهم ، ويسكنون إما فى منازل منخفضة تتكون من حجرة أو حجرتين ، أو فى الخيام أو فى أكواخ من الصفيح أو فى الكهوف ، ويستعملون الابل والخيل والحمير فى تنقلاتهم .

وقد تكون قيمة املاك العائلة أو القبيلة كبيرة إلا أن مستوى معيشة أفرادها منخفض على وجـه العموم ، أما بعض المرافق كالكهرباء والمياه الجارية فهى لا تكاد تكون معروفه» [٢] .

---

(١) أحمد الفديش ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٢) البنك الدولى للانشاء والتعمير ، التنمية الاقتصادية فى ليبيا ، طرابلس ١٩٦٠ ص ٣٩ .

وفى عشية الاستقلال كان عدد سكان ليبيا حوالى المليون نسمة منهم ٢٠ ٪ من سكان المدن و ٤٣ ٪ من سكان الريف و ٣٧ ٪ من البدو الرحل . «وبالرغم من أن ليبيا من الناحية الطبيعية صحية للغاية إلا أن نسبة الوفيات كانت مرتفعة وخصوصاً بين الأطفال ، حيث بلغت ٣٠٠ وفاة تقريباً لكل ألف ، وهذا راجع إلى الحالة الغذائية السيئة وانخفاظ مستوى التعليم والتدريب ، أما بالنسبة لجميع السكان فقد تعدت نسبة المواليد بخمسين لكل ألف بينما كانت نسبة الوفيات حوالى ٤٠ لكل ألف ، وبذلك يكون الزيادة الطبيعية فى عدد السكان حوالى واحد فى المائة فى العام» [١] .

أ – الزراعة :

لقد كانت البلاد تعتمد اعتماداً كبيراً فى اقتصادياتها على الزراعة وتربية الماشية وحسب احصاء سنة ١٩٥٩م كان يعمل بهذا القطاع ما يقرب من ٨٠ ٪ من سكان البلاد ، أما الأرض فرغم إتساع مساحتها والتى تبلغ حوالى ١,٧٥٠,٠٠٠كم٢ إلا أن المساحة المزروعة زراعة مستقرة لا تتعدى بأى حال من الأحوال ١ ٪ من المساحة الكلية للبلاد .

فإحصاءات عام ١٩٦٠م تشير إلى أن الرقعة الزراعية فى عام ١٩٦٠ حوالى ٣٧٠ الف هكتار ، أما الأجزاء الباقية من البلاد فهى إما صخرية وعرة أو رملية قاحلة أو تربتها محرومة من المياه الكافية للانبات ، حيث أن المطر يقل كلما اتجهنا جنوباً ، وهكذا فإن أكثر من ٩٥ ٪ من مساحة ليبيا صحراء غير منتجة .

وأما المحاصيل الرئيسية فهي الشعير والقمح والذرة ، ويمثل الشعير ثلاثة أرباع المحاصيل المنتجة من الحبوب ، ويتكون معظم الربع الباقى من القمح ، وتتركز معظم زراعة الحبوب فى الأراضى البعلية أى التى تعتمد على مياه الأمطار ، ولهذا فإن الانتاج يتأثر إلى حد كبير بالأمطار ويقدر الانتاج السنوى من الشعير بحوالى ٧٠ الف طن وبالنسبة للقمح بحوالى ٢٠ الف طن . وهناك أشجار النخيل والتى قدر عددها فى سنة ١٩٦٠م بـ ٣,٢١٥,٣٠٠ شجرة تنتج حوالى ٤٢ الف طن من التمور ، أما إنتاج الزيتون فقدر بحوالى ١,١١٥,٨١٢ قنطار . بالإضافة إلى ذلك هناك الفول السودانى

---

(١) على أحمد عليقه ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

واللوز والحمضيات والعنب ، وكافة أنواع الخضراوات والتى يتم إنتاجها فى قطاع صغيرة من الأراضى المروية .

لقد كان ومازال المعدل السنوى للانتاج الزراعى يعتمد إلى حد كبير على معدل هطول الأمطار وهذا غير منتظم ولا يمكن التكهن به. أن معظم القوة العاملة كانت تعمل فى قطاع الزراعة وكان معدل إنتاج الفرد منخفضاً جداً ، ونسبة البطالة الموسمية فى الزراعة كبيرة أيضاً. وإلى جانب هذا التخلف الزراعى كانت هناك المزارع الحديثة التى كان يدير ويملك معظمها مزارعون ايطاليون والتى وفرت انتاجاً ضخماً لبعض المحاصيل الرئيسية.

جدول رقم (٢٦)

يوضح انتاج ليبيا من القمح والشعير بين ١٩٥٩م إلى سنة ١٩٦٤ (بالقنطار) (١)

السنوات	القمح	الشعير
١٩٥٩	٢٣٠,٦٤٠	٥٠٣,٤٣٠
١٩٦٠	٣٣٩,٠٨٠	١,١٦٤,١٧٧
١٩٦١	٢٩٩,٩٢٢	٧٣٢,٠٦٠
١٩٦٢	٣١٧,٤٧٥	٩٧٥,٢٠٠
١٩٦٣	٣٣٤,٨٣٠	٥٤٢,٨٦٠
١٩٦٤	٢٣٤,٢٢٠	٨٤٠,٦٠٠

الثروة الحيوانية :

أهم الحيوانات الموجودة فى ليبيا هى الضأن والماعز والأبل والخيل والحمير وتتركز معظم الحيوانات فى برقة حيث يعتبر الرعى المهنة التقليدية الأولى ، ومعظمها ملك للقبائل الرحل واشباه الرحل ويتم رعيها فى المراعى الجماعية ، وقيمة مبيعات المواشى ومنتجاتها فى هذا الجزء من البلاد تزيد عن قيمة مبيعات السلع الزراعية ، أما فى أقليم

(١) أحمد الفنيش ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

obeikandl.com

طرابلس فتعتبر المواشى الحرفة الثانية بعد الزراعة ويتركز الاهتمام بها فى منطقة الجفارة وتأتى قيمتها فى المبيعات بعد الزراعة ، ولقد كانت البلاد قديماً تعد من الدول المصدرة للحيوانات ولكن بعد سنة ١٩٦٠ أصبحت البلاد تعد من الدول المستوردة لبعض الحيوانات ، وهذا راجع للأهمال وعدم العناية بهذا النشاط ، وهجرة السكان إلى المدن وزيادة استهلاك اللحوم الذى نتج عن تحسن مستوى الدخل ، بالإضافة إلى تتابع سنوات الجفاف .

ب- الصناعة :

أما من حيث النشاط الصناعى ، فتعتبر جميع الصناعات التى كانت موجودة فى ليبيا من الصناعات البدائية ، وتتركز فى الصناعات الغذائية وعصر الزيوت ودبغ الجلود ، وصناعة السجاد التبغ وصناعة النسيج ، بالإضافة إلى الحرف اليدوية التى كانت تعتمد على الخامات المحلية كالصوف والجلود ، وعلى الرغم من كثرة هذه المصانع إلا أنه يلاحظ أن عدد الأشخاص العاملين فى هذا المجال كانوا قليلين وذلك بسبب صغر المصانع التى كانت موجودة فى تلك الفترة ، «تستخدم المصانع الموجودة فى ليبيا مجتمعه نحو ٢٠,٠٠٠ شخص وتساهم بنحو عشر الناتج القومى » [١] .

ويمكن القول بأن أهم العوامل التى أعاقت نمو الصناعة فى ليبيا فى تلك الفترة ما يلى :

- لقد كان للاستعمار الايطالى تأثير كبير على الصناعة فى ليبيا حيث سيطر عليها سيطرة تامة طيلة فترة بقائه فى ليبيا ، واحتفظ بالمشروعات الصناعية وإدارتها للايطاليين وابعاد العنصر الوطنى إبعاداً كلياً ، وقد استمر هذا الوضع حتى قيام الثورة فى سنة ١٩٦٤م.
- عدم قدرة الدولة على القيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة إذ لم يكن الدخل العام يساعد على ذلك.
- انقسام البلاد إلى ثلاث ولايات كل ولاية لها قوانينها المحلية مما أثر فى قيام حركة صناعية ذات معنى.

---

(١) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

- عدم توفر المعادن والطاقة اللازمة للنشاط الصناعى.
- التقلبات الكبيرة فى المنتجات الزراعية من سنة إلى أخرى وكان من الصعب التنبؤ بمحصول أى من المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تأخر أحوال الزراعة والصيد البحرى وتربية الحيوانات.
- سوق الاستهلاك الليبى صغير ومبعثر ، بسبب قلة السكان واتساع المساحة التى ينتشرون فيها ، وانعزال المناطق السكنية بعضها عن بعض بمسافات بعيدة.

جـ- النفط ودوره فى الاقتصاد الليبى :

« لقد كان اكتشاف النفط فى ليبيا بشارة خير ونقطة تحول فى مسار الاقتصاد الوطنى ، ولقد تم ذلك فى وقت كانت البلاد فيه من أكثر دول العالم تخلفاً . فالامكانيات الزراعية محدودة وعرضة للتقلبات المناخية وكذلك الصناعة محدودة وتحتاج إلى استثمارات ضخمة ، كما أن الموارد البشرية فى حالة شديدة من التخلف نتيجة لارتفاع نسبة الأمية ، إلى جانب اعتماد البلاد بدرجة كبيرة على ما يمنحه الاجانب مقابل اتفاقيات تحقق لهم مصالح سياسية واقتصادية ، [1] لقد أحدث النفط منذ اكتشافه بكميات تجارية فى عام ١٩٥٩م ثورة عارمة فى الاقتصاد الليبى ، حيث تغير أساس اقتصاد البلاد تغيراً تاماً ، فبعد أن كان أهتمام غالبية السكان ينحصر فى الزراعة والرعى نجد أن آفاقاً جديدة قد انفتحت فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، فتضاءلت بعض القطاعات الاقتصادية على حساب قطاعات جديدة وأصبح قطاع النفط يشكل فى الأهمية الدرجة الأولى بين سائر القطاعات فى تركيب الدخل القومى ، فبعد أن كانت موارد الدولة تشكل مبلغ ١٢,٩٧٨,٠٠٠ جنيهاً ليبياً عام ١٩٥٦م وصلت إلى ٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً ليبياً عام ١٩٦٨م وساهمت عوائد النفط بنسبة ٩٥ ٪ من الدخل القومى. » كما أنه حدث تطور كبير فى الصادرات والواردات حيث ارتفع إجمالى الصادرات فى سنة ١٩٦٣م إلى (١٣٣,٥٣٥,٠٠٠) مليون جنيه ليبى فى حين بلغ إجمالى الواردات (٨٥,٢٧٧,٠٠٠) مليون جنيه ليبى والفضل فى

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤٠ .

ذلك راجـع إلى البتـرول الذى بلغت قيمـة ما صـدرت منه (١٣١,٨٢٣,٠٠٠) مليون جنيه ليبى ، [١] .

ولقد صاحب هذا التطور الاقتصادى تغيرات جذرية فى حركة المجتمع ، فأزداد عدد السكان ، كما وفد إلى البلاد الآلاف من الطوائف غير الليبيه حاملين معهم عادات وثقافات وأذواق جديدة اتصل بها المجتمع الليبى.

والمتأمل فى حركة التربية والتعليم يلمس بوضوح مدى التطورات والتغيرات الكبيرة التى طرأت على هذا الميدان فى الفترة التى أعقبت اكتشاف النفط ، فلقد زادت الفرص التعليمية وزاد حجم التعليم وزادت نسبة ما تخصصه الدولة للانفاق عليه.

إلا أنه على الرغم من هذه الايجابيـة هناك بعض السلبيات التى رافقت اكتشاف النفط ، فلقد أثر اكتشاف النفط تأثيراً سيئاً على الزراعة بصفة خاصة وعلى باقى القطاعات الانتاجية الأخرى بصفة عامة ، فلقد أهمل قطاع الزراعة بسبب الهجرة المتزايدة مع الأيام إلى المدن حيث مراكز النشاط التجارى وإلى الصحراء حيث حقول البترول. وهكذا تدفق الناس على المدن حتى أصبح ثلث سكان البلاد يتركزون فى المدن أى واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريباً ، فى حين أنه كان فى سنة ١٩٥٤م خمس السكان يتمركزون فى المدن أى واحد من كل خمسة أشخاص ، بالإضافة إلى اتجاه رأس المال الخاص إلى التركيز فى القطاع التجارى والخدمات وبذلك حرمت الزراعة من اليد العاملة ومن رأس المال. « أما قطاع الصناعة فلم يكن اسعد حظاً من الزراعة فيما يتعلق بالعماله ، فرغم التحسن النسبى الذى شهده فى فترة الخمسينات إلا أن النفط قد أثر سلباً على هذا القطاع ، فقد خلق طلباً كبيراً على السلع المصنعة التى كانت تستورد من الخارج وكان من الممكن أن هذا الطلب المتزايد على السلع المصنوعة يكون حافزاً للاستثمار فى الصناعة إلا أن الربح السريع فى قطاعات التجارة والعقارات والمقاولات والسمسرة حال دون ذلك ، كما أن اليد العاملة المكدسة فى المدن كانت غير صالحة تأهيلياً للعمل فى الصناعة ، كما أن المرافق الأساسية التى تعتبر شرطاً أساسياً للتنمية الصناعية لم تكن بالصورة المطلوبة مثل مصادر الطاقة ووسائل النقل

---

(١) المؤسسة الوطنية للنفط ، معلومات وخصائص وأرقام ، طرابلس ١٩٦٨م ص ٨ .

والمواصلات والموانى وخدمات المصارف والتأهيل الفنى ، [1] .

تأثر التعليم بالظروف الاقتصادية :

- عندما عادت البلاد إلى أهلها فى عام ١٩٥١م أصبحت المشاكل التى تواجه الليبيين كثيرة. فكانت البلاد فى حالة تخلف كامل، وقد أرهق شعبها نتيجة سنوات الفقر الطويلة الذى نتج عن أضمحلال اقتصاديات البلاد التى سببها الاستعمار الايطالى لأبناء البلاد، حيث أبعدهم عن الأراضى الخصبة وقذف بهم إلى المناطق الداخلية، وحرمهم من العلم والمعرفة، وجعلهم يعيشون فى ظروف قاسية.

- أما الاستعمار البريطانى فقد كان تآمره من نوع آخر، حيث سيطر على أهم جوانب الاقتصاد فى عهد الإدارة البريطانية، وجعل الناس يشعرون بالحاجة إليه عن طريق المعونات التى يقدمها ، والتى كان يمتصها فى واقع الأمر من دماء الشعب عن طريق مؤامراته المعروفة ، بالإضافة إلى سيطرته على بعض الصناعات الهامة التى كانت تدر عليه أرباحاً طائله، وهكذا تضافرت هذه المشاكل الطبيعية والبشرية لتجعل من الانسان الليبى جاهلاً فقيراً.

- ومن هنا نلاحظ عمق التأثير الاستعمارى فى ليبيا، هذا التأثير لم يقتصر على أرض البلاد واقتصادها بل تعداه إلى الانسان نفسه.

- وعلى أساس هذا الوضع كان لابد للحكومة أن تقوم برسم خطة للاصلاح من شأنها أن تغير من هذه الأوضاع السيئة، وفى ظل هذه الجهود كان لابد للتعليم أن يلعب دوراً حيوياً، ولكن نظام التعليم القائم آنذاك كان فى حالة محزنة، فكانت الأبنية المدرسية والتجهيزات التعليمية والمصادر البشرية غير مناسبة اطلاقاً وكانت الغالبية العظمى من المواطنين من الأميين، والأبنيه التعليمية الموروثة من فترة الإدارة البريطانية لا تفيد كثيراً فى عملية بناء الأمة وتطويرها.

- وعلى الرغم من الظروف السيئة التى كانت تعانى منها البلاد، إلا أن الحكومة حاولت رسم سياسة واعية لإعادة تنظيم التعليم وتوسيعه بطريقة منظمة

(١) على أحمد عتيقه ، مصدر سابق، ص ١٥١ .

واخضاعه لخدمة الأهداف القومية قدر المستطاع، لذلك صدر أول قانون للتعليم سنة ١٩٥٢م بهدف خلق نظام تعليمى موحد ومتكامل يصلح أن يكون مصدراً لنشر الرغبة فى التحديث والتمدن بين المواطنين. لقد حاولت الدولة نشر التعليم وتوسيعه وتعميمه، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى كانت محيطة بالبلد لم تساعدها على تحقيق ذلك. فعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة فى مجال التعليم فى الفترة من سنة ١٩٥١م إلى سنة ١٩٦٢م، وما تحقق من نمو فى إعداد التلاميذ، إلا أن عدد الأطفال ممن لم يشملهم التعليم كان مشكلة خطيرة فى ذلك الوقت، ولم تستطع الدولة ايجاد حل لها حيث تشير الاحصائيات أن هناك أكثر من ٥٠٪ من الجنسين ممن هم فى سن التعليم الابتدائى كانوا خارج المدارس.

- إلا أن ظروف ليبيا الاقتصادية قد تغيرت تغيراً كبيراً اعتباراً من سنة ١٩٦٣م وهى السنة التى بدأت فيها عوائد النفط تتوارد على ليبيا، وكان من نتيجة ذلك تدفق الهجرة من الريف للمدن وزيادة الهجرة من خارج البلاد واستمرار تزايد السكان، حيث نتج عنه ضغط شديد لطلب العلم بسبب ارتفاع نسبة السكان فى سن التعليم، وقد توسعت الدولة فى انشاء المؤسسات التعليمية لتوفير التعليم للصغار والكبار.

- ولا شك أن دخل الدولة من البترول قد أمكن للحكومة أن ترسم صورة من الرخاء فى ميادين كثيرة ومنها التعليم، فأعدت الدولة الخطة الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الخمس سنوات «١٩٦٣ – ١٩٦٨». وكان من أهداف هذه الخطة تقييم النظام التعليمى الذى كان يواجه العديد من المشاكل والصعوبات، ومن هذه المشاكل : التوسع العشوائى فى التعليم، النقص فى عدد المعلمين والمؤهلين والمتخصصين، قلة المبانى المدرسية وسوء أوضاع المبانى القائمه وغيرها من الصعوبات التى استهدفت الخطة معالجتها.

- ونتيجة للمجهودات التى بذلت من أجل تحقيق مستهدفات الخطة التعليمية، أن تضاعف عدد التلاميذ ست مرات خلال العام الدراسى ١٩٦٥ – ١٩٦٦م. وتم

- التوسع فى معاهد تأهيل المعلمين وإنشاء المدارس فى المدن والقرى والمناطق النائية، وفتحت فصول التعليم المسائى للكبار، وانخفضت نسبة الأمية بين من تزيد أعمارهم عن العشر سنوات إلى ٧٦٪.

- لقد أثرت التغيرات الأساسية التى حدثت فى الحياة الاقتصادية للشعب فى نظام المؤسسات تأثيراً واضحاً. وكانت تلك التغيرات مهمة بالنسبة للتعليم ومؤسساته وقد تطلبت الظروف التى مرت بعد عام ١٩٦٣م توسعاً واسعاً فى كامل الجهاز التعليمى بداية من رياض الأطفال حتى الجامعة وتعليم الكبار. وكانت التغيرات الاقتصادية التى شهدتها البلاد من أهم العوامل التى فرضت إقامة برنامج تربوى غنى المحتوى ويغطى عدداً أكثر من السنوات، ولم يعد كافياً أن يقتصر عمل المدارس والكليات على نقل التراث الثقافى كما كانت سابقاً بل أصبح من واجبها إعداد الشباب وتوجيههم نحو الحياة المهنية ليستطيعوا أن يتكيفوا مع الأوضاع الجديدة التى حلت بالبلاد.

٣- الظروف الاجتماعية :

- السكان :

« أن دراسة البنية السكانية تكون العصب الأساسى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والوعاء الذى تعمل فيه تلك الأوضاع وتنطلق ضمن إطاره » [١] .

- إن دراسة عنصر السكان لأية دولة من الدول له أهمية كبرى، إذ أن نمط وتوزيع وتركيب السكان من الأمور البالغة الأهمية فى تخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادى والاجتماعى لكل بلد، فعنصر السكان يعتبر قوة من حيث أنه كان ومازال الأداة الفعالة فى البناء الاقتصادى والسياسى والاجتماعى للدول. لذلك لابد من الاحاطة بهذه الخصائص الديمغرافية للمجتمع الليبى.

إذا أستثنينا الجاليات الأوروبية واليهودية التى تعيش فى بعض المدن الليبية فإننا نستطيع أن نعتبر سكان البلاد فى مجموعهم متجانسين فى تكوينهم العام، على

(١) عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوى، دار العلم للملايين. بيروت ,١٩٦٦ ص ١١٩ .

الرغم من أن هناك بعض الاختلافات بينهم فى مظاهر الثقافة التى ورثوها من الأجيال الماضية، كذلك من الأصول والانساب التى انحدروا منها، فهم جميعاً يتكلمون العربية ويدينون بالإسلام، وهناك عدد قليل منهم يتكلم بالإضافة إلى العربية اللغة البربرية ولغة الطوارق، أما من ناحية الجنس، فقد اختلطت الأجناس المختلفة شأنهم فى ذلك شأن عرب المنطقة وذلك بفعل عوامل البيئة والتاريخ والدين.

- وقد تحدث الدكتور عبد العزيز طريح شرف عن أصل سكان ليبيا فقسمهم إلى « العرب الأصليون الذين انحدروا من نسل قبائل بنى هلال وبنى سليم، أو من نسل الجنود العرب الذين جاؤوا مع حملة عمرو بن العاص فى القرن السابع الميلادى، ومنهم العرب المتعربون الذين انحدروا من نسل البربر الذين يسكنون البلاد قبل الفتح العربى، وهؤلاء هم البربر الذين تم تعريبهم بحيث لم يعد من الممكن تميزهم عن العرب الأصليين، وهناك البربر الذين مازالوا يحتفظون ببعض مظاهر ثقافتهم الأصلية إلى جانب مظاهر الثقافة العربية التى أصبحت لها المكانة الأولى بينهم » (١) .

- أما من حيث عدد السكان فلقد أجريت العديد من الدراسات والاحصاءات السكانية فى ليبيا، إلا أن أول تعداد فعلى للسكان يمكن الاعتماد عليه هو التعداد العام للسكان والذى قامت به مصلحة الاحصاء والتعداد سنة ١٩٥٤م، باعتباره أول تعداد رسمى شمل جميع السكان وفق استمارات خاصة. « وقد كان منتصف ليلة ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤م تاريخاً للتعداد » (٢) .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التعدادات السكانية تجرى فى ليبيا كل عشر سنوات بطريقة منظمة تحت إشراف مصلحة الاحصاء والتعداد. وقبل سنة ١٩٥٤كانت هناك دراسات اعتمدت على تقديرات الرحالة والدبلوماسيين وبعض الجغرافيين وهى نتائج تنقصها الدقة والصدق ولا يمكن الاعتماد عليها بصورة رسمية.

---

(١) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ١٩٦٦، ص ٣٩٢ .

(٢) محمد المبروك المهدوى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

« هذا وقد قدر الاتراك سكان ليبيا عام ١٨٤٣م بحوالى ٥٦٠ ألف نسمة » [١] .

- كما أظهر احصاء سنة ١٨٩٨م أن عدد سكان ليبيا « ٨٢٠ ألف نسمة منهم ٦٤٦٠ يهودى، وحوالى ٤٠٠٠ أوروبى بعضهم من المالطيين واليونانيين والايطاليين والباقى مسلمون » [٢] ، غير أن هذه الاحصاءات لا يمكن الاعتماد عليها حيث نعتقد أن الأرقام الرسمية العثمانية للسكان التى حددها أحصاء سنة ١٨٩٨م أقل من عدد السكان الفعلى، لأننا نعلم بأن السكان تخوفوا من الاحصاء فى بعض المناطق فاحجموا عن التسجيل، ولأن الوعى الاحصائى لم يكن على المستوى المطلوب، ولأن أساليب الاحصاء أيضاً لم تكن دقيقة، وعلى هذا فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن عدد سكان ليبيا فى ذلك الوقت قد يصل إلى المليون نسمة. « ولعل من أهم الاحصاءات القديمة الاحصاءات الايطالية لعامى ١٩٣١م و ١٩٣٦م والتى أجرتها السلطات الايطالية حيث بلغ عدد سكان ليبيا حسب تقديراتهم فى تلك الفترة ٦٥٤,٧١٦ ألف نسمة خلال عام ١٩٣١م و ٧٣٢,٩٧٣ ألف نسمة خلال عام ١٩٣٦م، غير أن هذه الاحصاءات لا يمكن الاعتماد عليها والأخذ بنتائجها وذلك لعدة أسباب من أهمها، أن التقديرات أجريت فى ظروف صعبة حيث أن السكان كانوا يخشون من التجنيد بالإضافة إلى عدم اجراء التعداد لكل المناطق، إذ أنه من الصعب عد سكان الجنوب والبدو الرحل وسكان الجبال، علاوة على أن الايطاليين كانوا يسعون لطلينه ليبيا فى تلك الفترة، حيث كانوا يقللون من عدد السكان الوطنيين والإكثار من عدد السكان الايطاليين لتأكيد صيغتهم الرسمية على البلاد، ولهذا فإنه يمكن القول بأن الأرقام التى أعطتها الاحصاءات الايطالية يجب أن تؤخذ بحذر رغم أنها قد تعطينا أرقاماً تقريبية لا غنى عنها عند دراسة بعض الأمور العامة » [٣] .

- لقد أجريت أربعة تعدادات منظمة للسكان فى السنوات ١٩٥٤م، ١٩٦٤م، ١٩٧٣م، ١٩٨٤م، وهى تعدادات اعتمدت كمصادر رئيسية لاى بيانات سكانية،

---

(١) الهادى أبو لقمة ، دراسات ليبية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٢) محمد المبروك المهدوى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٦ .

والذى يهمنا وله علاقة بهذه الدراسة هو تعداد عامى ١٩٥٤م و ١٩٦٤م. ويعرض الباحث معلومات مختصرة عن كل تعداد منهما.

* تعداد سنة ١٩٥٤م :

أول تعداد شمل جميع السكان تحت أشراف عدادين مدربين قاموا بزيارات ميدانية للسكان فى بيوتهم ومحلاتهم لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة عن طريق استمارات خاصة ، بلغ عدد السكان لهذا التعداد (١,٠٨٨,٨٨٩) نسمة كمجموع كلى منهم (٥٦٥,٢٧٥) ذكور و (٥٢٣,٥٩٨) أناثاً ، [١] . وقد قسم السكان إلى الأقسام الثلاث الآتية :-

١- المستقرون : وهم أفراد العائلات الذين لهم مساكن يأوون إليها فى أغلب أوقات السنة، ويشتملون على سكان المدن، ويتمثل هؤلاء فى التجار والصناع والموظفين وأصحاب الحرف المختلفة مضافاً إليهم الزراع الذين يقطنون القرى، حيث تتوفر المياه والأرض الخصبة ونسبتهم ٧٤٪. ومن الملاحظ أن ربع السكان المستقرين أى حوالى ١٨٪ من المجموع الكلى يتركز وجودهم فى مدينتى طرابلس وبنغازى، حيث يوجد فى طرابلس منهم حوالى (١٣٠,٠٠٠) نسمة وفى بنغازى حوالى (٧٠,٠٠٠) نسمة.

٢- شبه الرحل : وهم العائلات التى تتجول فى مناطق قبائلها داخل حدودها الإدارية جرياً وراء المراعى طول فترة الشتاء والربيع ولهم مناطق معينة للزرع تروى بمياه الأمطار، ولا يغادرون مناطقهم الإدارية إلا فى سنوات الجفاف الشديد حيث يحترف بعضهم الرعى، فى حين أن البعض الآخر منهم يهاجرون إلى المدن للاشتغال بحرفة مؤقته ونسبة هؤلاء حوالى ١٨٪.

٣- الرحل : حياتهم بدوية صرفه، وكل اهتمامهم مركز فى تربية الماشية، يتجولون كجماعات محدودة العدد فى المناطق البعيدة التى تهطل بها الأمطار، وتكثر بها المراعى حتى ولو كانت خارج مناطقهم التى يعتبرونها ملكاً لهم، وقد يمكثون فى هذه المناطق بضعة أعوام دون الرجوع إلى مقرهم الأصلى. وهكذا فإنهم

---

(١) الجمهورية العربية الليبية – وزارة التخطيط والتنمية – المجموعة الاحصائية ، طرابلس ١٩٧٤م . ص ١٣ .

يقضون معظم أوقات السنة فى التنقل بحثاً عن المرعى اللازم لحيواناتهم، وتبلغ نسبتهم حوالى ٨٪.

* **تعداد عام ١٩٦٤م :**

- لقد كان تعداد عام ١٩٦٤م أفضل حالاً من التعداد السابق لسنة ١٩٥٤م نتيجة لتلافى الاخطاء والسلبيات التى وقعت فى تعداد عام ١٩٥٤م، ولذلك فإن هذا التعداد كان أكثر شمولاً ودقة حيث شمل كل السكان، كما صاحبت هذا التعداد حملة دعائية وتوعية واسعة شجعت الأهالى على التسجيل وأعطاء أصدق المعلومات والبيانات، بالإضافة إلى أن الاستثمارات أحتوت على بيانات أكثر تفصيلاً من التعداد السابق. « ولقد بلغ إجمالى عدد السكان خلال تعداد ١٩٦٤م (١,٥٦١,٣٦٩) نسمة منهم (٨١٣,٣٨١) ذكوراً و (٧٥٠,٩٨٣) إناثاً » [(١)] .

وتجدر الإشارة إلى أن المعدل السنوى لنمو السكان خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤م قد بلغ (٣,٦٢٪) فى المتوسط وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٧) الذى يوضح النمو السكانى فى ليبيا فى الفترة من ١٩٣١م وحتى عام ١٩٦٤م نلاحظ وجود نمو سريع حيث زاد عدد السكان حوالى ثلاثة أضعاف فى الفترة من ١٩٣١م وحتى عام ١٩٦٤م ويمكن القول بأن نمو السكان فى ليبيا قد مر بثلاث مراحل هى :

- فترة الجمود والتناقص السكانى. فترة النمو البسيط. فترة الزيادة السريعة.

ويعرض الباحث ملخصاً لها كما يلى :

١- فترة الجمود والتناقص السكانى :

وهى الفترة التى بدأت مع الاحتلال الايطالى وحتى الحرب العالمية الثانية، رغم أنه لا توجد احصاءات دقيقة وشاملة، إلا أن هناك اعتقاداً يؤكد بأن نمو عدد السكان فى هذه الفترة كان سلبياً ولتأكيد ذلك « فإن عدد سكان برقة على سبيل المثال قد انخفض من حوالى (١٩٨,٠٠٠) نسمة إلى حوالى (١٣٧,٠٠٠) نسمة فى الفترة ما بين سنة ١٩١١م وحتى سنة ١٩٣٦م » [(٢)] .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) محمد المهدوى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

أن هذا الأنخفاض فى عدد السكان فى تلك الفترة، قد يعزى إلى استشهاد عدد كبير من الليبيين أبان حرب الجهاد ضد الاستعمار الايطالى، بالإضافة إلى نفى عدد كبير من الليبيين إلى الجزر الايطالية والزج بأعداد كبيرة منهم فى حرب الحبشة، علاوة على هجرة عدداً كبيراً من الليبيين إلى الدول العربية خاصة تونس ومصر.

٢- فترة النمو البسيط :

تغطى هذه الفترة من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٤م، حيث بلغت الزيادة حوالى (٣٣٦,٠٠٠) نسمة بمعدل حوالى (١٩,٧) ألف نسمة كل سنة، أى بمعدل نمو قدره (١,٤) . وتعتبر الحرب العالمية الثانية من الأسباب التى أدت إلى إنخفاض نمو السكان، بأعتبار أن ليبيا ميداناً لهذه الحرب بالإضافة إلى حالة البلاد الاقتصادية السيئة، وسنوات الجفاف التى تتابعت فى أعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩م .

٣- فترة الزيادة السريعة :

وتشمل هذه الفترة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٤ وقد استمرت حتى سنة ١٩٨٤م حيث شهدت هذه الفترة نمواً كبيراً فى السكان ويعتقد بأن هذا النمو قد بدأ مع بداية الستينات حيث بلغ معدل النمو السنوى خلال هذه الفترة حوالى ٣,٦٢٪ ، وهذا معدل مرتفع جداً يزيد عن معدلات دول العالم إذا ما استثنينا دولة الكويت، فنجد بأن تقديرات الأمم المتحدة للدول الأفريقية لم يتعد معدل الزيادةالطبيعية عن ٣,١٪. وتعتبر ظاهرة النمو السكانى السريع فى الفترة الأخيرة ظاهرة واضحة فى عدد كبير من المجتمعات الحديثة العهد بالتنمية الاقتصاديه والاجتماعيه وهى ظاهرة تصاحب الدول فى أول مراحل تحولها العمرانى والصناعى والاقتصادى، حيث يحدث هبوط فى معدل الوفيات دون أن يصاحبه هبوط فى معدل المواليد، غير أن ذلك لا يستمر طويلاً فسرعان ما يستقر عندما تستقر العلاقة بين معدل المواليد والوفيات ويقل معدل الهجرة ، [١] .

ويمكن القول بأن الأسباب التى أدت إلى النمو السريع للسكان فى ليبيا يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى :-

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٩ .

obeikandi.com

أ- عدم دقة احصاءات عام ١٩٥٤م.

ب- زيادة فى الفرق بين المواليد والوفيات (الزيادة الطبيعية).

جـ- زيادة الهجرة إلى ليبيا.

هناك اعتقاد بأن نتائج احصاء عام ١٩٥٤م لم تكن دقيقة وسليمة، وذلك لأن التعداد إجرى فى ظروف اقتصادية متخلفة، علاوة على غياب الوعى السكانى، فأغلب السكان الرحل وشبه الرحل المنتشرين فى مساحة واسعة، ولعدم توفر وسائل المواصلات والنقل والاتصال السريع أدى إلى أن جزءاً كبيراً منهم لم يشمله التعداد، كما أوضحت البيانات توافر ثغرات فى احصاءات الأطفال ما دون الخامسة.

أما السبب الثانى فيرتبط بالزيادة الطبيعية أى الزيادة فى الفرق بين المواليد والوفيات حيث تؤكد الاحصاءات بأن معدلات الزيادة الطبيعية هى أعلى مما كانت عليه فى الماضى - فهناك نقص كبير فى نسبة معدلات الوفيات وذلك نتيجة لتطور الخدمات العامة بما فيها الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية المجانية، فعلى سبيل المثال فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩م أرتفع عدد المستشفيات من ١٩ إلى ٤٠ مستشفى ومن ٢٥٠ طبيباً إلى ٢٦٢٧ طبيباً كما أن بقاء معدلات الولادة عالية قد جاء نتيجة لظروف دينية واقتصادية واجتماعية، فتحديد النسل أمر غير مقبول دينياً، بجانب الزواج المبكر، واعتقاد بعض السكان بأن كثرة الأطفال يعتبر من عوامل قوة الأسرة واسعادها.

أما السبب الثالث فيتمثل فى عودة الليبيين الذين تركوا البلاد فى فترات سابقة وعادوا إليها مع بداية الستينات من هذا القرن، الأمر الذى أدى إلى نمو فى عدد السكان بشكل واضح، ومعظم العائدين هم أبناء وأحفاد الليبيين الذين تركوا البلاد خلال فترة الاستعمار الايطالى، وتدل الاحصاءات على أن نحو ٦٨ ألف نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد وأن أغلبهم عادوا بعد أن استقرت البلاد سياسياً وتطور اقتصادها الذى صاحب اكتشاف النفط حيث بلغت هذه الظاهرة أوجها فى

الفترة ما بين ١٩٦٥ – ١٩٦٩م. كما أرتفعت من جهة أخرى نسبة السكان غير الليبيين إلى مجموع السكان من ٤,٣ ٪ عام ١٩٥٤م إلى نحو ٩ ٪ عام ١٩٦٩م. ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة بأعتبار أن القوى العاملة الوطنية لا تكفى لاحتياطات خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مختلف القطاعات، فإزدياد عدد السكان غير الليبيين يعد أمراً إيجابياً وضرورياً فى هذه المرحلة من حيث توفير القوى العاملة التى يحتاجها المجتمع فى خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الخبرةالفنية للعمالة الوطنية بالإضافة إلى التوسع فى طاقة السوق المحلية وانتعاش مختلف القطاعات الاقتصادية.

« يتضح من الاحصاءات بأن التركيز على الهجرة كان ومازال من نصيب المدن الكبرى مثل مدينة طرابلس وبنغازى والزاوية وسبها ، حيث استقطبت هذه المدن أكبر عدد من المهاجرين بعد سنة ١٩٦٤م، فأصبح سكانها يمثلون نحو ٤٠ ٪ من مجموع السكان » [١] .

فتوة السكان :

- وهذه الظاهرة هامة جداً نظراً لآثارها المباشرة على التربية حيث نجد أن معظم أبناء البلاد فى جيل الطفولة والشباب وقليلهم فى جيل الكهولة، ولهذه الظاهرة نتائج كبيرة دون شك فى شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وحسبنا أن نذكر أن حوالى ٣٩ ٪ من السكان كانوا فى سن الدراسة فى عام ١٩٥٤م وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٤ ٪ فى عام ١٩٦٤ ٪.

هذه الحقيقة – طرحت على البلاد مشكلات صعبة فى الأعباء التعليمية الضخمة المتزايدة وفى إيجاد المعلمين الكافين للاطلاع بأعباء أولئك الناشئة، كما نجد نتيجة لفتوة السكان هذه أن عدد السكان العاملين والمطلعين بعبء الانتاج محدود الأمر الذى ينجم عنه تدنى فى القدرة الانتاجية وضعف الدخل القومى والفردى وضعف الميزانية.

---

(١) صبحى قنوص وآخرون، ليبيا فى عشرين سنة من عام ١٩٦٩م إلى ١٩٨٩، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، طرابلس دار الجماهيرية للنشر ,١٩٩٠ ص ٤٤ .

- لاحظنا مما سبق أن أهم التعدادات التى أجريت فى ليبيا ، تعداد سنة ١٩٥٤م وتعداد سنة ١٩٦٤م، ونظراً لشمول هذين التعدادين وارتباطهما بالتغيرات المهمة التى طرأت على المجتمع الليبى فى الفترةموضوع الدراسة، فسنحاول أن نستخلص من خلالها ملامح التغيرات الحاسمة ونتائجها على الوضع السكانى.

لقد بين تعداد سنة ١٩٥٤م أن عدد السكان فى ليبيا (١,٠٨٨,٨٧٢) نسمة، ثم أصبح هذا العدد فى تعداد سنة ١٩٦٤ (١,٥٦٤,٣٦٩) نسمة، وبهذا بلغت نسبة الزيادة (٣,٨٪) أى حوالى ٣٦ فى الألف.

- وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لا تدل على الواقع دلالة قاطعة، بسبب المشاكل الفنية المتعلقة بالتعدادين، إلا أنه من الملاحظ أن معدل المواليد فى السنوات العشرة بين سنة ١٩٥٤م وسنة ١٩٦٤م قد أرتفع إرتفاعاً واضحاً، حيث أن عدد الأشخاص دون الخامسة عشر والذين بلغ عددهم (٦٨٣,٤٣١) شخصاً يمثلون (٤٣,٧٪) من المجموع الكلى للسكان.

- لقد قسم السكان فى التعدادين من حيث أسلوب المعيشة إلى ثلاث قطاعات رئيسية وهم المستقرون والرحل وشبه الرحل.

- بلغت نسبة المستقرين فى تعداد ١٩٥٤م (٧٤٪) أما فى تعداد سنة ١٩٦٤م فقد أصبحت (٧٨٪).

- الرحل : كانت نسبة الرحل فى تعداد ١٩٥٤م ٨٪ ثم أصبحت فى سنة ١٩٦٤م ١١,٤٪، وهذه النسبة لا تعطينا التغيرات الحقيقية التى طرأت على هذا القطاع وذلك لعدم شمول التعدادين لهذا القطاع وخصوصاً التعداد الأول.

- شبة الرحل : بلغت نسبتهم فى تعداد سنة ١٩٥٤م (١٨٪) ثم أصبحت فى سنة ١٩٦٠م (٩,١٪) ولهذا التغير الذى طرأ على نسبتهم بين التعدادين دلاله عميقه الأثر ، حيث أن هذه الفئة كان يعتمد عليها اعتماداً أساسياً فى الانتاج الزراعى وخصوصاً الزراعة البعلية، كذلك فى الثروة الحيوانية ومنتجاتها، وهذا التغير الذى طرأ على هذه الفئه دلالته المهمة، حيث انتقلت معظم عناصر هذا القطاع إلى الاستقرار فى المدن والعمل فى حقول البترول.

جدول رقم (٢٧) (١)

يوضح النمو السكانى فى ليبيا فى الفترة من عام ١٩٣١م إلى عام ١٩٦٤م حسب التعدادات

السنوات	إجمالي السكان	ذكور	اناث	ليبيون	ذكور	أناث	غير ليبيون	ذكور	آناث	معدل النمو
١٩٣١	٦٥٤,٧١٦	–	–	-	–	–	–	–	–	–
١٩٣٦	٧٣٢,٩٧٣	–	–	-	–	–	–	–	–	٢,٢٦
١٩٥٤	١,٠٨٨,٨٧٢	٥٦٥,٢٧٥	٥٢٣,٥٩٨	١,٠٤١,٥٩٩	٥٤٠,٣٦٤	٥٠١,٢٣٥	٤٧,٢٧٤	٢٤,٩١١	٢٢,٣٦٣	١,٢٩
١٩٦٤	١,٥٦٤,٣٦٩	٨١٣,٣٨١	٧٥٠,٩٨٣	١,٥١٥,٥٠١	٧٨٨,٦٥٧	٧٢٦,٨٤٤	٤٨,٨٦٨	٢٤,٧٢٩	٢٤,١٣٩	٣,٦٢

٢- البناء الاجتماعى :

لقد كان الليبيون الذين يعيشون فى الريف والبوادى والصحارى فى منتصف الستينات من هذا القرن يشكلون النسبة العظمى من السكان. وعلى الرغم من خضوع هذا الشعب للعثمانيين والايطاليين والانجليز والفرنسيين إلا أنه استطاع أن يحافظ على عروبته ودينه ، فقد ظل هذا المجتمع البدوى بعيداً عن سلطات القوى المسيطرة على الأمور والتى تتخذ من المدن مراكز لفرض سيطرتها.

وكان إلى جانب هذا المجتمع البدوى مجتمع المدن الذى كان يزاول أفراده حياة أكثر تحضراً بسبب اختلاطهم – فى التعامل – مع أفراد الجاليات الأجنبية. وكان معظم العرب فى المدن يعملون بالتجارة ، ولم يهتموا بالصناعة التى استحوذ عليها أفراد الجاليات الأجنبية واليهود.

لقد كانت الحياة الاجتماعية فى ليبيا تسير على النمط العربى المعهود من حيث العادات والتقاليد المتوارثة فى الملبس والمأكل والزواج والوفاة والأعياد والمناسبات الدينية ، وكان التدين صفة غالبة على الناس. وكانت دخول غالبية أفراد المجتمع ترجع إلى الزراعة البدائية والتجارة العادية الخاضعة لمنافسة اليهود ، وهذا أدى إلى انخفاظ مستوى معيشتهم وعانى الكثير منهم من الفقر.

لقد ظلت أحوال المجتمع الليبى الاجتماعية فترة طويلة دون أن تخضع لمحاولة التغيير. وبقيت حياة الناس الاجتماعية متجمدة ، وهذا بسبب خضوعه فترة طويلة للغازى الأجنبى الذى لم يعر أى اهتمام للإصلاح الاجتماعى. وبذلك لم تتقدم حالة الشعب الاجتماعية. إلا أن هذه الأوضاع بدأت فى التغير اعتباراً من الستينات من هذا القرن ، حيث شهدت ليبيا بعد عام ١٩٦٣م حركة تجديد سريعة ، فكانت المناطق الريفية تتقهقر باستمرار ، وكانت المدينة بمثابة المغنطيس تجتذب الشباب من قراهم بالآلاف. ومع نهاية عام ١٩٦٦م كان الناس قد تمركزوا فى المدن ، وبدأ نظام اجتماعى جديد فى الظهور. فقد ترك الطابع الحضارى للمدينة أثره على أوجه الحياة الليبية المختلفة ، وأخذ الطابع الحضارى للريف الليبى يتخلى عن مكانه ليحل محله النظام المدنى.

ولم يقتصر دور المدينة على تغيير الكثير من جوانب الحياة المادية ، وأنما عملت كذلك على تغيير العادات والتقاليد القديمة. ولم تعد وظائف العائلة هى نفسها كما كان سابقاً ، كما ظهرت مواقف جديدة نحو الطلاق والزواج والحمل والولادة والدين والقيم الخلقية ومركز المرأة فى المجتمع وفى النظام الاقتصادى.

كما أدى التطور فى الخدمات الطبية إلى إرتفاع نسبة المواليد وإنخفاض نسبة الوفيات فى الريف. وقد أدى تطور قطاع البترول والصناعة إلى زيادة الانتاج وتوسيع فرص العمل فى المدن. فكانت هذه كلها عوامل اجتماعية جذبت الناس من الريف والبوادى إلى المجتمعات المدنية. وقد خلقت حركة الناس من الريف إلى المدن مشاكل كثيرة للتربية والتعليم ، فقد أصبح من مسئوليات نظام التعليم الرئيسية مساعدة الشباب القرويين وذلك بتعليمهم وتأهيلهم حتى يتمكنوا من إيجاد أعمال مناسبة لهم.

تأثر التعليم بالظروف الاجتماعية :

لقد أصبحت المدارس فى ليبيا إعتباراً من عام ١٩٦٣م العناصر المتمدنة فى المجتمع ، فحاولت تدريس القيم الحديثة بدلاً من القيم التقليدية ، وحاول المعلمون نقل السلوك المدنى المتحضر بدلاً من أنماط السلوك المتخلف. لهذا السبب كثيراً ما تعتبر المدارس هى الوسيط ونقطة الالتقاء بين القديم والحديث. ويعتمد التغلب على الكثير من العادات البالية والأفكار المتخلفة والمتحجرة على درجة نجاح المدارس فى تأدية دورها فى هذا المجال.

لقد رضخ المجتمع الليبى للمدنية الغربية بعد أكتشاف النفط وتصديره إعتباراً من عام ١٩٦٣م بما فيها من نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية. وقد تقبل الليبيون هذه الأشياء ولكن بشئ من التردد والخوف فى بادئ الأمر. ولكنهم مع الأيام اعتادوا عليها وأدركوا فوائدها. إن إدخال الملامح الغربية إلى التراث الحضارى الليبى الملموس قد أدى إلى اقتحام القيم والعادات الغربية التراث والقيم الليبية. فقد تطلب تأسيس المصانع فى المدن الرئيسية قبول المفاهيم والمقاييس الغربية بالنسبة للمحافظة على المواعيد وروتين العمل وأبعاد العمال الصغار عن عشائرهم الواسعة وأسرهم القريبة المباشرة ، وانهيار سلطة الآباء واستخدام المرأة بعيداً عن منزلها ، وأزدياد الاتصال بين المرأة والرجال الغرباء عنها من ناحية القرابة مما أدى إلى أضعاف النظرة المتصلبة نحو الجنس ، واقتباس العادات الغربية المتعلقة بالملابس والطعام. وقد أعتبرت الهيئات المحافظة كثيراً من هذه الإجراءات غير مرغوب فيها واعتبرتها كذلك دون مستوى ما يقابلها من العادات الإسلامية التقليدية.

ومن الواضح أن أقبال أعداد كبيرة من الطلاب على المدارس قد زاد من معدل سرعة التغير الاجتماعى ، وأصبحت المدرس تمثل الرمز للنظام الجديد وأصبح المجتمع الليبى فعلاً يتخلى عن سيطرته على عقول الصغار وبدأ تأثير البيت يتعارض مباشرة مع المضاين الاجتماعية للدروس المدرسية ، ففقد أهل الريف السيطرة على أبنائهم بمجرد دخولهم المدارس الثانوية والمعاهد العليا ، حيث أن الطلاب قد دخلوا حياة جديدة تختلف تماماً عن الحياة التى يعيشها آباؤهم. عندما كان المجتمع الليبى بسيطاً وتقليدياً

قبل عام ١٩٦٣م كانت التربية تعنى فقط بالماضى ولم تكلف نفسها مشقة القيام بأى عمل سوى مع الماضى. ولكن ذلك المجتمع التقليدى قد أخذ يتلاشى ، وبدأ نظام اجتماعى جديد يأخذ مكانه نتيجة تأثير العلوم والتكنولوچيا والتصنيع التى بدأت تدخل البلاد مع التغير الاقتصادى الكبير. وبدأ الليبيون يشعرون بأن نظام التعليم القديم لا يتناسب مع التقدم الحادث فى المجتمع.

أن على التربية الحديثة فى أى مكان أن تلعب دوراً من أصعب الأدوار ألا هو المحافظة على الجذور الجيدة للحضارة ، وغرس بذور جديدة لها القدرة على أن تحمل ثماراً غنية فى مجتمع سريع التغير. ولاشك أن مثل هذه العملية تتطلب المهارة والصبر. فالتقدم عملية بطيئة نسبياً ، وأن الالتزام بدور التربية كوسيلة للتغير واضح فى كل مكان.

إننا نتوقع من التربية الكثير من الانجازات فى هذا المجال ، غير أن الكثير مما نتوقعه يعتمد على مدى فهمنا لدور التربية كوسيلة للتغيير وعلى قدرتنا على استعمالها استعمالاً جيداً.

فقد كانت المدارس قبل عام ١٩٦٣م غير مألوفة لغالبية الشعب الليبى ، بالإضافة إلى أنه لم يستعمل تلك المدارس لأحداث التغير وأنما لتعطيله ، وأن استخدام المؤسسات التعليمية كوسائل لتحسين وضع الانسان الليبى لم تكن ناجحة فى الماضى بسبب العادات والتقاليد التى كانت تحول دون التغيير.

ثانياً : تطور التعليم فى ليبيا منذ الاستقلال وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر (١٩٥١ - ١٩٦٩) :

سيتم الحديث عن التعليم فى هذه الفترة على مرحلتين :

الأولى : فترة الولايات ، منذ الاستقلال حتى قيام الوحدة الدستورية (١٩٥١ - ١٩٦٣م).

الثانية : فى عهد الوحدة الدستورية (١٩٦٣ - ١٩٦٩م).

أولاً : اتجاهات التعليم منذ الاستقلال حتى قيام الوحدة الدستورية (١٩٥١ - ١٩٦٣م) :

منذ أن وقعت ليبيا تحت سيطرة الاستعمار الايطالى عام ١٩١١م إلى نهايته فى عام ١٩٤٣م كان هدمه تحقيق شيئين أساسيين هما :

- استنزاف موارد البلاد وتكريسها لخدمة مصالحه.

- حرمان هذا الشعب من هذه الموارد وتسخيره كأدوات للإنتاج. وفى هذا الإطار خضع التعليم لأهداف وخطط مشابهة.

فأخذت المدارس الايطالية الاهتمام الأول ، وانحصر تعليم ابناء الشعب فى حدود تعليم الكتاتيب والمساجد ، وحرم أبناء الليبيين أيضاً من التعليمين الثانوى والعالى ، بالإضافة إلى التعليم الفنى والمهنى.

وكان من نتيجة الحرب العالمية الثانية إنهاء الإحتلال الايطالى وتسلم إدارة البلاد لإدارتين عسكريتين هما :

الإدارة البريطانية والإدارة الفرنسية ، وقام بين هاتين الإدارتين صراع حول السيطرة على البلاد استغرق كل الفترة التى امتدت من إنتهاء الحرب إلى إعلان الاستقلال ، ولهذا لم توضع للبلاد برامج إنمائية تحقق لها التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتسمح لليبيين بالمشاركة فى توجيه سياسة بلادهم ، وبالتالى لم تنل البلاد شيئاً من الإصلاح إلا ما قامت به بعض الجهود الفردية الأهلية المنبثقة من شعور بعض المواطنين بالمسئولية كما حدث فى ميدان التعليم ، ذلك أإنه على الرغم من بدء النشاط التعليمى فى تلك الفترة وما تمخض عنه من زيادة عدد تلاميذ المدارس الابتدائية

وإنشاء المدارس الثانوية لأبناء الشعب وإقبال بعض المواطنين على التعليم فى هذه المدارس ، فإن هذا كله كان نابعا من الإحساس الوطنى والرغبة فى التعليم ، ولم يكن قائما على تخطيط معين وبأهداف واضحة وخطط مدروسة.

ومن المشاكل الرئيسية التى عانت منها ليبيا عندما نالت استقلالها هى أن أكثر من ٩٠٪ من أفراد الشعب الراشدين أميون ، ونعنى بها الأمية الشاملة أى الأمية الصحية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية ، بالإضافة إلى افتقارها إلى الكفاءات الفكرية والعلمية والإدارية ، ومن هنا وجدت البلاد أنها فى أمس الحاجة إلى بناء خطة تعليمية تشتمل على مختلف المجالات والقطاعات لتوفير ما تحتاج إليه من عناصر وطنية بأسرع ما يمكن ، ولقد بذلت جهود جبارة فى هذا القطاع ، فقد تجاوبت الحكومة مع الرغبة الشعبية فعم التعليم وشمل مختلف المستويات ، فظهرت إلى الوجود رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية والثانوية ، ومعاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والكليات الجامعية ، والمدارس الدينية ، وأرسلت البعثات الدراسية والتدريبية على مختلف المستويات للرفع من مستوى الخبرات الفنية ولتوفير العناصر المؤهلة تأهيلاً عالياً ، ونستطيع أن نتتبع هذه الجهود من بدايتها.

« لقد ركز أول دستور للبلاد على أهمية التعليم ودوره فى بناء الأمة ، وبناءً على هذا الدستور صدور قانون التعليم رقم (٥) لسنة ١٩٥٢م ، وهو أول قانون للتعليم فى عهد الإستقلال ، وفيه ترجمت الحقائق الدستورية إلى نظم وإجراءات تعليمية »[١] . هذا وقد انبثقت عن الدستور الليبى وقانون التعليم أهداف السياسة التعليمية ، وأهم هذه الأهداف:

١ - التوجه العربى للتعليم :

نص الدستور الليبى على أن ليبيا دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، دينها الإسلام ولغتها العربية ، وبناء عليه فقد اتجهت الدولة منذ الإستقلال إلى توجيه التعليم فى الإتجاه العربى الإسلامى ، ولهذا قام نوعان من التعليم ، الأول هو التعليم الدينى والذى كانت تمثله الجامعة الإسلامية وما يتبعها من مدارس ومعاهد دينية متوسطة ، والثانى

(١) انظر الملحق الخاص بقانون التعليم لسنة ١٩٥٢م برقم (١) .

هو التعليم العام الرسمى (ونظم سلم هذا التعليم على ضوء الخطوط الرئيسية التى التزمت بها أكثر الدول العربية فى اتفاقاتها الثقافية ، ووضعت وزارة التعليم المناهج والكتب المدرسية مشبعة بالطابع الليبى وأخذت المواد الدينية المكان الجدير بها بين المواد الدراسية ، وتشابهت الخطط الدراسية مع غيرها من البلاد العربية الأخرى ، وتعادلت شهادات المراحل التعليمية بمثيلاتها فى هذه البلاد)[١] .

٢- ديمقراطية التعليم :

(نص الدستور فى المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ على التوالى على أن التعليم حق لكل ليبى ، وتعمل الدولة على نشره بما تنشئ من المدارس الرسمية ، وما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب وعلى أن التعليم حر مالم يخل بالنظام العام وعلى أن التعليم الأولى إلزامى لليبيين من بنين وبنات والتعليم الأولى الإبتدائى مجانا فى المدارس الرسمية)[٢] .

وهكذا نرى أن من أهداف السياسة التعليمية فتح المجال أمام جميع الناشئين سواء كانوا من سكان المدن أو القرى أو المناطق النائية لينالوا من التعليم بقدر ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم ، وتوسعت فى القبول بمدارس التعليم العام وشجعت الشباب على الإلتحاق بالمعاهد المتوسطة والعليا والكليات الجامعية وذلك بمنح المكافآت والمنح وإرسال المتفوقين منهم للدراسة خارج القطر ، والهدف من وراء ذلك هو الإسراع بتعليم أكبر عدد من المواطنين ممن هم فى سن التعليم.

٣- الإتجاه الشعبى :

حرصت الدولة منذ البداية على الإسراع فى التوسع فى التعليم الإبتدائى باعتباره القاعدة العريضة للتعليم ، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص فإنها أخذت بمبدأ تنويع التعليم بعد المرحلة الإبتدائية حتى يتمكن الناشئون من مواصلة تعليمهم حسبما تؤهلهم إستعداداتهم وقدراتهم ، فإلى جانب اهتمامها بالتعليم الإعدادى والثانوى اهتمت بالتعليم الفنى على

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم فى ليبيا ، البحث رقم (١) ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢) نقولا زياده ، ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الإستقلال ، المطبعة الملكية القاهرة ، ص ١٩٨ .

اختلاف أنواعه كما وجهت عنايتها إلى معاهد المعلمين والمعلمات وإتاحة الفرصة أمام خريجى التعليم الثانوى للإلتحاق بالكليات الجامعية والمعاهد العليا بالداخل والخارج.

- إلا أن المشكلة الحقيقية التى واجهت ليبيا فى تلك الفترة هى مشكلة تمويل التعليم ، فهى كدولة فتية فى حاجة إلى بناء نظام تعليمى يمكنها من توفير العناصر البشرية الواعية والمدربة فى شتى المجالات وبأسرع ما يمكن حتى تحل هذه العناصر محل الخبرات الأجنبية.

- لقد إستتبع الإقبال على التعليم بعد إنتهاء عهود السيطرة الأجنبية على البلاد أن واجه المسئولون عن التعليم مشكلة تمويل التعليم ، بما يتفق مع آمال المواطنين ومتطلباتهم ، فى وقت لا تتوفر فيه الموارد المحلية من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ولقد ورثت ليبيا نقصا فى كل ما يمت إلى الخدمة التعليمية بصلة ، ورثت نقصا فى المبانى المدرسية والأدوات المستعملة فى التدريس بل خلت المدارس القائمة من مثل هذه الأجهزة والأدوات.

لقد تغلبت الدولة على هذه المشكلة بعدة طرق قوامها التعاون مع جميع الهيئات والمصادر التى يمكنها تحقيق هذه الغاية ، وكان فى مقدمة هذه المصادر ، الجهود الشعبية التى تحملها المواطنون فتبرعوا ببعض المبانى وقدموا الأراضى لإنشاء المبانى المدرسية ، وتعاونت الدولة على نطاق واسع مع منظمة اليونسكو التى قدمت الكثير من الأجهزة التعليمية وقدمت المشورة الفنية بإرسال الخبراء والفنيين فى مجالات إعداد المعلم وتدريبه والمناهج والتعليم الفنى وطرق التدريس والوسائل السمعية والبصرية.

وبالإضافة إلى ذلك إستفادت الدولة من الإتفاقيات التى عقدتها مع بعض الدول القادرة على تقديم المعونات المالية والفنية والتربوية. (وبالفعل قدمت بعض الدول مساعدات مالية وفنية وكان من بين هذه الدول مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان وتركيا وبريطانيا وأمريكا ، ولقد لعبت الدولتان الأخيرتان بصورة خاصة دوراً مهما فى المساعدة نظراً لعلاقتهما الخاصة مع ليبيا ، ولأن ليبيا منحتها حقوق الإحتفاظ بقواعد عسكرية فى البلاد)[1] .

---

(١) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، التنمية الإقتصادية فى ليبيا ، ص ٢٩.

لقد خرجت ليبيا من عصور الإستعمار بعد صراع طويل ، وهى فى أشد الحاجة إلى النظم التعليمية الحديثة التى تمكنها من توفير القوى العاملة البشرية الواعية والمدربة على شتى المستويات وبالإضافة إلى ذلك فقد فرضت قلة عدد السكان مع إتساع رقعة البلاد القيام بدور فريد وجبار من أجل تعليم أبناء الليبيين وإستغلال امكانات البلاد وثرواتها الطبيعية ، وكان من مطالب الإستقلال إنشاء الأجهزة الإدارية المتنوعة وإعداد ما يلزمها من العاملين الفنيين والإداريين ، وفى ضوء هذه الظروف ، وما ارتبط بها من مشكلات بدأ التعليم بشهد تطوراً هاما ، حيث أصبح التعليم شأنا من شئون الولايات الثلاثة التى انقسمت إليها البلاد وقت ذلك (ولاية طرابلس ، ولاية برقه ، ولاية فزان) مع قيام الحكومة الإتحادية بأعمال التشريع والتنسيق والتوجيه العام.

وتميزت هذه الفترة بسمات أساسية للتعليم أهمها :

١- أن التعليم أصبح عربيا وليس أجنبيا.

٢- التوسع الكمى فى التعليم وتنمية الخدمات التعليمية بأنواعها المختلفة بحيث تحقق تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن فى جميع أنحاء البلاد.

٣- الإهتمام بتعليم البنت باعتبار المرأة نصف المجتمع.

٤- الإهتمام بالكيف وتحسين نوعية التعليم ومحتواه وتطوير المناهج.

٥- التوسع فى معاهد إعداد المعلمين والمعلمات)[١] .

« وقد عملت وزارة المعارف الليبية فى تلك الفترة على توحيد المناهج فى جميع أنحاء المملكة ، فطبقت المناهج المصرية فى مدارسها الإبتدائية والثانوية مع تعديل فى مواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية ، ونظراً لعدم توافر المدرسين عملت نظارة المعارف فى الولايات على إنتداب المدرسين من مصر وفلسطين »[٢] .

يتضح من خلال العرض السابق لهذه الفترة أن السياسة التعليمية قد اتجهت إلى

---

(١) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) حسن سليمان محمد ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

تذليل الكثير من الصعوبات ، ومنها المعلمون اللازمون ، وتدبير المال اللازم للإنفاق على التعليم ، بالإضافة إلى إنشاء معاهد المعلمين والمعلمات لتزويد المدارس الإبتدائية والإعدادية بالمعلمين الوطنيين ، فقد نظمت دورات سريعة ، لتدريب بعض الشباب للإستفادة منهم فى حقل التعليم.

كما إستعانت بالأقطار العربية للحصول على مدرسين ذوى كفاءة وخبرة لتوفير حاجة المدارس الثانوية وما فى مستواها من المعاهد التعليمية.

«وهكذا يعتبر عام ١٩٥١م حدا فاصلاً بين عهدين ، عهد الإستعمار حيث حرمت البلاد من التنظيمات الإدارية الوطنية ومن النظم التعليمية الحديثة ، وعهد الإستقلال حيث كانت الحاجة إلى تنظيمات وتشكيلات إدارية تتفق ومطالب هذا الإستقلال»[١].

٤- الإدارة التعليمية :

لقد نص الدستور الليبى على أن ليبيا دولة إتحادية تسمى المملكة الليبية المتحدة ، وتتكون من ثلاث ولايات هى طرابلس وبرقه وفزان ولكل ولاية شخصيتها الإعتبارية ولها مجلس تنفيذى مسئول عن تسيير أمورها الداخلية ، أما اختصاص الحكومة الإتحادية فيتركز فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والتجارية وشئون السلم والحرب وإصدار الجوازات ، كما تقوم الحكومة الإتحادية بالتشريع وسن القوانين وتقوم الولايات بالتنفيذ.

وقد تأثرت الإدارة التعليمية بهذا الوضع الدستورى ، حيث نظم قانون التعليم الصادر عام ١٩٥٢م الإدارة التعليمية ، فنظمت الإدارة التعليمية بموجب هذا القانون على مستويين (مستوى الحكومة الإتحادية ، ومستوى الولايات).

فعلى مستوى الحكومة الإتحادية تضمن التنظيم ما يأتى :

- الوزير على رأس الوزارة ويتبعه مباشرة :
  - مجلس التعليم الأعلى.
  - لجنة البعثات.

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

- مدير المعارف العام.
- التعليم الجامعى والعالى.
- المستشارون الفنيون.
- مدير التغذية المدرسية.
- المساعد الإدارى.
- مدير الإمتحانات والإحصاء.
- مدير الآثار.
- مفتش برقه ومفتش طرابلس ومفتش فزان.
- سكرتارية البعثات.
- سكرتارية الشئون الثقافية.
- السكرتارية العامة.
- سكرتارية الشئون المالية[1] .

لقد وضّح قانون التعليم إختصاصات وزارة المعارف ، حيث نصت المادة الثالثة من هذا القانون على الآتى :

- « يحق للوزير أن يشكل اللجان الخاصة بوضع المناهج ومراجعتها وتطويرها ، وتحديد الحد الأدنى لأيام الدراسة وساعاتها.
- تحديد المستوى العلمى لكل مرحلة من مراحل التعليم.
- تشكيل هيئة للإطلاع على الكتب المدرسية والموافقة عليها.

---

(١) وزارة التعليم ، تقرير عن التعليم فى ليبيا عن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١م إلى عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧م ، طرابلس ١٩٦٨ ، ص ٩.

obeikandi.com

- تشكيل اللوائح والتشريعات الخاصة بالإمتحانات وإصدار شهادات الكفاءة.
- تحديد المؤهلات المطلوبة من المعلمين.
- التفتيش على المعاهد والمدارس والإشراف على مناهجها » [1] .

ومن هذا يتضح أن مهمة وزارة التربية والتعليم الإتحادية تتركز فى رسم الخطوط العريضة للسياسة التربوية العامة والإشراف على نظام التعليم وإصدار اللوائح التى تتعلق بالمناهج وتقرير الكتب المدرسية وأنظمة الإمتحانات وإصدار الشهادات العالية ومؤهلات المعلمين والمفتشين التربويين.

أما تعيين المدرسين وترقيتهم ودفع مرتباتهم ، وإنشاء المدارس والمعاهد التعليمية وغيرها من المسائل التنفيذية والمحلية فهى من إختصاص الولايات، إذ كان لكل ولاية مجلس تنفيذى (مجلس وزراء الولاية) ومجلس تشريعى ، وكان المجلس التنفيذى هو المسئول أمام المجلس التشريعى عن الأمور الخاصة فى الولاية ، وعلى هذا تركت هذه الأمور لتكون من إختصاص نظارات المعارف فى الولايات.

«وقد نظمت الإدارة التعليمية على مستوى الولايات كما يلى :

- ناظر المعارف على رأس الإدارة التعليمية بالولاية ويتبعه مباشرة :
  - مراقبة التعليم الثانوى.
  - مراقبة التعليم الإبتدائى.
  - مراقبة التفتيش الفنى.
  - مراقبة الإمتحانات.
  - مراقبة المدارس القرآنية.
  - الحسابات[2] .

---

(١) أنظر الملحق الخاص بقانون التعليم لسنة ١٩٥٢ برقم ١ .

(٢) وزارة التعليم ، تقرير عن التعليم في ليبيا عن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧م ، مرجع سابق ص ١٠.

ولكى تكون العلاقة وثيقة بين وزارة المعارف الإتحادية ونظارات المعارف فى الولايات فقد نص قانون التعليم على إنشاء مجلس أعلى للتعليم يتكون من وزير التعليم رئيسا ومدير الوزارة نائباً للرئيس ، ومن نظار المعارف فى الولايات الثلاثة وستة أشخاص من أهل الخبرة (اثنان عن كل ولاية) ومن مهام هذا المجلس أن يقدم النصح والمشورة للوزير ويساعده فى القيام بمهامه وخاصة فيما يتعلق بسياسة التعليم العامة التى يجب اتباعها فى المملكة الليبية المتحدة ، واللوائح المنظمة للتعليم فى المراحل المختلفة ، وفضلاً عن هذا كان المجلس بمثابة حلقة الإتصال بين وزارة المعارف على المستوى المركزى ونظارات المعارف على المستوى اللامركزى.

وبهذا أصبح فى البلاد أربعة أجهزة إدارية تسير التعليم فى البلاد هى وزارة المعارف ، والأجهزة الثلاثة الأخرى هى نظارات المعارف فى الولايات الثلاثة.

الإدارة التعليمية فى المملكة الليبية :

وقد استمر العمل بهذا النظام الإدارى حتى سنة ١٩٦٣م حيث صدر التعديل الدستورى فى ذلك العام وتم بمقتضاه تعديل اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى المملكة الليبية ، وتمت الوحدة بين الولايات الثلاثة ، والغيت المجالس التنفيذية ، وقامت فى البلاد حكومة مركزية شملت سلطتها كل البلاد وحل محل المجالس التنفيذية نظام المحافظات.

ولقد تأثرت الإدارة التعليمية بهذه التغيرات ، فأخذ بالإتجاه المركزى ، وأصبحت وزارة المعارف هى السلطة الوحيدة المسيطرة والمسئولة على شئون التعليم فى البلاد وعلى جميع المستويات.

وعلى رأس هذا الهيكل التنظيمى الجديد للوزارة ، يوجد الوزير ويساعده وكيل للشئون الإدارية ، وآخر للشئون الفنية ، ويلى هؤلاء ستة عشر مديراً عاماً ، وتسعة مدراء عامين يعملون بإدارات التعليم فى المحافظات.

شكل رقم (١)

يبين الهيكل الإدارى لوزارة المعارف الإتحادية[١]

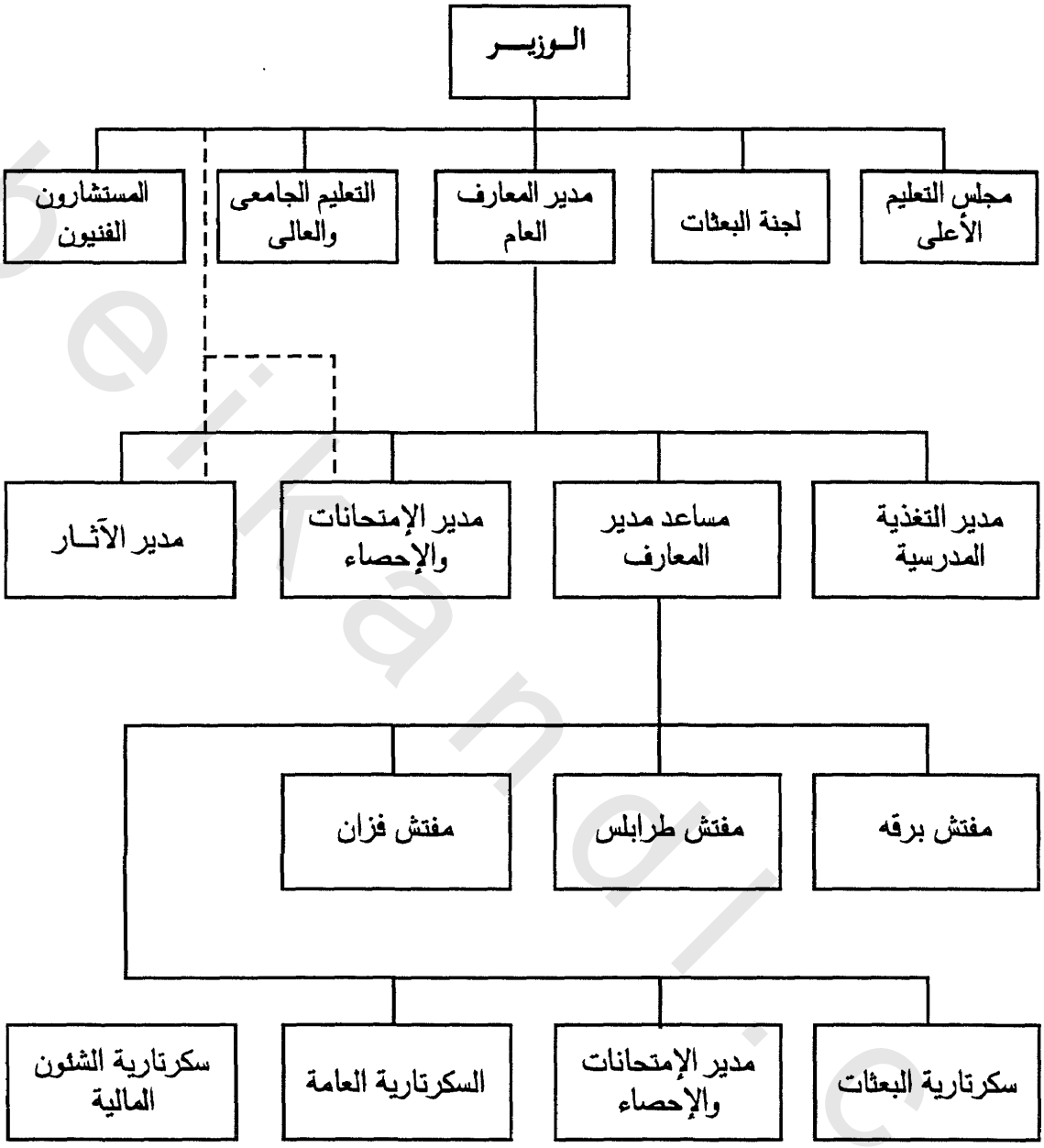

ملاحظة : الخط المتقطع يشير إلى أن كلا من مديرى الإمتحانات والإحصاء ومدير الآثار له اختصاصات على الولايات ويستمدان سلطتهما الفنية من الوزير رأسا. أما الخط المتصل فهو يمثل خط السلطة الإدارية.

---

(١) المرجع السابق ص ١٢ .

شكل رقم (٢)

يبين الهيكل الإدارى لنظارات المعارف فى الولايات الثلاثة [١] .

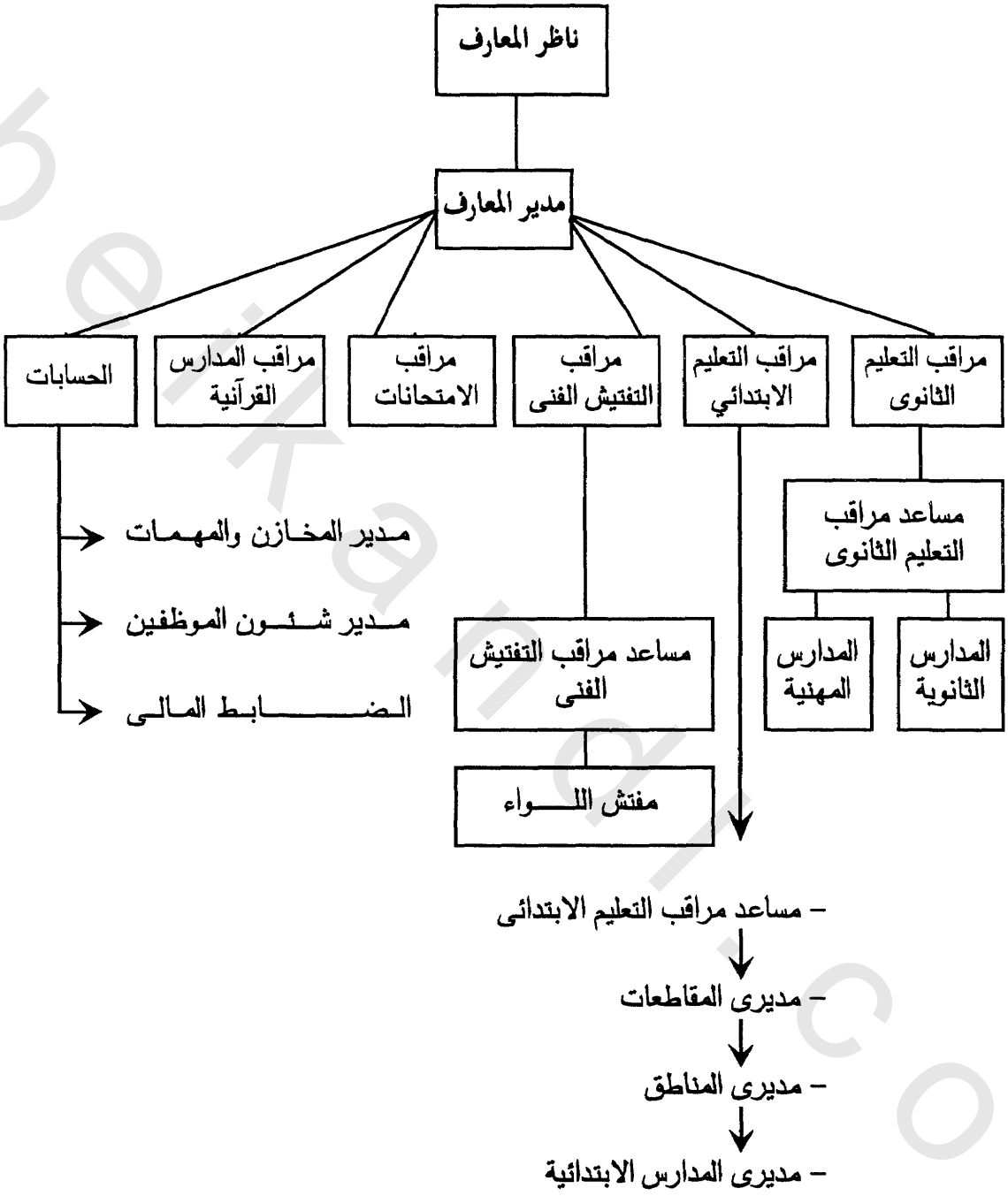

(١) المرجع السابق ص ١٣ .

نظام التعليم و مراحله :

يبدأ التعليم فى ليبيا بالمرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات ، تليها المرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، ثم المرحلة الثانوية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، وعندما يجتازها الطالب يصبح مؤهلاً لدخول أحدى الكليات الجامعية .

ثم هناك التعليم المهنى والفنى وينقسم إلى :

- القسم المتوسط ويقبل فيه التلاميذ الحاصلون على الشهادة الابتدائية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يحصل الطالب بعدها على دبلوم يؤهله للتدريس بالمدارس الابتدائية (تم الغاء هذا النظام سنة ١٩٧٤) .
- القسم الراقى ويقبل فيه التلاميذ الحاصلون على الشهادة الأعدادية ، ومدة الدراسة به أربع سنوات أيضاً ويشمل هذا النوع من التعليم معاهد المعلمين والمعلمات ومدارس التجارة والزراعة والصناعة.
- التعليم الدينى وكان ينقسم إلى أربع مراحل :
  - مرحلة ما قبل الابتدائية (المدارس القرآنية) .
  - المرحلة الأبتدائية.
  - المرحلة الثانوية.
  - التعليم العالى.

أولاً : مرحلة التعليم الابتدائى :

يعتبر التعليم الابتدائى أدنى حد يجب أن يبلغه كل مواطن فقد نص الدستور الليبى على ذلك فى مواده ٨ ، ٩ ، ٣٠ وتعتبر هذه المرحلة حقاً لجميع الليبيين من بنين وبنات ، وهو مجانى فى جميع مدارس الدولة « وجاء فى المادة الأولى من قانون التعليم لا يجوز حرمان أى تلميذ ليبى من التعليم فى أى مرحلة من مراحله إلا فى حدود القانون وتعمل الدولة على إتاحة الفرصة قدر المستطاع لجميع النشء لينال قسطاً وافراً

من التعليم ، كما تعمل على النهوض بمستويات التعليم حتى يحقق الأغراض السامية التى يرمى إليها فى المرحلة الابتدائية وما فوقها » [١] .

والتعليم فى المرحلة الابتدائية الزامئ على كل طفل يبلغ السادسة من عمره وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك إلى التوسع فى التعليم الابتدائى باعتباره القاعدة الأساسية التى تقوم عليها المراحل التعليمية الأخرى ، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص عملت الدولة على إتاحة فرصة التعليم أمام أبناء البادية الرحل بفتح مدارس داخلية يتم فيها تجميع التلاميذ ، وأفضل مثال على ذلك ما قامت به حكومة ولاية برقة حيث أنشأت اثنتى عشرة مدرسة داخلية ابتدائية لأبناء البادية والمناطق النائية.

وقد نظمت لائحة التعليم الابتدائى الصادرة فى ٢٢ يناير ١٩٥٧م هذه المرحلة «حيث حددت مدة الدراسة بهذه المرحلة بست سنوات ، ونصت المادة الثانية من نفس اللائحة على كيفية توزيع التلاميذ فى هذه المرحلة على المدارس القريبة منهم بقدر الإمكان ، والمادة الثالثة نصت على كيفية القبول بهذه المرحلة ، وأوضحت المادة الرابعة كيفية حساب أعمار التلاميذ ، أما المادة الخامسة فقد حددت بداية الدراسة ونهايتها ، والمادة السادسة حددة المواد المقررة على المدارس الابتدائية» [٢] .

- وكان التعليم الابتدائى يهدف إلى :

«١- تحقيق النمو المتكامل للأطفال عقلياً وبدنياً ونفسياً وإجتماعياً.

٢- تربية الأطفال ليكونوا مواطنين صالحين مؤمنين ومعتزين بعروبتهم مخلصين لأمتهم ووطنهم.

٣- إعدادهم للتكيف مع مجتمعهم المتطور والإسهام فى خدمته.

٤- تعويدهم على الإستفادة من وقت فراغهم وإستغلاله بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم.

---

(١) أنظر الملحق الخاص بقانون التعليم لسنة ١٩٥٢ برقم (١) .

(٢) أنظر لائحة التعليم الابتدائى فى الملحق رقم (٤) .

٥- تنشئتهم على إحترام العمل اليدوى وممارسته.

٦- تمكينهم من مواصلة دراستهم فى المرحلة الاعدادية بسهولة ويسر ، [١] .

- وقد كانت مدة الدراسة فى المرحلة الابتدائية ست سنوات تعقد فى نهاية كل سنة لتلاميذ الفرق الخمسة الأول امتحان ينقل التلميذ الناجح فيه إلى الفرقة التالية ، ويبقى التلميذ الراسب فيه للإعادة فى نفس الفرقة ، أما تلاميذ الفرقة السادسة فيعقد لهم امتحان على دورين على مستوى المحافظة ، ويمنع الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ليلحقوا بعدها بالمرحلة التالية :

- لقد طفر التعليم الابتدائى فى ليبيا فى الفترة من ١٩٥٢ / ١٩٥٣م إلى ١٩٦٢ / ١٩٦٣م طفرة كبيرة يبدو فيها التوسع الكمى واضحاً حيث أرتفع عدد المدارس من (٢٥٢) مدرسة عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ إلى (٦٦٣) مدرسة عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م. وأرتفع عدد التلاميذ من (٤٢١١٩) تلميذ عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣م إلى (١٤٥٩٢٥) تلميذ فى عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م. وأرتفع عدد المدرسين من (١٢٨٠) مدرساً فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ إلى (٤٧٨٥) مدرساً فى عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م. كما زادت نسبة تعليم البنت حيث أرتفع عدد التلميذات من (٥٦٣١) تلميذة فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣م. إلى (٢٩٨٠٩) تلميذة فى عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م.

- وازدادت نسبة التلميذات إلى جملة التلاميذ من (١٥,٤ ٪) فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٢٥,٧ ٪) فى عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م.

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، نظام التعليم فى ليبيا ، مارس ١٩٦٨ ، ص ١١ .

obeikandl.com

جدول رقم (٢٨) (١)

يوضح تطور إعداد التلاميذ والتلميذات وإعدد المدارس والمدرسين بالمرحلة الابتدائية من عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى عام ٦٢ / ١٩٦٣م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ				عدد المدرسين	نسبة (٢) الزيادة
			بنون	بنات	المجموع	نسبة الزيادة		
٥٢ / ١٩٥٣	٢٢٥	-	٣٦٤٨٨	٥٦٣١	٤٢١١٩	-	١٢٨٠	-
٥٣ / ١٩٥٤	٢٦٣	٪١٧	٣٩٤٤٢٥	٨٤١٥	٤٧٨٤٠	٪١٣,٥	١٦٠٢	٪٢٥
٥٤ / ١٩٥٥	٣١٣	٪٣٩	٤٥٥٣٤	١٠٧٢٤	٥٦١٦٤	٪٣٣,٥	١٧٨٤	٪٣٩
٥٥ / ١٩٥٦	٣٧٦	٪٦٧	٥٣٩٦٩	١١١٩٥	٦٥١٦٤	٪٥٤,٥	٢٠٦١	٪٦١
٥٦ / ١٩٥٧	٤١٩	٪٨٦	٦٤٢٢١	١٣٧٠٨	٧٧٩٢٩	٪٨٥	٢٥١٥	٪٩٦,٥
٥٧ / ١٩٥٨	٤٣٩	٪٩٥	٧٣٩٥٦	١٦٧٦٩	٩٠٧٢٥	٪١١٥,٥	٢٧٨٨	٪١١٨
٥٨ / ١٩٥٩	٤٧٨	٪١١٢	٨١٦٢٥	١٦٤٣٨	٩٨٠٦٣	٪١٣,٣	٣٤٢٣	٪١٦٧
٥٩ / ١٩٦٠	٥٤٣	٪١٤١	٨٦٣٨٠	٢١٨٢٨	١٠٨٢٠٨	٪١٥٧	٣٧٦٧	٪١٩٤
٦٠ / ١٩٦١	٥٥٨	٪١٤٨	٩٧٥٦١	٢٥٨٧٢	١٢٣٤٣٣	٪١٩٣	٤٠٩٨	٪٢٢٠
٦١ / ١٩٦٢	٦١٩	٪١٧٥	١٠٥٧٧١	٢٥٣٢٧	١٣١٠٩٨	٪٢١١	٤٢٥٦	٪٢٣٢,٥
٦٢ / ١٩٦٣	٦٦٣	٪١٩٤	١١٦١١٦	٢٩٨٠٩	١٤٥٩٢٥	٪٢٤٦,٥	٤٧٨٥	٪٢٧,٤

(١) وزارة التربية والتعليم . إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية الشعبية من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) أعتبرت سنة ٥٢ / ١٩٥٣م سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

openkan.com

مناهج الدراسة فى مرحلة التعليم الابتدائى :

تضمنت مناهج الدراسة المواد التالية : التربية الدينية ، اللغة العربية ، اللغة الانجليزية (ابتداءً من الصف الخامس الابتدائى) المواد الاجتماعية (تاريخ وجغرافيا وتربية وطنية) ، العلوم والتربية الصحية ، الرياضيات ، التربية الرياضية والتربية الفنية ، تتوزع على (٣٦) حصة أسبوعية ، وكان هو نفس المنهج ونفس الكتب التى كانت مطبقة فى مصر بإستثناء التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية ، واستمر هذا المنهج معمولاً به حتى العام الدراسى ٥٧ / ١٩٥٨م حيث تم طبع كتب مدرسية خاصة بليبيا وتم إلغاء تدريس اللغة الانجليزية فى المرحلة الابتدائية.

وفى عام ١٩٦٣ طورت وزارة التعليم والتربية مناهج مختلف المواد الدراسية وأعادت النظر فى الخطط الدراسية والكتب المدرسية وطرق التدريس وأدخلت عليها تعديلات كثيرة لتتلائم مع البيئة وتساير التطورات التى حدثت فى العالم فأعادت النظر فى مناهج العلوم واللغة العربية والرياضيات ولكن على الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا المجال إلا أن المناهج التى كانت مطبقة فى تلك الفترة كانت مكثفة وجامدة وبعيدة عن حاجات التلميذ حيث كانت تهتم بالنواحى اللفظية وتهمل النواحى العملية التى تعتبر أساساً للعملية التعليمية ولا تعطى للمعلم والمتعلمين الحرية الكافية للأختيار والتفاعل الحقيقى مع الأشياء والأحداث ، إذ أنهم مضطرون لتنفيذها فى فترات زمنية محدودة.

ثانياً : مرحلة التعليم الاعدادى :

تمثل المرحلة الاعدادية فى ليبيا حلقة الوصل بين التعليم الابتدائى الذى يتميز بالعموم والالزام ، والتعليم الثانوى الذى يتسم بتنوعه وإنتقائه ، فهى تعد إمتداداً للمرحلة الإبتدائية ودعماً لها ، وقاعدة للمرحلة الثانوية. يشترط لإلتحاق الطالب بمدارس المرحلة الاعدادية أن يكون حاصلاً على الشهادة الابتدائية ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يحصل فى نهايتها الطالب بموجب إمتحان عام على الشهادة الاعدادية التى تمكنه من الالتحاق بالمدارس الثانوية أو إحدى المدارس الفنية والمهنية التى فى مستواها مثل معاهد المعلمين الخاصة أو المعهد الصناعى الراقى أو الزراعى أو التجارى. هذا وقد كان التعليم الإعدادى والثانوى مرحلة واحدة يطلق عليها المرحلة الثانوية ومدة الدراسة

بها خمس سنوات ثم فصلت منها سنتان تكونت منهما المرحلة الإعدادية ، وأصبحت مدة المرحلة الثانوية ثلاث سنوات ، ثم زيدت المرحلة الإعدادية سنة دراسة إبتداء من العام الدراسى ٥٨ / ١٩٥٩م وأصبحت مدتها ثلاث سنوات. وكان الهدف من ذلك زيادة كفاية التعليم وتحسين نوعيته ليتيح للتلميذ فرصاً أكبر للنمو وإمكانية أكثر لمواصلة الدراسة بنجاح أو الدخول إلى سوق العمل ، مزوداً بمجموعة من المهارات والاتجاهات والخبرات وقد استلزم هذا التطوير أعادة النظر فى المناهج لبناء مناهج للسنة الثالثة الإعدادية.

وكان التعليم الاعدادى يهدف إلى :

- الاستمرار فى تنمية التلميذ تنمية سليمة ، وتبصيره بواجباته نحو دينه ومجتمعه وأسرته ليؤدى دوره الإيجابى فى الحياة.

- تعميق المفاهيم القومية فى نفوس التلاميذ والعمل على تقوية إعتزازهم بوطنهم العربى عن طريق توسيع معرفتهم به جغرافياً وتاريخياً وحضارياً.

- الإستمرار فى تنمية التلميذ تنمية متكاملة من النواحى العقلية والجسمية والخلقية والإجتماعية.

- تنشئة الإنسان العربى على التفكير العلمى الموضوعى البعيد عن الاتكال والتواكل والإرتجال.

- تهيئة الوسائل للكشف عن قبول التلاميذ وإستعداداتهم ، وتنميتها عن طريق المعايير العلمية والضوابط التى تتضمنها المناهج وأساليب التقويم ، حتى يكون توجيههم إلى المرحلة التالية تربوياً صحيحاً.

- إثارة إهتمام التلميذ بقيمة العمل وأهميته ودفعه إلى احترامه وتمجيده.

- تهيئة التلاميذ لمتابعة الدراسة فى المرحلة التالية عامة أو فنية.

- مساعدة من تحول ظروفهم دون متابعة الدراسة على شق طريقهم فى الحياة وذلك عن طريق اكسابهم المهارات العلمية التى تمكنهم من أن التدريب المهنى

المناسب بعد تركهم المدرسة [1] .

أما فيما يتعلق بالامتحانات فإن التلميذ فى المرحلة الإعدادية ينتقل من الفرقة الأولى إلى الفرقة الثانية ومن الفرقة الثانية إلى الثالثة عن طريق إمتحان نقل ٧٥٪ من درجاته للإمتحان التحريرى و ٢٥٪ من درجاته لأعمال السنة. ويعقد إمتحان عام من دورين فى نهاية الفرقة الثالثة ، يحصله الناجحون فيه على شهادة اتمام المرحلة الإعدادية.

- وقد نظم هذا النوع من التعليم لائحة التعليم الثانوى الصادرة بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٦م.، حيث نصت المادة الأولى على أن التعليم الثانوى يكون على مرحلتين إعدادية وثانوية ، ونصت المادة الثانية على أن المرحلة الإعدادية تبدأ بعد إتمام الدراسة فى المرحلة الإبتدائية. وفى المادة الثالثة نصت على إلحاق الأقسام الإعدادية مؤقتا بالمدارس الثانوية أو بالمدارس الإبتدائية حسب الظروف.

- ولنظارة المعارف فى الولايات تحديد تلك الأقسام بحسب ما تدعو إليه الحاجة وعلى نظارات المعارف العمل على إنشاء مدارس خاصة بالمرحلة الإعدادية بالقدر الذى تدعو إليه الضرورة.

- وقد نصت المادة الرابعة على تحديد مدة الدراسة بالمرحلة الإعدادية بسنتين دراسيتين بعد إتمام المرحلة الإبتدائية. ثم زيدت المرحلة الإعدادية سنة دراسية ابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩م وأصبحت مدتها ثلاث سنوات. وتحدثت بقية المواد على كيفية قبول التلاميذ فى هذه المرحلة ، وكذلك حدود كثافة الفصل والمواد الدراسية المقررة فى المرحلة وطريقة توزيع المواد الدراسية على السنوات ، وعدد الدروس الإسبوعية ، وأيضاً عن الإمتحانات وكيفية إجرائها ودرجاتها الصغرى والكبرى فى امتحانات النقل وامتحانات السنة الأخيرة. وحددت اللائحة الأحوال التى يباح فيها للطالب الدخول فى امتحان الدور الثانى ،[2].

(١) وزارة التربية والتعليم ، نظام التعليم فى ليبيا ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) انظر الملحق الخاص بلائحة التعليم الإعدادى والثانوى رقم (٣).

وقد تطور التعليم الاعدادى فى ليبيا من الناحية الكمية تطوراً كبيراً منذ انشائه إلى نهاية هذه المرحلة (٦٢ / ١٩٦٣) ويظهر هذا التطور واضحاً على النحو التالى :

- أرتفع عدد المدارس من عشر مدارس فى عام ٥٥ / ١٩٥٦ إلى ١٤٦٩٠ تلميذاً فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م.
- أرتفع عدد المدرسين من ١٥٢ مدرساً فى عام ٥٥ / ١٩٥٦ إلى ٩١٧ مدرساً فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م.

obeikandl.com

جدول رقم (٢٩) (١)

يوضح تطور إعداد التلاميذ والتلميذات وإعدد المدارس والمدرسين بالمرحلة الإعدادية من عام ٥٥ / ١٩٥٦م إلى عام ٦٢ / ١٩٦٣م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ			نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة (٢) الزيادة
			ذكور	أناث	المجموع			
٥٥ / ١٩٥٦	١٠	–	٢٥٦٠	٢٥	٢٥٨٥	–	١٥٢	–
٥٦ / ١٩٥٧	١٩	٪٩٠	٣٠٥٦	٧٨	٣١٣٤	٪٢١	٢٠٤	٪٣٤
٥٧ / ١٩٥٨	٣٢	٪٢٢٠	٤٠٨٤	١٢٧	٤٢١١	٪٦٣	٢٣٦	٪٥٥
٥٨ / ١٩٥٩	٤٨	٪٣٨٠	٤٨٧٦	١٨٢	٥٠٥٨	٪٩٥,٥	٢٨٨	٪٨٩,٥
٥٩ / ١٩٦٠	٦١	٪٥١٠	٧١٥٠	٣٠٥	٧٤٥٥	٪١٨٨	٣٨٦	٪١٥٤
٦٠ / ١٩٦١	٧٥	٪٦٥٠	٩٠١١	٤٧٢	٩٤٨٣	٪٢٦٧	٤٧٩	٪٢١٥
٦١ / ١٩٦٢	٨٢	٪٧٢٠	١٠٥٤١	٦٧٥	١١٢١٦	٪٣٣٤	٦٣٩	٪٣٢٠
٦٢ / ١٩٦٣	١٠٠	٪٩٠٠	١٣٨٨٠	٨١١	١٤٦٩١	٪٤٦٨	٩١٧	٪٥٠٣

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣.

(٢) أعتبرت سنة ٥٥ / ١٩٥٦ سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandl.com

مناهج الدراسة بالمرحلة الإعدادية :

تضمنت مناهج الدراسة بالمرحلة الإعدادية المواد التالية :-

- التربية الدينية ، اللغة العربية ، المواد الاجتماعية (التاريخ ، الجغرافيا ، التربية الوطنية) ، الرياضيات ، العلوم ، اللغة الانجليزية ، التربية الرياضية والتربية الفنية ، تتوزع على (٣٦) حصة أسبوعياً.

- وقد طورت وزارة التعليم والتربية مناهج مختلف المواد الدراسية فى المرحلة الاعدادية فى العام الدراسى ٦٢ / ١٩٦٣م كما فعلت بالنسبة للمرحلة الابتدائية ، فأعادت النظر فى المقررات والخطط الدراسية والكتب الدراسية وأدخلت عليها تعديلات كثيرة.

ثالثاً : مرحلة التعليم الثانوى :

- يشترط فيمن يتقدم لهذا النوع من التعليم أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية ، ومدة الدراسة بهذه المرحلة ثلاث سنوات تنتهى بالحصول على شهادة رسمية هى الثانوية العامة.

- وقد أنشئت أول مدرسة ثانوية عام ١٩٤٦م فى مدينة بنغازى وأخرى بمدينة طرابلس عام ١٩٤٧ ثم تتابع فتح المدارس الثانوية حيث وصل عددها عام ٤٧ / ١٩٤٨م أربع مدارس ضمت ٢٣٤ طالباً وطالبة ، وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات ويدخل إليها الطالب الذى أتم الدراسة بالمرحلة الابتدائية ولديه الاستعدادات والقدرات التى تؤهله للإستفادة من هذا النوع من التعليم ، وقد استمر هذا النوع من التعليم حتى سنة ٥٧ / ١٩٥٨م عندما قسمت هذه المرحلة إلى قسمين الاعدادى والثانوى ومدة الدراسة بكل منهما ثلاث سنوات.

وتنقسم الدراسة فى هذه المدارس بعد السنة الأولى إلى قسمين :

القسم الأدبى وتدرس فيه المواد التى تؤهل الطلبة إلى الكليات النظرية.

obeikandl.com

القسم العلمى وتدرس فيه المواد التى تؤهل الطلبة إلى الكليات العلمية.

هذا وتتلخص أهداف هذه المرحلة فيما يلى :

« - تنشئة جيل عربى مؤمن بالله مخلص لوطنه وواثق بنفسه وبأمته ومدرك برسالته الإسلامية والانسانية والقومية.

- تحقيق استمرار النمو المتكامل للطالب من النواحى الجسمية والعقلية والوجدانية والروحية والاجتماعية.

- توفير الثقافة العامة والدراسات الخاصة التى تساعد الطلاب ذوى الاستعدادت على مواصلة الدراسة فى مرحلة التعليم الجامعى وتساعد على اتجاههم الوجهة الصحيحة التى تؤهلهم لها قدراتهم.

- تزويد الطلاب بالقدرات والمهارات التى تمكنهم من الاسهام الايجابى لتطوير بيئتهم ورفع مستوى المعيشة لأبناء وطنهم » [1] .

أما بالنسبة للامتحانات فإن الطالب فى هذه المرحلة ينتقل من الفرقة الأولى إلى الفرقة الثانية ومن الفرقة الثانية إلى الفرقة الثالثة عن طريق إمتحان نقل (٧٥٪ من درجاته للامتحان التحريرى و ٢٥٪ من درجاته لأعمال السنة) ويعقد إمتحان عام من دورين فى نهاية الفرقة الثالثة يحصل بعده الناجحون على شهادة إتمام الدراسةالثانوية العامة بشعبة القسم العلمى أو شعبة القسم الأدبى ، ويحق للحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة للالتحاق بأحدى الجامعات أو المعاهد العليا.

« وقد نصت المادة (١٩) من لائحة التعليم الثانوى على أن المرحلة الثانوية تنقسم الدراسة فيها إلى الأنواع الآتية :

١- الدراسة الثانوية العامة.

٢- الدراسة الثانوية النسوية.

٣- الدراسة الثانوية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية).

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٩ .

وحددت المادة (٢٠) مدة الدراسة بثلاث سنوات. والمادة (٢١) حددت نظام القبول بالسنة الأولى الثانوية ، وأيضاً المادة (٢٢) وضعت شروطاً معينة لقبول المستجدين بغير السنة الأولى.

أما المادة (٢٣) فقد حددت كثافة الفصل فى هذه المرحلة باثنين وثلاثين تلميذاً.

وحددت المادة (٢٤) المواد التى تدرس بالسنة الأولى الثانوية.

والمادة (٢٥) قسمت الدراسة فى السنتين الأخيرتين إلى قسمين : قسم أدبى وقسم علمى.

وحددت المادة (٢٦) المواد التى تدرس بالقسم الأدبى.

وأيضاً المادة (٢٧) حددت المواد التى تدرس بالقسم العلمى .. إلخ »[١].

- هذا وقد حقق التعليم الثانى فى ليبيا تقدماً ملموساً فى هذه الفترة.
- فقد أرتفع عدد المدارس من خمس مدارس فى عام ٥٢ / ١٩٥٣ إلى (١٤) مدرسة فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م.
- أرتفع عدد التلاميذ من (٩٩١) طالباً فى عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٢٧٠٨) طالب فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م.
- أرتفع عدد المدرسين من (٨٣) مدرساً فى عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٢٠٦) مدرساً فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م.

---

(١)انظر الملحق الخاص بلائحة التعليم الثانوى رقم (٣).

obeikandl.com

جدول رقم (٣٠) (١)

يوضح تطور إعداد التلاميذ والتلميذات وإعدد المدارس والمدرسين بالمرحلة الابتدائية من عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى عام ٦٢ / ١٩٦٣م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ				عدد المدرسين	نسبة (٢) الزيادة
			ذكور	أناث	المجموع	نسبة الزيادة		
٥٢ / ١٩٥٣	٥	–	٥٤٢	١٦	٥٥٨	–	٨٣	–
٥٣ / ١٩٥٤	٧	٪٧٥	٦٩٢	٢٠	٧١٢	٪١٣٧	١١١	٪١٢٦,٥
٥٤ / ١٩٥٥	٧	٪٧٥	٩٢٨	٢٩	٩٥٧	٪٢١٩	١٢٢	٪١٤٩
٥٥ / ١٩٥٦	٨	٪١٠٠	١١٤١	٢٩	١١٧٠	٪٢٩٠	١٣٠	٪١٦٥
٥٦ / ١٩٥٧	٩	٪١٢٥	١١٣٩	٢٠	١١٥٩	٪٢٨٦	١٣٠	٪١٦٥
٥٧ / ١٩٥٨	١١	٪١٧٥	١٣٩٧	٧٤	١٤٧١	٪٣٩٠	١٢٤	٪١٥٣
٥٨ / ١٩٥٩	١٣	٪٢٢٥	١٥٣٦	٤٥	١٥٨١	٪٤٢٧	١٥٢	٪٢١٠
٥٩ / ١٩٦٠	١٤	٪٢٥٠	١٦٥١	٧٨	١٧٢٩	٪٤٧٦	١٧١	٪٢٤٩
٦٠ / ١٩٦١	١٤	٪٢٥٠	١٨٢١	١٢٥	١٩٤٦	٪٥٤٨,٥	٢٤٦	٪٤٠٢
٦١ / ١٩٦٢	١٤	٪٢٥٠	٢١٢٦	١٥٧	٢٢٨٣	٪٦٦١	٢٣٢	٪٣٧٣,٥
٦٢ / ١٩٦٣	١٤	٪٢٥٠	٢٥٠٨	٢٠٠	٢٧٠٨	٪٨٠٢,٥	٢٠٦	٪٣٢٠,٥

(١) وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التعليم فى ليبيا من العام الدراسى ٥٠ / ١٩٥١م حتى العام الدراسى /٦٦ ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٢) أعتبرت سنة ٥٢ / ١٩٥٣ سنة الاساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandi.com

رابعاً : معاهد المعلمين والمعلمات :

- أنشئ أول معهد عام للمعلمين بمدينة بنغازى فى عام ١٩٤٧م ثم تلا ذلك إنشاء معهدين عامين بطرابلس عام ١٩٥١م أحدهما للمعلمين والآخر للمعلمات ، ويشترط فى القبول بهذه المعاهد أن يكون التلميذ قد أتم الدراسة فى المرحلة الإبتدائية ، ومدة الدراسة بهذه المعاهد أربع سنوات ، والدراسة بهذا المعهد دراسة عامة ليس به شعب للتخصص ، ويحصل خريج هذه المعاهد على أجازة التدريس العامة ويعين مدرساً فى المدارس الابتدائية .

- وفى عام ١٩٥٤م أنشئ أول معهد خاص للمعلمين بمدينة طرابلس ويشترط للإلتحاق بالمعهد الخاص أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية ، ومدة الدراسة بهذا المعهد أربع سنوات يدرس الطلبة فى السنة الأولى منها دراسة عامة ثم يتخصصون بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات فى خمس شعب هى : شعبة اللغة العربية والدين وشعبة الآداب وشعبة العلوم والرياضة ، وشعبة التربية الفنية وشعبة التربية الرياضية ، ويحصل خريج هذه المعاهد على إجازة التدريس الخاصة ويعين مدرساً فى المدارس الاعدادية .

وقد صدرت لائحة خاصة بتنظيم مدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٥٤م ، ، وقد نصت المادة الأولى من اللائحة عن إعداد المعلمين والمعلمات الذى يتم على مستويين :

المستوى الأول : مدرسة المعلمين والمعلمات العامة وتخرج (معلم فصل) بمدارس المرحلة الأولى الإبتدائية . والمستوى الثانى : معهد المعلمين والمعلمات الخاصة وتخرج (معلم مادة) بمدارس المرحلة الإعدادية .

ونصت المادة الثانية من اللائحة على أن التعليم فى هذه المعاهد بالمجان وعلى المتخرج منها العمل بالتدريس مدة لا تقل عن ست سنوات ، وأوضحت المادة الثالثة نظام الإعادة وأعطت حق الإستثناء لناظر المعارف ، ونصت المادة الرابعة على تشكيل مجلس إدارة لهذه المعاهد طبقاً للمادتين (٩ ، ١٠) من قانون التعليم لسنة ١٩٥٢م .

ونصت المادة الخامسة على أن مناهج هذه المعاهد تضعها لجنة تشكل بقرار من الوزير ، ونظمت السادسة شروط القبول بمدارس المعلمين والمعلمات العامة وكذلك أيضاً مدة الدراسة ..... إلخ ،[1] .

هذا وقد توسعت هذه المعاهد توسعاً ملحوظاً حيث يبدو لنا واضحاً من الأرقام التالية :

- إرتفـــــاع عدد التلاميذ فى هذه المعاهد من (٣٨٠) تلميذاً فى العام الدراسى ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٢٢٩٥) تلميذاً فى العام الدراسى ٦٢ / ١٩٦٣م.
- أرتفع عدد المدرسين من (٣٦) مدرساً فى العام الدراسى ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٢٢٩) مدرساً فى العام الدراسى ٦٢ / ١٩٦٣م.
- أرتفع عدد التلميذات فى معاهد إعداد المعلمات من (٨٩) تلميذة فى العام الدراسى ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٥٤٣) تلميذة فى العام الدراسى ٦٢ / ١٩٦٣ .

(١) انظر الملحق الخاص بلائحة مدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة رقم (٢).

obeikandl.com

جدول رقم (٣١) [١]

يوضح تطور إعداد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة من سنة ٥٢ / ٥٣ إلى ٦٢ / ١٩٦٣م

السنة الدراسية	عدد التلاميذ بالقسم العام			نسبة الزيادة	عدد التلاميذ بالقسم الخاص			نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة[٢] الزيادة
	ذكور	أناث	مجموع		ذكور	أناث	مجموع			
٥٢ / ١٩٥٣	٩١	٨٩	٣٨٠	–	–	–	–	–	٣٦	–
٥٣ / ١٩٥٤	٣٩٤	١٩٠	٥٨٤	٥٣٪	–	–	–	–	٤٧	٣٠,٥٪
٥٤ / ١٩٥٥	٦٤١	١٩٩	٨٤٠	١٢١٪	٣٠	–	٣٠	–	٦٦	٨٣٪
٥٥ / ١٩٥٦	٨٧٢	١٩٨	١٠٧٠	١٨١,٥٪	٥٥	–	٥٥	٨٣٪	٨٤	١٣٣٪
٥٦ / ١٩٥٧	٨٨١	٢٥٢	١١٣٣	١٩٨٪	١٩٨	–	١٩٨	٥٦٠٪	٩٤	١٦١٪
٥٧ / ١٩٥٨	١٠١٣	٢٨٧	١٣٠٠	٢٤٢٪	٢٠٠	–	٢٠٠	٥٦٦,٥٪	١٢٨	٢٥٥,٥٪
٥٨ / ١٩٥٩	١٢٦٨	٢٩٧	١٥٦٥	٣١٢٪	٣١٦	–	٣١٦	٩٥٣٪	١٦٢	٣٥٠٪
٥٩ / ١٩٦٠	١٤١٦	٢٧٥	١٧٩١	٣٧١٪	٣٦٢	–	٣٦٢	١١٠٦,٥٪	١٧٦	٣٨٩٪
٦٠ / ١٩٦١	١٩٧٦	٤٣٠	١٨٠٦	٣٧٥٪	٣٥٦	–	٣٥٦	١٠٨٦,٥٪	١٥٧	٣٣٦٪
٦١ / ١٩٦٢	١٣٧٦	٥٤٣	١٩١٩	٤٠٥٪	٣٧٦	–	٣٧٦	١١٥٣٪	٢٢٩	٥٣٦٪

(١) وزارة التربية والتعليم ، نفس المرجع السابق ص ٣٩ .

(٢) أعتبرت سنة ٥٢ / ١٩٥٣م سنة الاساس فى حساب نسبة الزيادة بالنسبة للقسم العام ، أما القسم الخاص فاعتبرت سنة ٥٤ / ١٩٥٥م سنة الاساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandl.com

خامساً : التعليم الفنى :

- لم يلق التعليم الفنى الإهتمام والرعاية إلا بعد زوال الاحتلال الايطالى ، فأنشأت وزارة المعارف مدرستين للتعليم الفنى أحداهما فى بنغازى وكان ذلك فى العام الدراسى ٤٨ / ١٩٤٩ ، والثانية بمدينة طرابلس وكان ذلك فى العام الدراسى ٤٩ / ١٩٥٠ وكانت مدة الدراسة بهاتين المدرستين عامين بعد المرحلة الابتدائية ثم تطورت فيما بعد فأصبحت مدتها أربع سنوات.

- أما تاريخ التعليم الزراعى فيعود إلى عام ١٩٥٢م عندما انشئت مدرستان زراعيتان أحداهما بالقرب من مدينة المرج والثانية فى سيدى المصرى بطرابلس، وكانت مدة الدراسة فيهما أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية.

- أما فى ميدان التعليم التجارى فقد برز نشاط التعليم الأهلى ، فتأسست مدرسة للتجارة فى بنغازى تحت هيئة التعليم الشعبى ، كما فتحت المدرسة الايطالية التجارية أبوابها من جديد فى مدينة طرابلس بعد أن تم اغلاقها عام ١٩٤٢، وكانت تدرس بهاتين المدرستين المحاسبة والمراسلات التجارية والحساب التجارى والآلة الكاتبة والمعلومات الاقتصادية.

- ونظراً لحاجة الدولة لخريجى هاتين المدرستين فقد أولت وزارة المعارف فى ذلك الوقت المدرستين القائمتين فى طرابلس وبنغازى مزيداً من العناية والرعاية. كما قامت بعض الهيئات الدولية بمساعدتها فى هذا المجال.

- وفى العام الدراسى ٥٧ / ١٩٥٨م أنشأت مدرسة الهندسة التطبيقية نظام أربع سنوات بعد المرحلة الأعدادية ، لأعداد المساحين والرسامين ومساعدى المهندسين.

« ونظراً لما للتعليم الفنى والمهنى من صناعى وتجارى وزراعى من أهمية بالغة فى الكيان الاقتصادى ، أصدرت وزارة المعارف فى سنة ١٩٥٧ لائحة تنظم هذا النوع من التعليم ، وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة على أن التعليم الفنى جزء من كيان التربية العامة وهدفه متمم للهدف الشامل

الذى ترمى إليه . حددت هذه المادة أيضاً الأغراض التى يهدف إليها التعليم الفنى فى غرضين أساسيين : أحداهما غرض قومى والثانى غرض مهنى خاص ، وتنظم اللائحة ميادين التعليم الفنى فى مرحلتين متوسطة وراقية ، وكانت مدة الدراسة فى المرحلة المتوسطة أربع سنوات بعد الابتدائية ، أما مدة الدراسة بالمرحلة الراقية فكانت ثلاث سنوات بعد الإعدادية » [١] .

- « وبصدور هذه اللائحة بدأ التعليم الفنى فى ليبيا يرتكز على دعائم ثابتة ، وبدأ ظهور المدارس الصناعية والتجارية والزراعية والمتوسطة والتى سميت فيما بعد بالمدارس الإعدادية الصناعية أو التجارية أو الزراعية ، والمدارس الراقية التى سميت فيما بعد بالمدارس الثانوية الصناعية أو التجارية أو الزراعية . وفى عام ١٩٦٠م أنشئت مدرسة فنية أخرى من لون جديد تخرج الفنيين فى الأعمال المدنية وأعمال المساحة والإنشاءات والبترول والمناجم ، وسميت بمدرسة الهندسة التطبيقية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ويشترط للألتحاق بها حصول التلميذ على شهادة إتمام المرحلة الإعدادية »[٢] .

- وقد شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً فى التعليم الفنى يمكن ملاحظته من خلال الجدولين التاليين.

---

(١) أنظر الملحق الخاص بلائحة التعليم الفنى رقم (٥) .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، التعليم الفنى والمهنى ، البحث رقم (٥) مؤتمر وزارة التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، طرابلس ٩ - ١٤ إبريل ١٩٦٦ ، ص ٥ .

جدول رقم (٣٢) (١)

يوضح تطور التعليم الفنى منذ عام ٥٢ / ١٩٥٣م حتى عام ٥٧ / ١٩٥٨م

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	نسبة الزيادة (٢)
٥٢ / ١٩٥٣	٣٧٩	_ (٢)
٥٣ / ١٩٥٤	٤٥٢	٪١٩
٥٤ / ١٩٥٥	٥٠٤	٪٣٣
٥٥ / ١٩٥٦	٥٧٣	٪٥١
٥٦ / ١٩٥٧	٧٣٣	٪٩٣
٥٧ / ١٩٥٨	٦٩٢	٪٨٢,٥

(١) وزارة التربية والتعليم ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، مرجع سابق ص ٤٥ .

(٢) أعتبرت سنة ٥٢ / ١٩٥٣م سنة الاساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandl.com

جدول رقم (٣٣) (١)

يوضح تطور التعليم الفنى بقسميه الإعدادى والثانوى

من السنة الدراسية ٥٨ / ١٩٥٩ إلى عام ٦٢ / ١٩٦٣م

السنة الدراسية	تلاميذ القسم الاعدادى	نسبة الزيادة	تلاميذ القسم الثانوى	نسبة الزيادة	المجموع الكلى	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة
٥٨ / ١٩٥٩	٤٨٦	– (٢)	٢٣٢	–	٧١٨	–	١٢٥	–
٥٩ / ١٩٦٠	٦٢٩	٪ ٢٩,٥	٢٢٧	٪ ٢٠	٨٥٦	٪ ١٩	١٣٦	٪ ٩
٦٠ / ١٩٦١	٧١٣	٪ ٤٦,٥	٢٤٦	٪ ٦	٩٥٩	٪ ٣٣,٥	١٢٧	٪ ١,٥
٦١ / ١٩٦٢	٨١٦	٪ ٦٨	٣٣٩	٪ ٤٦	١١٥٥	٪ ٦١	١٥٣	٪ ٢٢,٥
٦٢ / ١٩٦٣	١١٨٦	٪ ١٤٤	٣١١	٪ ٣٤	١٤٩٧	٪ ١٠٨,٥	١٨٠	٪ ٤٤

- وبفحص الجدولين السابقين يتبين لنا الزيادة الكبيرة سواء فى أعداد التلاميذ أو فى أعداد المدرسين على النحو التالى :

بالنسبة للجدول الأول : أرتفع عدد التلاميذ من (٣٧٩) تلميذاً عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى (٦٩٢) تلميذاً عام ١٩٥٨/٥٧م أى بنسبة ٨٢,٥٪.

- وبالنسبة للجدول الثانى :

فقد أرتفع عدد تلاميذ القسم الاعدادى من (٤٨٦) تلميذاً عام ٥٨ / ١٩٥٩م إلى (١١٨٦) تلميذاً عام ٦٢ / ١٩٦٣ أى بنسبة ١٤٤٪ أما القسم الثانوى فقد كان عدد تلاميذه (٢٣٢) تلميذاً عام ٥٨ / ١٩٥٩م فأصبح (٣١١) تلميذاً عام ٦٢ / ١٩٦٣ ، أى بنسبة ٣٤٪. أما بالنسبة للمدرسين فقد كان عددهم (١٢٥) مدرساً عام ٥٨ / ١٩٥٩ فأصبح (١٨٠) مدرساً عام ٦٢ / ١٩٦٣م أى بنسبة ٤٤٪.

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) أعتبرت سنة ٥٨ / ١٩٥٩م سنة الاساس فى حساب نسبة الزيادة.

سادساً : التعليم الدينى :

- يعتبر التعليم الدينى القاعدة التى بنى عليها التعليم الرسمى فى ليبيا ، فقبل إفتتاح المدارس كان الطلبة يتعلمون القرآن الكريم والقراءة والكتابة فى الكتاتيب (كما مر بنا) . ومع إفتتاح المدارس الحديثة ، رغب المسئولون فى إيجاد منهج منتظم للعلوم الدينية ، لتخريج المتخصصين فى علوم الشريعة الاسلامية ، فقد تم إفتتاح أول معهد دينى بعد الإستقلال مباشرة بمدينة البيضاء . « كانت النظم المتبعة فى المعهد الدينى من حيث خطة الدراسة ومناهجها تحاكى نظائرها فى الأزهر بمصر ، وقد انتدب للتدريس بهذا المعهد عدد من المدرسين المصريين من خريجى الأزهر بالإضافة إلى المدرسين الليبيين الذين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة » [1] .

ثم توالت بعد ذلك فتح المدارس والمعاهد الدينية ، ويهدف التعليم الدينى إلى تحقيق نفس الأهداف المتوخاة من التعليم العام بمراحله المختلفة ، مع العناية بدعم وتقوية الدراسات الدينية بفروعها المختلفة بهدف أعداد الفرد المسلم المتكامل ، وبث العقيدة الاسلامية فى نفوس الطلاب منذ الصغر وتعريفهم بالأحكام الشرعية عن طريق دراسة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالإضافة إلى إعداد الطلبة للحياة العملية والمساهمة فى بناء مجتمعهم ، وفتح مجال مواصلة الدراسات العليا لمن يتوفر فيه الاستعداد لذلك.

ويتكون التعليم الدينى من مرحلتين هما :

المرحلة الابتدائية : ومدتها أربع سنوات ، وتحتوى مناهجها على المواد الآتية :

التوحيد – الفقه – السيرة – النحو – الصرف – الإنشاء – الإملاء – الخط – المطالعة – المحفوظات – التجويد – التاريخ والجغرافيا – الحساب والهندسة – الرسم والتربية الرياضية.

---

(١) نظارة معارف برقة ، تقرير عن حالة التعليم فى ولاية برقة ، الوثائق التربوية ، طرابلس ، ١٩٥٤م ، ص ٢ .

المرحلة الثانوية : ومدتها خمس سنوات وتشمل مناهجها :

التوحيد – التفسير – الحديث – الفقه – النحو – الصرف والبلاغة والأدب – المنطق – أداب البحث والمناظرة – التاريخ والجغرافيا – الأحياء والكيمياء والفيزياء.

تأثر التعليم بالأوضاع السائدة فى هذه الفترة (١٩٥١ - ١٩٦٣) :

« أرتبط التعليم طوال عهود التاريخ المتعددة فى مختلف المجتمعات بالاقتصاد ارتباطاً وثيقاً ، فما من فترة تاريخية شهد فيها المجتمع إزدهاراً اقتصادياً وانتعاشاً فى أحوال الناس المعاشية إلا وصاحب ذلك الإزدهار وذلك الإنتعاش إزدهار مماثل فى أحوال التعليم والثقافة بفروعها المختلفة والعكس صحيح » (١) .

ولعل هذه الفترة التى تتصدى لدراستها وبحث أحوالها تعد شاهداً صارخاً على هذه الحقيقة. لقد كانت ظروف ليبيا الاقتصادية فى بداية الاستقلال ظروف سيئة ، حيث كان هذا الاقتصاد يعتمد إعتماداً كبيراً على الزراعة التى كانت امكانياتها محدودة جداً بسبب سوء الأحوال الطبيعية والبشرية.

أما من ناحية الصناعة فقد كانت صناعة بدائية تقليدية لا تمثل إلا قدراً بسيطاً من الدخل القومى ، بالإضافة إلى الخراب والدمار الذى حل بالبلاد من جراء الحرب العالمية الثانية.

وهكذا نجد أن إقتصاد البلاد فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥١ و١٩٦٣م كان يعانى من كثير من المشاكل ، وهذا الوضع الاقتصادى أثر تأثيراً كبيراً على كل المرافق وفيها مرفق التعليم. فعلى الرغم من كل الجهود التى بذلت فى قطاع التعليم إلا أن تطوره ونموه كان بطيئاً جداً. فنظراً لعدم توفر المال الكافى فقد عجزت الدولة عن تعميم التعليم ونشره وإيجاد مكان فى التعليم الابتدائى لجميع الأطفال الذين هم فى سن الالزام حيث تشير إحصائيات سنة ١٩٦٢م أن أكثر من ٥٠٪ من الأطفال الذين هم فى سن التعليم الابتدائى كانوا خارج المدارس.

---

(١) سعيد اسماعيل على ، تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

ولا يكفى أن نطلع على الاحصاءات والأرقام الدالة على مدى تطور التعليم فى البلاد ، وإنما لابد وأن ننظر إلى هذا التعليم من الداخل لنرى نوعيته .

فالنظام التعليمى كان نظاماً آلياً جامداً صارماً ، والمناهج الدراسية كانت تزدحم بالمواد الكثيرة وتعدد موضوعاتها وكانت تعتمد على الصم والتسميع مع عدم إتاحة الفرصة لإجراء التجارب والتطبيقات العملية . لهذا فقد عانى الطلاب من المناهج الضيقة ومن المعلمين غير المؤهلين الذين لم يكونوا يخضعون لمراقبة أو تفتيش حقيقى . وكانت الأبنية المدرسية أبنية متواضعة يحشر فيها الأطفال فى أسوء الظروف الصحية . أما المعلمون فكانوا غير أكفاء ، ويعملون فى مدارس تفتقر إلى أبسط التجهيزات والمتطلبات اللازمة لمهنة التعليم . وكان أسلوب التعليم يعتمد على حفظ الكتب المقررة وصمها .

« لقد كشفت بعض البحوث الاحصائية عن وجود إتجاهات سلبية بين التلميذ الليبى والجو المدرسى الذى يعيش فيه ، وفيما يلى بعض النسب التى توضح لنا مدى عمق هذه المشكلة :

تبلغ نسبة الطلبة الذين يتركون الدراسة فى المدارس الابتدائية قبل إنهائها ٥٩٪ ، وفى المدارس الاعدادية تبلغ ٢٧٪ ، وفى المدارس الثانوية تبلغ ٥١٪ ، أما نسب الرسوب فهى كما يلى : المدارس الابتدائية ٣٥٪ والمدارس الاعدادية ٣٧٪ والمدارس الثانوية ٣٢٪ » (١) .

وهذه النسب تبين لنا أن التعليم كان يعانى فى مختلف المراحل من مشاكل متعددة ، لعل أهمها : الاعتماد على المدرس والكتاب ، وهذا الأسلوب عتيق ولا يتمشى مع النظريات التربوية الحديثة التى توجه النظر إلى الاهتمام بالنظرة الكلية للتلميذ ، فتضع فى اعتبارها العناية بمختلف جوانب شخصيته ، من جسمية ونفسية وخلقية ووجدانية . وهذا راجع إلى عدم صياغة الأهداف التربوية صياغة واضحة ومحددة ، ولم تكن مستوعبة من قبل من كان يشترك فى تنفيذ العملية التربوية من مدرسين ومديرين ومفتشين وجهاز إشراف وغيرهم . كانت المدارس قلاعاً مقفلة منفصلة عن

(١) أحمد الفليش ، المجتمع الليبى ومشكلاته ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

تيار الحياة الاجتماعية إنفصالاً كلياً ، فليست هناك أية علاقة تربط بين المدرسة والبيت والبيئة المحيطة بها ، فلا مجالس للآباء ، بل حتى المقابلات الخاصة بين المدرسين وأولياء أمور الطلبة وإدارة المدرسة كانت فى حكم المنعدمة ، كما لم تكن هناك برامج معينة لمعالجة مشاكل البيئة الجوهرية ومعاونة الناس على حلها بالتوجيه والتوعية والإرشاد.

لم يتوفر للطالب الليبى فى تلك الفترة الجو التربوى السليم فى الأسرة ، فكان يأتى إلى المدرسة وقد حمل معه كثيراً من بذور الأمراض النفسية التى استقرت فى نفسه من البيت ورفاق اللعب ، وفى المدرسة لا يجد من يعتنى بهذه المشاكل ، بل بالعكس تتضاعف أمراضه النفسية ، وهذا راجع لعدم وجود نظام المشرفين الاجتماعيين فى المدارس والمعاهد ليعالجوا مثل هذه المشاكل قبل استفحال خطرها.

كانت طريقة الالقاء وتملية المذكرات المختصرة سائدة فى معظم المدارس والمعاهد ، فضلاً عن أن هذه الطريقة مضيعة للوقت وقاصرة على إعطاء المنهج كاملاً ، فإنها جعلت من التلميذ عنصراً سلبياً وحرمته من المشاركة فى علمية التعليم وإذا انتقلنا إلى الحديث عن المناهج ، نجد أنه كانت تركز على الناحية العقلية وتغفل جوانب الشخصية الأخرى ، فكانت تسعى إلى حشد أكبر مقدار ممكن من المعلومات فى أذهان الطالب ، والمقياس الوحيد الذى تلجأ إليه فى تقييمهم هو الامتحان الذى يقيس ما تحصل عليه التلميذ قياساً كمياً ، حتى يحدد مكانه بين بقية الطلبة ، وبهذا أصبحت عملية التعليم قاسية مملة ، وأضحت عقول التلاميذ نسخاً متشابهة تردد كالببغاوات كلاما واحداً وبأسلوب واحد وهو أسلوب المدرس.

« كما كانت المناهج تركز على الجانب النظرى ، الذى كثيراً ما يكون بعيداً عن واقع الحياة وفهم التلميذ ، فتعطى له المعلومات دون مراعاة تفاعلها مع شخصيته وفهمه ، فتذبل ميوله وإستعداداته المختلفة التى تعبر عن جوانب شخصيته المتعددة ، وقد قتل هذا الوضع فى التلميذ روح البحث والاطلاع والاهتمام بالتثقيف الخاص ، وجعل من الطلبة والخريجين مهرجين يحملون لافتات علمية قد تسبب للمجتمع الضرر أكثر من إحتمال النفع ، [1] .

(١) أحمد الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته ، نفس المرجع السابق ، ص ١٣١ .

أما بالنسبة لنوعية الطلاب الذين تخرجوا على يد النظام التعليمى الليبى خلال تلك الفترة ، فكانت صفات معظمهم كما يلى :

« تنقصهم المبادرة وحب المخاطرة والذكاء الاجتماعى والنظرة الثاقبة للأمور والقدرة على التفكير المستقل وتذوق المعرفة والتراث ، فكان جميع الطلاب يبحثون عن الوظيفة الإدارية بغض النظر عن طبيعة عملها الروتينية وراتبها القليل ، وكانوا غير قادرين على الفهم والمشاركة فى الحياة العملية فكيف أذن بإدارتها وتوجيهها . وكان ينقصهم القدرة على التفكير الخلاق المبدع ، وأنهم من الناحية العملية يعودون إلى صفوف الأمية لأنهم ينسون المعلومات التى حشوا أدمغهم بها وحفظوها دون أن يفهموها » [1] .

لقد أدى الإقبال المتزايد على التعليم من عام ١٩٥١م إلى التوسع الهائل فى تسجيل الطلاب فى المدارس وإنخفاض فى نوعية التعليم فى جميع مدارس ليبيا لأن المسئولين لم يستطيعوا لأسباب سياسية مقاومة الضغط الذى لم يسبق له مثيل من مختلف فئات الشعب لفتح المدارس على الرغم من ظروف البلد الاقتصادية السيئة. وقد أدى هذا التوسع الهائل فى التعليم إلى إنخفاض المستوى وأدى إلى مشاكل كثيرة فى النوعية فى جميع جوانب التعليم فى ليبيا.

ونتيجة لهذه الظروف ، أنتج نظام التعليم فى ليبيا آلافاً من الطلاب من جميع المراحل سيئ الإعداد . وأصبح شائعاً أن تجد فى جميع المدارس معلمين غير مؤهلين يعلمون أعداداً كبيرة من الطلاب بأساليب تقليدية ، والسبب فى هذا الحال هو النقص الكبير فى عدد المعلمين من ذوى الإختصاصات الفنية والعلمية . فقد عانت جميع مدارس ليبيا من مشكلة المعلمين غير المؤهلين التى سببت إرتفاعاً كبيراً فى نسبة التسرب بين الطلاب ، وإرتفاعاً فى نسبة الرسوب ، وأعداداً كبيرة من خريجى المدارس من ذوى الأعداد السيئة.

---

(١) عمر التومى الشيبانى ، آراء فى الاصلاح التربوى ، دار الكتاب الليبى ، طرابلس ١٩٩١ ، ص ١١٢ .

ثانياً : التعليم فى عهد الوحدة الدستورية والإدارية (من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٦٩م) :

من أبرز الأحداث التى مرت بها ليبيا فى هذه الفترة هو حدث تعديل الدستور الليبى الذى بمقتضاه تم تحويل النظام الاتحادى الفدرالى إلى النظام الوحدوى ، وهذا الحدث كان له تأثير كبير على التعليم حيث عادت البلاد إلى الإدارة المركزية بإعتبار أن السلطة التعليمية فى جميع انحاء البلاد أصبحت مركزية فى يد وزارة المعارف وحدها.

،وقد سبق الحديث عن النظام الاتحادى حيث كان يعتبر حلاً وسطاً بين أنصار الوحدة وأنصار الإتحاد ، بالرغم من أن الجميع اعترفوا بأن النظام الاتحادى كان يكلف البلاد نفقات كبيرة ، مما أرهق الميزانية العامة للدولة ، خاصة إذا علمنا بأن موارد البلاد فى تلك الفترة كانت ضئيلة بالإضافة إلى أن الهيئات والأحزاب السياسية فى البلاد كانت تفضل نظام الحكم الوحدوى،[١] . ، ومن هنا يتضح أن وحدة ليبيا ضرورية لحياتها وسعادتها لأسباب الأتية :

أ- الأسباب القومية والدينية : من المعروف أن تعداد سكان ليبيا كان حوالى مليون نسمة تقريباً ، وكل من سكان منطقة بنغازى وطرابلس وفزان ينتمون إلى قبائل عربية وبربرية واحدة وقريبة من بعضها وقد عاشت هذه القبائل متحدة منذ عشرات القرون ، وهى تتكلم لغة واحدة وهى العربية ، وجميعها تدين بالإسلام ولها روابط ثقافية مشتركة لا تقبل الانقسام.

ب- الأسباب الاقتصادية : تعتمد أقسام ليبيا الثلاثة على بعضها البعض فى حياتها الاقتصادية ويعد كل قسم منها متمماً للآخر.

جـ- الأسباب التاريخية : عاشت ليبيا منذ العصور القديمة حياة مشتركة بأقسامها الثلاثة سواء فى عهد الرومان أو العرب أو فى العهود السابقة لهذين العصرين ، كما أن ليبيا بأقسامها الثلاثة ناضلت ضد الاستعمار الايطالى وضد التدخل الانجليزى والفرنسى من أجل تحرير البلاد ووحدة أراضيها .

---

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

لهذه الأسباب السابقة فإن اقسام ليبيا الثلاثة لا يمكن فصل بعضها عن بعض ، بل يجب أن تبقى وحدة لا تنقسم إذا ما أريد لها أن تتقدم وتزدهر ، [١] .

- ومن خلال هذه الأساليب السابقة يتضح أن تجربة النظام الاتحادى الفدرالى كانت تجربة خاطئة ، فهى مخالفة لرغبة الشعب الليبى وضد طبيعة البلاد ، ومن مصلحة الشعب الليبى من الناحية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تتوحد البلاد من أجل تجميع القوى الوطنية حتى تكون قادرة على بناء نفسها والوقوف فى وجه الطامعين .

- نتيجة لكل هذه الأسباب أتخذت الخطوات اللازمة من القصر والوزراء لإقامة نظام الوحدة الدستورية والإدارية فى البلاد ، [٢] ، لقد عدل الدستور الليبى فى ١٥ أبريل سنة ١٩٦٣م وبموجبه الغى النظام الإتحادى الفدرالى وأصبحت البلاد دولة موحدة ، وأعلن ذلك رسمياً بعد موافقة القصر فى يوم ٢٧ من أبريل عام ١٩٦٣م وأعتبر هذا اليوم عيداً رسمياً فى البلاد فى ذلك الوقت ، [٣] .

- وهكذا قامت الوحدة الدستورية والإدارية فى جميع أنحاء البلاد ، وتحقق الأمل الكبير الذى كانت الدعوة إليه منذ زمن طويل ، حيث إستبشر الليبى خيراً لهذا التعديل الدستورى الذى حقق وحدة البلاد. على أن هذا الشعور لا يتم لمجرد تعديل قانون الجهاز الحكومى ، وإنما يتم بالقيام بخطوات فعالة من النواحى الاجتماعية والثقافية والمادية التى تساعد على تطور الشعب الليبى ومسايرته للأمم الأخرى المتقدمة كشعب يشعر بمسؤليته القومية والدولية.

- ومن الواضح أنه بعد إكتشاف البترول وإقامة الوحدة فى الحكم وتولى المسئولية الكاملة عن طريق جهاز التخطيط ، أصبح وضع ليبيا يختلف أختلافاً كبيراً عما كان عليه قبل سنة ١٩٦٠م. هذا الأختلاف يضع التخطيط الليبى أمام فرصة

---

(١) محمد فؤاد شكرى ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ، الجزء الأول ، المجلد الأول ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٥٧م ، ص ٢٣١ .

(١) محمد مصطفى بدران ، ايدلوچية الثورة الليبية ، مكتبه الاندلسى بنغازى ١٩٧٣م ص ٤٥ .

(٢) وزارة التخطيط والتنمية ، موجز لتطور أنظمة التخطيط فى ليبيا ، ديسمبر ١٩٦٥ ، س ١٦ .

يجب إعتناقها من جهة وأمام تحد يجب مواجهته من جهة أخرى ، فالزيادة المطردة فى إنتاج البترول قد أتاح للبلاد فرصة التطور وفتحت أماها إمكانيات ضخمة لتحقيق أما لها فى المستقبل.

- وفى المجال السياسى حدثت تطورات دستورية بعيدة المدى عظيمة الأثر فى سنة ١٩٦٣ حددت معالم طريق التقدم حيث أصبحت ليبيا دولة موحدة قادرة على إعداد خطة مركزية متماسكة قوية تشمل جميع مجالات التنمية ، كما أصبح فى وسعها تنظيم موارد البلاد الطبيعية والبشرية لتحقيق النهضة القومية التى يشمل ضدها الشعب جميعاً .

- ولاشك أن دخل الدولة من البترول قد مكن الحكومة من أن ترسم صوراً من الرخاء فى ميادين كثيرة وأعانها قبل كل شئ على تنمية أفراد الشعب عن طريق نظام تعليمى عريض متطور إلى حد بعيد.

« ولا شك أن اكتشاف البترول كان سبباً فى تزايد عوائد البلاد بصورة سريعة ، حيث قفزت العوائد من (١١٥,٣٤٣ جنيهاً ليبياً عام ١٩٦٠م) إلى (٥٤,٧١٩,١٧٧ جنيهاً ليبياً عام ١٩٦٥م) ثم إلى (١٣٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً ليبياً بعد صدور قانون البترول سنة ١٩٦٦ » [١] .

« وبالإضافة إلى الأثر السياسى والاقتصادى الذى أحدثه البترول فى البلاد فقد كان له أثراً اجتماعى كبير أيضاً : حيث كانت غالبية السكان تعيش عيشة بدوية ، ويتفاضل الناس فيما بينهم حسب نسبهم وأنتمائهم إلى هذه القبيلة أو تلك ، فإذا بالنفط يفكك هذه العلاقات الاجتماعية القديمة ، ويحل محلها قيماً جديدة تقوم على أساس طبيعى ، حيث نشأت فى هذه الفترة طبقة رجال الأعمال واتسعت التجارة ، وتكونت الطبقة البرجوازية المحلية ، وظهرت الطبقة العاملة ، وتحول البدو فجأة من حياة التنقل والرعى إلى الانضباط التام فى سلك العمل المنتظم. كذلك جلبت أعمال البترول هجرة واسعة من الخارج ومن الداخل إلى المدن حتى صار الوافدون من الخارج ومن الداخل يشكلون فى بعض الأحيان نسبة كبيرة من السكان ، وخلقت هذه الهجرة السريعة مشكلات اقتصادية واجتماعية أثرت تأثيراً بعيداً فى حياة البلاد » [٢] .

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم في ليبيا ، البحث رقم (١) ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) صلاح العقاد ، البترول واثره في السياسة والمجتمع العربي ، الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ١٦٨ .

اتجاهات السياسة التعليمية فى هذه الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٩) :

- بمجرد إلغاء النظام الاتحادى الفدرالى وصيرورة البلاد دولة موحدة ، أصبح لزاماً على الإدارة التعليمية أن تتطور من النظام الاتحادى إلى النظام الوحدوى ، حيث أصبحت وزارة التربية والتعليم هى صاحبة السلطة الأولى فى وضع سياسة التعليم وفلسفته وفى تقرير الكتب والمناهج وتعيين المدرسين والموظفين ، وبناء المدارس ، وفى الإشراف على السلم التعليمى ، وفى تدبير الميزانية ، وإلى جانب الوزارة المركزية كانت تقوم إدارات التعليم فى المحافظات تدعيماً للإتجاه اللامركزى وأخذاً بسياسة الإدارة المحلية .

- «وفى إطار الوحدة الدستورية والإدارية ، وعلى أساس النمو الاقتصادى المطرد ، كان لابد للدولة من أن تأخذ بالتخطيط فلسفة وأسلوباً للعمل على المجال القومى ، وذلك رغبة فى توجيه إمكانيات البلاد نحو تنفيذ مشروعات شاملة تمس مرافق الحياة»[١] .

- ولهذا صممت الخطة الخمسية الأولى فى تاريخ وزارة التربية والتعليم ، والتى حاولت أن تخطط بها لمختلف أنواع التعليم فى نطاق الخطة الخمسية الشاملة للدولة ، وقد حددت الخطة الخمسية الأولى الأهداف الآتية :

« ١- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره فى مجتمع عصرىّ لعضو صالح فى هذا المجتمع ، مسلح بمعارف مفيدة تمكنه من العمل بها وتطبيقها لخيره وخير البلاد.

٢- أتاحة الفرصة قدر الإمكان لكل فرد من ناشئه الأمة ، لينال خطه من التعليم فى المرحلة الابتدائية ، وهى تعتبر الحد الأدنى لما ينبغى أن يبلغه المواطن.

٣- النهوض بمستويات التعليم بعد المرحلة الابتدائية ، حتى يمكن تحقيق الأغراض التى يرمى إليها فى المرحلة الابتدائية وقابليها.

---

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

٤- تنويع مناهج الدراسة التى تلى المرحلة الابتدائية بحيث يمكن الطالب من إختيار أكثر الموضوعات ملائمة لمواهبه وميوله.

٥- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد فى مختلف ميادين العمل ، [١] .

- وبالنظر إلى الأهداف التى تضمنتها الخطة الخمسية الأولى ، سوف نعرض تلخيصاً للسياسة العامة للتعليم وقتذاك والتى كان من أهم معالمها ما يلى :

١- إتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم فى المرحلة الأولى الابتدائية ، والتى تعتبر الحد الأدنى لما ينبغى أن يبلغه المواطن حيث كفل الدستور الليبى هذا الحق للمواطنين جميعاً ، حين نص على أن التعليم الأولى الزامى ومجانى ، كما نصت لائحة التعليم الابتدائى الصادرة عام ١٩٥٧م على أن التعليم الابتدائى إلزامى لكل طفل بين سن السادسة والثانية عشر.

٢- تعريف الطفل بمحيطه الواسع القومى من ناحيته الطبيعية والبشرية وبمبادئ دينه وإعداده للمستقبل.

٣- إطلاق الزيادة فى اعداد طلاب المدارس الثانوية دون قيد نظراً لأن عدد خريجى المدارس الاعدادية فى ذلك الوقت كان محدداً.

٤- زيادة أعداد طلاب المدارس الفنية بغية تخريج الأعداد الكافية من المساعدين الفنيين المتخصصين فى الزراعة والصناعة والتجارة على المستوى الثانوى ، لملء الفراغ القائم حالياً فى ميادين واسعة ينتظر لها أن تستمر فى الاتساع تبعاً لازدياد عدد برامج الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية المتعاقبة.

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى ، البحث رقم (٣) من بحوث ليبيا فى مؤتمر وزارة التربية والتعليم والوزراء المسؤلين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، طرابلس ٩ - ١٤ أبريل ١٩٦٦ ، ص ٤ .

٥- إعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل فى مختلف مراحل التعليم.

٦- توفير كافة الوسائل التعليمية الكفيلة بالمساعدة على رفع مستوى التعليم ومنها أبنية المدارس والكتب والمكتبات والمعامل ووسائل الايضاح ، [١] .

- «ولا شك أن هذه الأهداف والمبادئ السابقة الذكر توضح صورة متكاملة لفلسفة تعليمية لتحقق بها التوازن المنشود على طريق التنمية ، فهناك توازن بين تقرير مبدأ الكم والكيف فى السياسة التعليمية ، ذلك أن مبدأ تكافؤ الفرص الذى يتضح من هذه المبادئ والأهداف والذى يعنى الحرص على تحقيق الالزام لجميع الأطفال الذين فى سن التعليم الابتدائى ، ثم فتح المجال من بعد ذلك للناشئين فى المراحل التالية يقابله فى نفس الوقت تقرير أهمية النهوض بالعملية التربوية ورفع مستوى الخدمة التعليمية عن طريق رفع مستوى الكفاية للمعلمين وتوفيرهم. وتحسين الأبنية المدرسية والتوسع فيها ، والاهتمام بالكتاب المدرسى وتطوير المناهج وتنويع الدراسات تحقيقاً لمبدأ الفروق الفردية بين التلاميذ وإلى جانب هذا يوجد توازن فى تقرير الإهتمام بالتعليم الفنى يتناسب مع الإهتمام بالتعليم الثانوى العام من أجل سد مطالب التنمية ومجالاتها الاقتصادية والاجتماعية»[٢] .

- وهكذا يعتبر عام ١٩٦٣م حدثاً هاماً كان بمثابة بداية مرحلة جديدة فى التطور السياسى والاقتصادى والإدارى. حيث صمم الشعب فى أنحاء البلاد على أن تحقق الوحدة الكاملة بين الولايات الثلاثة ، وأن تتجسد فى كيان واحد وهو كيان المملكة الليبية ، ولذلك صدر التعديل الدستورى فى ذلك العام وعدل بمُقتضاه إسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى (المملكة الليبية) وتمت الوحدة بين الولايات وألغيت المجالس التنفيذية ، وقامت فى البلاد حكومة مركزية واحدة شملت سلطانها جميع ما كانت تمارسة المجالس التنفيذية فى الولايات ، وحل محل هذه المجالس نظام المحافظات.

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤ ، ٥ (بتصرف).

(٢) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

- وكان لابد للإدارة التعليمية من أن تتأثر بهذه التطورات ، فأخذت بالاتجاه المركزى إلى جانب الاتجاه اللامركزى ، فقد أصبحت وزارة المعارف هى السلطة الوحيدة المهيمنة على شئون التعليم فى البلاد وعلى جميع المستويات وقامت من تحتها إدارات التعليم فى المحافظات لمباشرة الإشراف على التعليم وخاصة التعليم الابتدائى كل فى نطاقها.

نظام التعليم فى هذه الفترة :

- ،لم يكن هناك إختلاف فى نظام التعليم بين عهد فترة الولايات وبين عهد الوحدة الدستورية والإدارية وذلك بالرغم من أن قانون التعليم العام قد تغير حيث صدر قانون جديد للتعليم سنة ١٩٦٥م ألغى بمقتضاه قانون التعليم لسنة ١٩٥٢م. إلا أن السلم التعليمى لم يتغير ، وكذلك لم تتغير أهداف المراحل التعليمية بل بقيت كما هى. ولم تصدر لوائح خاصة بالتعليم الابتدائى أو الثانوى أو بمعاهد المعلمين والمعلمات أو بالتعليم الفنى والمهنى ، بل بقيت هذه الأنواع من التعليم متمشية مع اللوائح القديمة. وذلك بالرغم من أن قانون التعليم لسنة ١٩٦٥م قد أصدر لوائح خاصة لتنظيم أنواع التعليم المختلفة.

- ولذلك فإن الباحث لن يتعرض لأهداف المراحل التعليمية لما فى ذلك من تكرار لما سبق ذكره.

- ويمكن أن يلمس الباحث التغير الذى حدث فى الهيكل الإدارى لوزارة المعارف حيث أضيفت إدارات جديدة فى الوزارة تتمشى مع النظام الجديد للبلاد ، وأيضاً قسمت البلاد إلى وحدات إدارية عشرة تسمى (المحافظات) وبذلك أصبحت البلاد تتبع النمط الإدارى المركزى بالرغم من أنها آخذة فى الاتجاه نحو النمط الإدارى اللامركزى والذى تمثل فى المحافظات.

وأصبح السلم التعليمى يبدأ بالطفل من السنة السادسة فى المراحل الآتية :

التعليم الابتدائى – التعليم الإعدادى – التعليم الثانوى بأنواعه – التعليم الجامعى ، وبهذا النظام تشارك ليبيا الكثير من البلاد العربية ، حيث يعتبر التعليم

الابتدائى قاعدة التعليم ويستغرق ست سنوات دراسية ، ثم يقوم من بعده التعليم الإعدادى من ثلاث سنوات ليصب فى التعليم الثانوى من ثلاث سنوات كذلك.

- ويقوم هذا التعليم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص ، فهو مباح أمام جميع المواطنين ودون إعتبار للفروق الاجتماعية والاقتصادية أو تتحمل الدولة نفقاته وتضطلع بتوجيهه والتخطيط له.

وتدعيماً لهذا النظام إتجهت الدولة إلى زيادة ميزانية التعليم عاماً بعد عام ومن ذلك ، أن نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدولة أرتفعت من ٩,٦ ٪ عام ٥٢ / ١٩٥٣م إلى ٢٠ ٪ عام ٦٣ / ١٩٦٤م وإلى ٢٣ ٪ عام ٦٦ / ١٩٦٧م هذا فضلاً عما خصص لقطاع التعليم فى خطة التنمية الأولى ٦٣ / ١٩٦٨ ويبلغ ٢٢,٣٦٥,٠٠٠ جنيهاً ليبياً ، (١) .

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التعليم فى ليبيا من العام الدراسى ٥٠ / ١٩٥١م إلى العام الدراسى /٦٦ ١٩٦٧م ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

obeikandl.com

رسم توضيحى للسلم التعليمى فى المملكة الليبية [١]

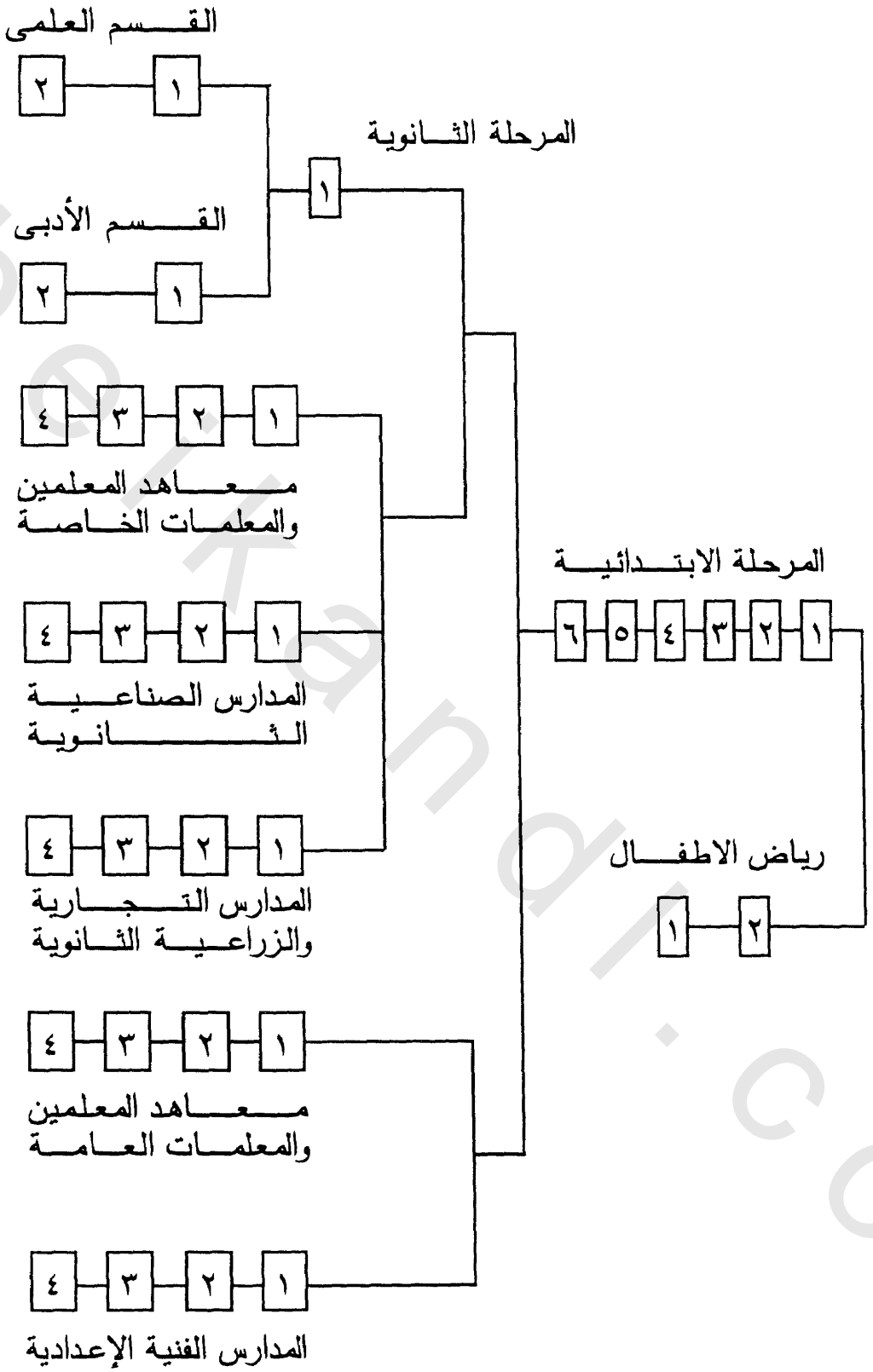

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

تطور نظام التعليم فى هذه الفترة :

لقد سبق لنا تقسيم نظام التعليم فى ليبيا إلى ثلاثة أنواع :

١- التعليم العام : ويشمل المرحلة الابتدائية ، المرحلة الإعدادية ، والمرحلة الثانوية.

٢- التعليم المهنى والفنى : ويشمل القسم المتوسط ، والقسم الراقى ، ومعاهد المعلمين والمعلمات.

٣- التعليم الدينى : ويشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وقد سبق الحديث عن هذه الأنواع من التعليم بالتفصيل ، وسيقتصر حديثنا عن تطور نظام التعليم فى البلاد بأعتباره إنعكاساً لتطور البلاد من الناحية الدستورية والإدارية والاقتصادية.

- حيث حقق النظام التعليمى فى ليبيا تقدماً وتوسعاً ملحوظاً من حيث الكم ، « فقد أرتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية من (٦٥,٥٠٠) طالباً فى عام ٦٢ / ١٩٦٣م إلى (٣٦١,٥٠٠) طالباً فى عام ٦٩ / ١٩٧٠م أو بزيادة ٤٥٢ ٪ » [(١)] .

« وبالنسبة للنمو الكمى على مدى السنوات الخمسة الأخيرة فقد تضاعفت تقريباً نسب المقبولين فى كل أنواع التعليم العام ، حيث أرتفع عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية من (١٨٩٧٧٤) تلميذاً عام ٦٥ / ١٩٦٦م إلى (٣١٠٨٤٦) تلميذاً فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أى بزيادة ٦٤ ٪ ، وفى المرحلة الإعدادية من (١٨٧٢٠) تلميذاً إلى (٣٦٣١٦) تلميذاً أى بزيادة ٩٤ ٪ وفى المرحلة الثانوية من (٤٣٢٦) تلميذاً إلى (٨٣٠٤) تلميذاً فى نفس الفترة ، أى بزيادة ٩٢ ٪. وبالنسبة لتعليم البنت فقد حدث تقدم كبير فى المرحلة الابتدائية إذ أرتفع من ١٤ ٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥م إلى ٣٥ ٪ فى عام ٦٩ / ١٩٧٠م. وفى المرحلة الإعدادية من ٨ ٪ إلى ١٦ ٪ فى نفس الفترة.

---

(١) وزارة التخطيط والتنمية ، تقييم أوضاع التعليم والتدريب المهنى فى ضوء الاحتياجات من القوى العاملة ذات المؤهلات الفنية العليا فى ليبيا ، وثيقة رقم ٥ طرابلس ١٩٧٣م ، ص ١٣ .

- أما فى التعليم الثانوى فلم نجد تقدماً ملموساً إذ ظلت كما هى ١٠ ٪ فى نفس الفترة ، (١) .

- ولم يطرأ على هذه الفترة أى تغيير سواء فى عدد السنوات الدراسية أو فى المناهج. ماعدا تطبيق مناهج الرياضة الحديثة فى مرحلة التعليم الثانوى منذ العام الدراسى ٦٩ / ١٩٧٠م.

تطور التعليم الفنى والمهنى :

لقد أشرنا إلى هذا النوع من التعليم فيما سبق وأستندنا فى حديثنا إلى لائحة التعليم الفنى التى جاءت منظمة له ومحددة لأهدافه التربوية.

إلا أن هذا النوع من التعليم شهد تطوراً ملحوظاً إعتباراً من العام ١٩٦٤م وذلك بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية هائلة ، جعلت منه مصدراً هاماً للدخل القومى وتوافد الكثير من الشركات الأجنبية على ليبيا ، كما أسس الكثير من المصاريف والشركات الوطنية للإسهام فى نهضة البلاد الاقتصادية والصناعية ، وفتح هذا كله مجالات جديدة واسعة للعمل ، تحتاج إلى الكثير من المستويات الفنية لسد العجز فى القوى البشرية فى مرافق الدولة ومشروعاتها المتطورة التى تزداد يوماً بعد يوم. كذلك الشركات والمؤسسات والمصانع المختلفة ، وكان لهذا بلاشك أثره على التعليم الفنى والمهنى بكافة أنواعه مما أدى إلى تطوير السياسة التعليمية فى هذا المجال إستجابة لهذه الظروف. ويمثل هذا النوع من التعليم ما يلى :

أولاً : التعليم الصناعى :

وينقسم إلى مرحلتين : المرحلة الأعدادية الصناعية والمرحلة الثانوية الصناعية ، حيث وضعت خطتان جديدتان ومناهج جديدة لكل منهما ، بدأ تنفيذها فى العام الدراسى ٦٥ / ١٩٦٦م.

أ- المرحلة الإعدادية الصناعية : ومدة الدراسة فيها أربع سنوات ويشترط

---

(١) محمد منير مرسى ، التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص ٣٨٨ .

للإلتحاق بها أن يكون التلميذ حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية. وهذه مرحلة منتهية يدرب التلاميذ فيها على الحرف المختلفة ويزودون بالمهارات اليدوية ليكونوا عمالاً فنيين مثقفين ، وروعى فى مناهجها التنسيق والتكامل لدرجة كبيرة إذ تشمل مناهجها الكثير من المواد الثقافية لترتفع بالمستوى الثقافى لتلاميذ هذه المرحلة ، كما روعى فيها أيضاً دراسة ما استحدث من طرق التشغيل . « والدراسة فى السنة الأولى من هذه المرحلة عامة حتى يكون لدى التلميذ فكرة واضحة عن مجموعة كبيرة من الصناعات والمواد الفنية الوثيقة الصلة بها مما يخدم تخصص التلاميذ فى المستقبل ، والتخصصات التى تدرس فى هذه المرحلة هى البرادة والتركيبات والخراطة واللحام والكهرباء وميكانيكا السيارات والتجارة والنقش والزخرفة » [1] .

ب- المرحلة الثانوية الصناعية :

- ومدة الدراسة بالمرحلة الثانوية الصناعية أيضاً أربع سنوات ، ويشترط لقبول التلاميذ بها حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية العامة.
- وفى هذه المرحلة يعد العمال المهرة فى مستوى أعلى من المرحلة الاعدادية ويعملون فى التنفيذ والإشراف أو مساعدى مهندسين.
- وقد قامت خطة الدراسة بهذ المرحلة على الأسس التى تقوم عليها الخطة فى المرحلة الإعدادية ، من حيث وجود دراسة عامة فى السنة الأولى لكل الطلاب ، وتدريس مواد الثقافة العامة بهذه المرحلة إلى جانب المواد الفنية ، مما يجعل المنهج فى هذه المرحلة متناسقاً متكاملاً.
- وقد شملت مناهج الدراسة بهذه المرحلة المواد الثقافية العامة والمواد العلمية فى الرياضيات والميكانيكا والفيزياء والكيمياء مما يحقق لتلاميذها ثقافة تتناسب مع ثقافة تلاميذ المدارس الثانوية العامة لكى يستطيع من يلتحق منهم بالدراسة الجامعية متابعة هذه الدراسة فى يسر وسهولة.

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم الفنى والمهنى فى ليبيا ، مبحث رقم (٥) مرجع سابق ذكره ص ٦ ، ٧ .

ثانياً : التعليم التجارى :

وينقسم إلى مرحلتين :

أ- المرحلة الإعدادية : ومدتها أربع سنوات ويلتحق بها الطالب الحاصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية.

ب- المرحلة الثانوية التجارية : ومدتها ثلاث سنوات ، ويلتحق بها التلاميذ الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية.

« وقد عملت الوزارة على تدعيم هذا النوع من التعليم بحيث يصبح أكثر فاعلية وإتصالاً بالحياة العامة ومن أجل تطويره وتدعيمه أتخذت الوزارة الاتجاهات الآتية فى هذا الميدان :

١- عملت الوزارة على توحيد المستوى العلمى فى التعليم التجارى ، وأيضاً ثم توحيد الامتحانات للشهادتين الإعدادية والثانوية التجارية.

٢- تم فصل المدارس التجارية عن المدارس الصناعية ، لأنهما لونان مختلفان من التعليم ، ولا توجد روابط بينهما توجب وجودهما تحت إدارة واحدة فضلاً عن أن الجمع بينهما كان يسبب لإدارة المدرسة مشاكل تشغلها عن أداء وظيفتها على الوجه الأكمل.

٣- عملت الوزارة على رفع مستوى طلاب المدارس التجارية فى اللغة الانجليزية لكى يستطيعوا إستعمالها فى يسر فى حياتهم العملية.

٤- تم الاتفاق بين الوزارة وشركات النفط العاملة فى ليبيا وقتذاك على قبول تلاميذ السنة النهائية بالمدارس التجارية للعمل فى هذه الشركات لمدة شهرين سنوياً أثناء العطلة الصيفية للتدريب فى الأقسام الوثيقة الصلة بدراستهم ، [1] .

---

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

ثالثاً : التعليم الزراعى :

لقد كان يوجد فى ليبيا أثناء هذه الفترة مدرستان زراعيتان :

أحدهما إعدادية بالقرب من مدينة «المرج» ومدة الدراسة بها أربع سنوات ويلتحق بها التلاميذ الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، والأخرى ثانوية بالقرب من مدينة طرابلس ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، ويلتحق بها التلاميذ الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية. والخطة الدراسية للمدارس الزراعية بمرحلتيها الإعدادية والثانوية تشتمل على مواد الثقافة العامة ، والمواد العلمية الوثيقة الصلة بالزراعة ، وملحق بكلتا المدرستين مزرعتين كبيرتين يدرب التلاميذ فيها على الزراعة الدائمة بواسطة المياه الجوفية وتربية الماشية من أبقار وأغنام.

- هذا ويتبين من الجداول التالية تطور أعداد التلاميذ والمدارس والمدرسين على مختلف مراحل وأنواع التعليم خلال هذه الفترة من ٦٣ / ١٩٦٤م.

obeikandl.com

جدول رقم (٣٤) (١)

يوضح تطور إعداد التلاميذ والمدرسين بالمرحلة الابتدائية من عام ٦٣ / ١٩٦٤م إلى عام ٦٩ / ١٩٧٠م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ		مجموع التلاميذ	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة (٢)
			ذكور	أناث				
٦٣ / ١٩٦٤	٦٩٨	- (٢)	١٢٥٨٥٤	٢٨٧٣٨	١٥٤٥٩٢	-	٥٠٦٣	-
٦٤ / ١٩٦٥	٧٤٧	٪٧	١٣٣٢٩٣	٣٢٨٩٨	١٦٩١٩١	٪٩,٥	٥٦٥٥	٪١١,٥
٦٥ / ١٩٦٦	٧٥٥	٪١١	١٣٩١٠٤	٥٣١٨٩	١٩٢٢٩٣	٪٢٤,٥	٦٠٩٦	٪٢٠,٥
٦٦ / ١٩٦٧	٩١٥	٪٣١	١٥٣٥٠٠	٦٢٨٥١	٢١٦٣٥١	٪٤٠	٧٢٩٦	٪٤٤
٦٧ / ١٩٦٨	٩٥٣	٪٣٦,٥	١٧٣١٥٠	٧٥٠٨١	٢٤٨٧٣١	٪٦١	٧٤٥٤	٪٤٧
٦٨ / ١٩٦٩	١٠٦٩	٪٥٣	١٨٣٠٨٠	٨٧٥٣٧	٢٧٠٦١٧	٪٧٥	٩١٦١	٪٨١
٦٩ / ١٩٧٠	١٢٢٤	٪٧٥	٢٠٣٧٩٩	١٠٧٠٤٧	٣١٠٨٤٦	٪١٠١	١١١٢٢	٪١٢٠

(١) وزارة التعليم والتربية : إدارة الإحصاء التربوى ، احصائية عامة عن تطور التعليم فى ج . م . ع من السنة الدراسية ٥٨ / ١٩٥٩ ، حتى عام ٧١ / ١٩٧٢م ، ص ٣ .

(٢) أعتبرت سنة ٦٣ / ١٩٦٤ سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandl.com

«من خلال تأملنا فى هذا الجدول يتضح لنا مدى التطور الكمى فى هذه المرحلة التعليمية فعندما نقارن أعداد المدارس فى العام الدراسى ٦٣/١٩٦٤م تجده قد بلغ (٨٩٨) مدرسة ، بعدد المدارس فى العام الدراسى ٦٩/١٩٧٠م نجد أن عدد المدارس نما وتطور حتى وصل إلى (١٢٢٤) مدرسة أى بزيادة (٧٥٪) وكذلك كان عدد التلاميذ الذكور فى العام الدراسى ٦٣/١٩٦٤م (١٢٥٨٥٤) تلميذاً حيث يصل هذا العدد فى العام الدراسى ٦٩/١٩٧٠م إلى (٢٠٣٧٩٩) تلميذاً أى بزيادة (٦٢٪) بينما عدد التلميذات كان عام ٦٣/١٩٦٤م (٢٨٧٣٨) تلميذة فزاد هذا العدد إلى (١٠٧٠٤٧) تلميذة فى العام الدراسى ٦٩/١٩٧٠م.

أى بزيادة (٢٧٢٪) . فكان مجموع التلاميذ من الجنسين عام ٦٣/١٩٦٤م (١٥٤٥٩٢) فوصل عددهم إلى (٣١٠٨٤٦) فى العام الدراسى ٦٩/١٩٧٠م أى بزيادة (١٠١٪) وأيضاً كان عدد المدرسين فى هذه المرحلة عام ٦٩/١٩٧٠م أى بزيادة (١٢٠٪)»[١] .

ثانيا : جدول رقم (٣٥)[٢]

يوضح تطور أعداد التلاميذ والمدارس والمدرسين بالمرحلة الإعدادية من العام الدراسى ٦٣/١٩٦٤ إلى عام ٦٩/١٩٧٠م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ		مجموع التلاميذ	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة[٣] الزيادة
			ذكور	إناث				
١٩٦٤/٦٣	١٠٤	-	١٣٣٩٣	٨٩٣	١٤٢٨٦	-	٩٧٦	-
١٩٦٥/٦٤	١٠٧	٣٪	١٦٢٠٨	١٥٠٣	١٧٧١١	٢٤٪	١٠٨٤	١١٪
١٩٦٦/٦٥	١١٥	١٠,٥٪	١٧١٠٨	١٦٠٢	١٨٧٢٠	٣١٪	١١٢٢	١٥٪
١٩٦٧/٦٦	١٢٥	٢٠٪	٢٠٠٩٣	١٩٤٥	٢٢٠٣٨	٥٤٪	١٣٠٥	٣٣,٥٪
١٩٦٨/٦٧	١٤٠	٣٤,٥٪	٢٤٢٧٧	٢١٣٧	٢٦٤١٤	٨٥٪	١٥٥٤	٥٩٪
١٩٦٩/٦٨	١٤٤	٣٨,٥٪	٢٥٦٣٧	٣٥٤٤	٢٩١٨١	١٠٤٪	٢٠٧٦	١١٢,٥٪
١٩٧٠/٦٩	١٧٢	٦٥٪	٣٠٦٠٩	٥٧٠٧	٣٦٣١٦	١٥٤٪	٢٤٤٧	١٥٠٪

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٣.

(٣) اعتبرت سنة ٦٣/١٩٦٤م سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

«وحينما نتأمل هذا الجدول نلاحظ التطور الكمى فى أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين.

حيث كان عدد المدارس فى هذه المرحلة عام ٦٣/١٩٦٤م (١٠٤) مدارس. فأصبح عام ٦٩/١٩٧٠م (١٧٢) مدرسة.

وأيضاً كان عدد التلاميذ الذكور بهذه المرحلة عام ٦٣/١٩٦٤م (١٣٣٩٣) تلميذاً، فأصبح عددهم عام ٦٩/١٩٧٠م (٣٠٦٠٩) تلميذاً أى بزيادة (١٢٨٥ ٪) بينما كان عدد الإناث عام ٦٣/١٩٦٤م (٨٩٣) تلميذة فأصبح عددهن عام ٦٩/١٩٧٠ (٥٧٠٧) تلميذة أى بزيادة (٥٣٩ ٪). وبذلك إرتفع مجموع التلاميذ من الجنسين (١٤٢٨٦) عام ٦٣/١٩٦٤م حيث أصبح العدد الكلى للتلاميذ عام ٦٩/١٩٧٠م (٣٦٣١٦) أى بزيادة (١٥٤ ٪) وكذلك أيضاً إرتفع عدد المدرسين من (٩٧٦) عام ٦٣/١٩٦٤م مدرساً إلى (٢٤٤٧) مدرساً عام ٦٩/١٩٧٠م أى بزيادة (١٥٠,٥ ٪) وهذا يدل دلالة واضحة على مدى التطور الكمى فى هذه المرحلة التعليمية»[١].

ثالثا : جدول رقم (٣٦)[٢]

يوضح تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين بالمرحلة الثانوية العامة من عام ٦٣/١٩٦٤ إلى عام ٦٩/١٩٧٠م

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ		مجموع التلاميذ	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة[٣] الزيادة
			ذكور	إناث				
١٩٦٤/٦٣	١٥	–	٢٢٨	١٨٦	٢٤١٤	–	٣٤٠	–
١٩٦٥/٦٤	١٨	٢٠ ٪	٣٥١٣	٣٦٨	٣٨٨١	٦٠,٥ ٪	٤٣٠	٢٦,٥ ٪
١٩٦٦/٦٥	١٨	٢٠ ٪	٣٨٨٨	٤٣٨	٤٣٢٦	٧٩ ٪	٣٦٧	٨ ٪
١٩٦٧/٦٦	٢١	٤٠ ٪	٤٣١٢	٤٩٦	٤٨٠٨	٩٩ ٪	٣٧٦	١٠,٥ ٪
١٩٦٨/٦٧	٢٣	٥٣ ٪	٥٢٥٧	٧٣٨	٥٩٩٥	١٤٨ ٪	٤٦١	٣٥,٥ ٪
١٩٦٩/٦٨	٢٥	٦٦,٥ ٪	٦٢٣٧	٩٤٤	٧١٨١	١٩٧,٥ ٪	٦٠٨	٧٨,٥ ٪
١٩٧٠/٦٩	٣٠	١٠٠ ٪	٧٢٣٣	١٠٧١	٨٣٠٤	٢٤٤ ٪	٨٠٣	١٣٦ ٪

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٤ .

(٣) أعتبرت سنة ٦٣/٦٤ سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

ومن خلال هذا الجدول يتضح للباحث التطور الكبير فى أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسيين.

حيث تضاعف عدد المدارس عام ١٩٦٤/٦٣م من (١٥) مدرسة ثانوية إلى (٣٠) مدرسة ثانوية عام ١٩٧٠/٦٩م أى بزيادة (١٠٠٪) وارتفع عدد التلاميذ الذكور من (٢٢٨) عام ١٩٦٤/٦٣ إلى (٧٢٣٣) تلميذاً عام ١٩٧٠/٦٩م أى بزيادة (٢٢٤,٥٪) كما ارتفع عدد التلميذات من (١٨٦) تلميذة عام ١٩٦٤/٦٣ إلى (١٠٧١) تلميذة عام ١٩٧٠/٦٩م أى بزيادة (٤٧٥,٥٪) وكان مجموع التلاميذ من الجنسين (٢٤١٤) عام ١٩٦٤/٦٣م فوصل عددهم إلى (٨٣٠٤) عام ١٩٧٠/٦٩ أى بزيادة (٢٤٤٪) وبالإضافة إلى ذلك فقد كان عدد المدرسين بهذه المرحلة (٣٤٠) مدرساً عام ١٩٦٤/٦٣م فأصبح عددهم عام ١٩٧٠/٦٩م (٨٠٣) مدرسا أى بزيادة (١٣٦٪). وهكذا يتبين لنا مدى التطور السريع فى هذه المرحلة التعليمية.

obeikandl.com

رابعاً : جدول رقم (٣٧)[١]

يوضح تطور أعداد التلاميذ والتلميذات والمدرسات بمعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة من عام ٦٣/١٩٦٤م حتى عام ٦٩/١٩٧٠م[١]

السنة الدراسية	عدد التلاميذ بالقسم العام			نسبة الزيادة	عدد التلاميذ بالقسم الخاص			نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة
	ذكور	إناث	مجموع		ذكور	إناث	مجموع			
٦٣ / ١٩٦٤	١١٤٩	٦٧٣	١٨٢٢	-(٢)	٥٧٦	٩	٥٨٥	-	٢٠٧	-
٦٤/١٩٦٥	٧٢٤	٦٩٢	١٤١٦	٢٢ ٪	٩٤١	٣١	٩٧٢	٦٦ ٪	١٩٥	٦ ٪
٦٥/١٩٦٦	٩٥٧	١١٤٢	٢٠٩٩	١٥ ٪	١١٦١	٧٠	١٢٣١	١١٠ ٪	٢٧٠	٣٠ ٪
٦٦/١٩٦٧	١٥٠٨	١٦٤٧	٣١٥٥	٧٣ ٪	١٣٩٢	١٣٤	١٥٢٦	١٦١ ٪	٣٨٠	٨٣,٥ ٪
٦٧/١٩٦٨	١٥٥١	٢١١٣	٣٦٦٤	١٠١ ٪	١٤٣٥	١٥٥	١٥٩٠	١٧٢ ٪	٤٨٦	١٣٥ ٪
٦٨/١٩٦٩	١١٣٤	١٩٩٧	٣١٣١	٧٢ ٪	١٨٢٢	٢٠٦	٢٠٢٨	٢٤٦,٥ ٪	٤٦٦	١٢٥ ٪
٦٩/١٩٧٠	١٠١٣	١٤٧٢	٢٤٨٥	٣٦ ٪	٢٠٣٦	٢٠٤	٢٢٤٠	٢٨٣ ٪	٥٥٦	٦٨,٥ ٪

(١) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ج.ع.ل من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٢) اعتبرت سنة ٦٣/١٩٦٤ سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

obeikandl.com

عندما يتأمل الباحث هذا الجدول فإنه يلاحظ التطور فى مجموع التلاميذ بين الجنسين بمعاهد المعلمين والمعلمات ، حيث عددهم عام ١٩٦٤/٦٣م (١٨٢٢) تلميذ وتلميذة ، فارتفع عددهم عام ١٩٧٠/٦٩م إلى (٢٤٨٥) تلميذاً وتلميذة بزيادة (٣٦٪) هذا بالنسبة للقسم العام.

أما بالنسبة للقسم الخاص فيلاحظ أن عدد التلاميذ الذكور كان (٥٧٦) تلميذاً عام ١٩٦٤/٦٣م فأصبح عددهم عام ١٩٧٠/٦٩م (٢٠٣٦) تلميذاً أى بزيادة (٢٥٣ ٪) بينما كان عدد التلميذات عام ١٩٦٤/٦٣م (٩) تلميذات فقط ، فأصبح عددهن عام ١٩٧٠/٦٩م (٢٠٤) تلميذة أى بزيادة (٢١٦٦,٥ ٪). وكان مجموع التلاميذ من الجنسين عام ١٩٦٤/٦٣م (٥٨٥) فأصبح عددهم ١٩٧٠/٦٩ (٢٢٤٠) تلميذاً أى بنسبة (٢٨٣ ٪) وكذلك تطور عدد المدرسين من (٢٠٧) مدرساً عام ١٩٦٤/٦٣ ، إلى (٥٥٦) عام ١٩٧٠/٦٩م أى بزيادة (١٦٨,٥ ٪) وهذا يدل على مدى التطور بهذه المرحلة التعليمية.

خامساً : جدول رقم (٣٨)[١]

يوضح تطور أعداد التلاميذ وأعداد المدرسين بمعهد التعليم الفنى بقسميه الإعدادى والثانوى من السنة الدراسية ١٩٦٤/٦٣ إلى ١٩٧٠/٦٩م

السنة الدراسية	عدد تلاميذ القسم الإعدادى	نسبة الزيادة	عدد تلاميذ القسم الثانوى	نسبة الزيادة	المجموع الكلى	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة[٢]
١٩٦٤/٦٣	٩١٦	–	٢٧٤	–	١١٩٠	–	١٧٣	–
١٩٦٥/٦٤	٧٠٣	٪ ٢٣	٣٢٤	٪ ١٨	١٠٢٣	٪ ١٣,٥	١٤٨	٪ ١٤
١٩٦٦/٦٥	٥٩٥	٪ ٣٥	٣٣٨	٪ ٢٣	٩٣٣	٪ ٢١,٥	١٣٤	٪ ٢٢,٥
١٩٦٧/٦٦	٦٦٠	٪ ٢٨	٤٠٤	٪٤٧,٥	١٠٦٤	٪ ١٠,٥	١٤٦	٪ ١٥,٥
١٩٦٨/٦٧	٥٠٦	٪ ٤٤,٥	٤٠٣	٪٤٧	٩٠٩	٪ ٢٣,٥	١٧٥	٪ ١
١٩٦٩/٦٨	٦٨٨	٪ ٢٥	٥٧١	٪ ١٠٨	١٢٥٩	٪ ٦	١٩٦	٪ ١٣
١٩٧٠/٦٩	٧٤٤	٪ ١٨,٥	٧١٣	٪ ١٦٠	١٤٥٧	٪ ٢٢	٢٢٠	٪ ٢٧

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦.

(٢) اعتبرت سنة ١٩٦٤/٦٣م سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادات.

وبملاحظة الجدول السابق يتضح لنا مدى التطور بمعاهد التعليم الفنى بقسميها الإعدادى والثانوى حيث بلغ عدد التلاميذ فى القسمين الإعدادى والثانوى عام ١٩٦٤/٦٣م (١١٩٠) تلميذاً. فأصبح هذا العدد عام ١٩٧٠/٦٩م (١٤٥٧) تلميذاً بهذا النوع من التعليم أى بزيادة (٢٢٪) بينما كان عدد المدرسين بهذه المعاهد بقسميها عام ١٩٦٤/٦٣م (١٧٣) مدرساً حيث زاد العدد عام ١٩٧٠/٦٩م إلى (٢٢٠) مدرساً بزيادة (٢٧٪).

سادساً : جدول رقم (٣٩)[١]

يوضح تطور أعداد التلاميذ المقيدين بالمعاهد التجارية الثانوية
من السنة الدراسية ٦٦ / ١٩٦٧ إلى ٦٩/ ١٩٧٠م

العام الدراسى	اسم المعهد		مجموع التلاميذ	نسبة[٢] الزيادة
	طرابلس	بنغازى		
١٩٦٧/٦٦	١٥٤	٢٩	١٨٣	-
١٩٦٨/٦٧	٢١٥	٥٣	٢٦٨	٤٦ ٪
١٩٦٩/٦٨	٢٣٨	٩٠	٣٢٨	٧٩ ٪
١٩٧٠/٦٩	٢٦٢	١٢٦	٣٨٨	١١٢ ٪

وبملاحظة هذا الجدول يتبين مدى التوسع فى إعداد التلاميذ بالمعاهد التجارية الثانوية منذ العام الدراسى ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٧٠/٦٩م.

حيث كان عدد التلاميذ بمعهد طرابلس عام ١٩٦٧/٦٦م (١٥٤) تلميذاً ارتفع هذا العدد عام ١٩٧٠/٦٩م إلى (٢٦٢) تلميذاً بينما كان عدد التلاميذ عام ١٩٦٧/٦٦

(١) وزارة التعليم والتربية ، مركز التوثيق التربوى ، بحث بعنوان ، إعداد القوى العاملة على مستوى العمال المهرة والفنيين فى ج.ع.ل ، طرابلس ١٩٧٣ ، ص ٢٤ .

(٢) اعتبرت سنة ١٩٦٧/٦٦ سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادة.

بمعهد بنغازى (٢٩) تلميذاً ارتبع هذا العدد عام ٦٩/ ١٩٧٠م بنفس المعهد إلى (١٢٦) تلميذاً فأصبح مجموع التلاميذ فى كلا المعهدين (١٨٣) تلميذاً عام ١٩٦٧/٦٦م زاد هذا العدد عام ٦٩/ ١٩٧٠م إلى (٣٨٨) تلميذاً أى بزيادة (١١٢ ٪).

وبهذا يتضح مدى التطور الكمى بهذا النوع من التعليم.

سابعاً : جدول رقم (٤٠)[١]

يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمعاهد الزراعية الثانوية
من سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٦٩/٦٨م

العام الدراسى	اسم المعهد		المجموع	نسبة[٢] الزيادة	ملاحظات
	الفيران	العديلية			
١٩٦٧/٦٦	١٤٥	–	١٤٥	–	العديلية بها إعدادى فقط
١٩٦٨/٦٧	١١٥	–	١١٥	٪ ٢٠,٥	
١٩٦٩/٦٨	١٧٣	١٥	١٨٨	٪ ٢٩,٥	

يوضح هذا الجدول التطور فى مجال التعليم الزراعى الثانوى بالمعهد الزراعى بالفيران حيث بلغ عدد التلاميذ بهذا المعهد عام ١٩٦٧/٦٦ (١٤٥) تلميذاً فزاد هذا العدد حتى وصل عام ١٩٦٩/٦٨ بنفس المعهد إلى (١٧٣) تلميذاً أى بزيادة (١٩ ٪).

أما بالنسبة لمعهد العديلية الزراعى فقد كان التعليم فيه مقصوراً على المرحلة الإعدادية فقط حتى عام ١٩٦٩/٦٨م حيث بدأت فيه المرحلة الثانوية وكان عدد التلاميذ بالثانوى عام ١٩٦٩/٦٨م (١٥) طالباً بمعهد العديلية الزراعى.

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) اعتبرت سنة ١٩٦٧/٦٦م سنة الأساس فى حساب نسبة الزيادات.

تأثر التعليم بالأوضاع السائدة فى هذه الفترة (٦٣ - ١٩٦٩) :

وهكذا نلاحظ أن هذه الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٩) قد تميزت بحدثين كبيرين أثرا تأثيراً كبيراً فى مسيرة التعليم. الحدث الأول : هو تحقيق وحدة البلاد حيث أصبحت ليبيا دولة موحدة قادرة على إعداد خطة مركزية متماسكة قوية تشمل جميع مجالات التنمية ، كما أصبح فى وسعها تنظيم موارد البلاد الطبيعية والبشرية لتحقيق النهضة القومية التى يشمل خيرها الشعب جميعا.

لقد أدت الوحدة بين أقاليم البلاد الثلاثة إلى تغيرات جذرية فى الحياة السياسية والثقافية فى ليبيا. فقد كان لتحقيق الوحدة وظهور نظام المحافظات فى ليبيا أهمية كبيرة بالنسبة لتطور نظام التعليم فى ليبيا. وتأتى أهميته هذه فى أن أصبحت وزارة التربية والتعليم هى صاحبة السلطة الأولى فى وضع سياسة التعليم وفلسفته ، ومن كونه أيضاً يمثل بداية التوسع فى الخدمات التعليمية لمدارس المدن والقرى.

أما الحدث الثانى الذى أثر فى مسيرة التعليم فى ليبيا ، هو اكتشاف البترول ، فما أن ظهر البترول حتى جرت فى عروق الدخل القومى دماء جديدة بعثت فيه قوة عارمة جعلته يتحرر من قيود ضعفه ويسعى نحو التطور. ولا شك أن دخل الدولة من البترول قد مكن الحكومية من أن ترسم صوراً من الرخاء فى ميادين كثيرة ومنها التعليم.

لقد تمكن الإقتصاد الليبى من تحقيق معدلات نمو متسارعة ، وقد صاحب ذلك إرتفاع فى مستوى الدخل الفردى وتحسين فى مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع. ولقد كان للإستثمارات الضخمة التى قامت بها الحكومة فى مجال المرافق الإجتماعية الأثر الأكبر فى تحسين قطاع التعليم والصحة والخدمات الأخرى ، وشبكة المواصلات وقطاعات البنية التحتية.

وقد أصبح التعليم العام بعد عام ١٩٦٣م عنصراً هاماً فى استراتيجية الدولة. فكانت النهضة التعليمية فى طريقها إلى التنفيذ ، وقد اتخذت تلك النهضة الصفة الرسمية فى عام ١٩٦٥م بصدور قانون التعليم الجديد والذى بمقتضاه ألغى قانون التعليم لسنة ١٩٥٢م. كما أن الحماس الوطنى والنظرية الإجتماعية الجديدة قد دفعت التطور التعليمى إلى الأمام بعد عام ١٩٦٣م وخاصة على المستويات التعليمية العليا ،

فشجعت الدولة التوسع فى التعليم الثانوى والمهنى لتوفير القوى العاملة الفنية لمجابهة متطلبات قطاع البترول والتصنيع الذى بدأ ينمو نمواً سريعاً.

ورغم أن الإهتمام بالتعليم لم يتم دفعة واحدة ، فقد أدت التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تمت بعد عام ١٩٦٣م إلى تزايد طلب المواطنين على فتح المدارس فى مختلف المدن والقرى والبادية.

وحتى الستينات من هذا القرن كان سكان الريف الليبى بشكل عام غير مهتمين أحياناً ويعارضون أحياناً أخرى فى تأسيس المدارس الحديثة ، فقد كان مركز التعليم فى نظام الولايات بالنسبة لسكان الريف أقل أهمية من التحسين فى الزراعة ، أو الصحة ، أو أخذ القروض المالية. وقد أخذت هذه النظرة والمواقف التى كانت نتيجة تأثير السيطرة الإستعمارية على البلاد من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٥١م وتأثير القيم التقليدية القوية المستمرة ، أخذت جميعها فى التغيير عندما نشت التغييرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الريف الليبى بشكل واسع وسريع.

لقد زاد عدد الطلاب فى المرحلة الإبتدائية من عام ١٩٦٦/٦٥م إلى عام ١٩٦٧/٦٩م ٦٤٪ ، وزاد فى المرحلة الإعدادية خلال نفس الفترة بنسبة ٩٤٪ بينما كانت نسبة زيادة الطلاب فى المرحلة الثانوية ٩٢٪ . وقد صاحب هذه الزيادة فى عدد الطلاب زيادة ميزانية التعليم عاما بعد عام ، ومن ذلك أن نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدولة قد ارتفعت من ٩,٦٪ عام ١٩٥٣/٥٢م إلى ٢٠٪ عام ١٩٦٤/٦٣م إلى ٢٣٪ عام ١٩٦٧/٦٦م.

هذا فضلاً عما خصص لقطاع التعليم فى خطة التنمية الأولى ١٩٦٣ – ١٩٦٨م ويبلغ ٢٢,٣٦٥,٠٠٠ دينار ليبى.

لقد حققت ليبيا منذ إستقلالها تقدما وتطوراً ملموسا فى مجال التربية والتعليم ، فقد إتسم عِقْد الخمسينات بتوسع قاعدة التعليم فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات ، وتميز عِقْد الستينات بتنويع التعليم ليتلائم مع متطلبات المجتمع وحاجاته القائمة والمتوقعة ، وبارتفاع مقبول فى نسبة الملتحقين بالتعليم المهنى وبتوسيع دائرة التخصصات فيه. كما تميز عِقْد الستينات أيضاً بطرح شعار تطوير نوعية التربية

والتعليم ورفع مستواها على أساس المبادئ التى تقوم عليها فلسفة التربية والتعليم الليبية كما حددها قانون التعليم لسنة ١٩٦٥م.

ومن أبرز ملامح هذه النهضة التعليمية أن بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الإلزامية ٦٠٪ من فئة العمر (٦ – ١٥) سنة ، وفتح أبواب التعليم العالى ، وتقليل الفجوة فى التعليم العام بين الريف والمدن وبين الإناث والذكور ، وانخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ، وازدادت نسبة الجامعيين بين القوى البشرية العاملة ، وأخذ هؤلاء يحتلون مواقع مهمة فى الدولة ويساهمون بصورة فعالة فى تنميتها ، ولم يكن ليتحقق ذلك لولا الإزدهار الإقتصادى الذى أصبحت ليبيا تعيش فى ظله ونتيجة للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية فإن تركيب المجتمع الليبى قد تأثر ونتيجة لهذا التأثر والتغيير أصبح التحصيل العلمى مطلباً ضرورياً ومقياساً للوصول إلى الطبقات العليا فى المجتمع ، وأصبح الربط بين المركز الإجتماعى المرموق والتعليم أكثر شدة وقوة. وأصبح دور المدارس كمقررة ومحددة للوصول إلى مراكز السلطة والجاة فى المجتمع الليبى أكثر وضوحاً ورسوخا.

لقد حاولت الدولة إعادة بناء العديد من جوانب الحياة الليبية وأشرفت على تنفيذ إصلاحات كثيرة الهدف منها إزالة نقاط الضعف فى نظام التعليم. وبالرغم من اتساع مجالات تلك الإصلاحات فقد كانت تلك البرامج الإصلاحية إعادة تنظيم شامل لنظام التعليم الذى لم يكن يتناسب مع طموحات التربويين والمثقفين.

وباختصار رغم أن ليبيا كان لديها قدرة كامنة وهائلة للتطوير والتحديث ، وبالرغم من تطبيق الإصلاحات المختلفة لمعالجة نقاط الضعف البارزة ، فإن طبيعة النظام السياسى فرض على التعليم أن يظل يسير كما كان فى الماضى ، معززاً تلك القيم والمواقف والخصائص الإجتماعية التى تحافظ على أساليب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التقليدية. وظلت الأولويات تركز على التطور الكمى بدلاً من النوعى ، ولم يتعرض الإصلاح بشكل جدى لعملية التغيير التربوى المستعجلة والملحة.

، نادراً ما كانت الحكومة تبدى اهتماماً بالتغيير التربوى رغم أن عدة اقتراحات قد قدمت وعدة مشروعات قد نفذت فى محاولة لمعالجة النقص والخلل.

وفى سنة ١٩٦٣م إتجهت البلاد نحو التخطيط الرسمى فى محاولة لحل هذه المشاكل ، وأقرت خطة التنمية لخمس سنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٨م إلا أن النتائج لم تكن مشجعة ، أضف إلى ذلك أن تلك الخطة التنموية لم تكن مبنية على معلومات دقيقة ، حيث زادت أعداد الطلاب الذين دخلوا المدارس الأكاديمية عن الأعداد التى توقعتها الخطة إلى درجة كبيرة ، بالإضافة إلى أن الخطة لم تتمكن من تحقيق الأرقام التى وضعتها للتعليم المهنى إلا نادراً بسبب عدم تطور المفهوم الإجتماعى الذى كان يجب أن يرافق تلك الخطة. لهذا فإن الحاجة إلى التطور الإجتماعى كانت ملحوظة وبارزة »[١] .

ونستطيع أن نقول أن هذه المرحلة قد تميزت بتوسع فرص التعليم ، ومع ذلك فقد بقى التركيز على التغيير الشكلى أكثر من التغير الفعلى ، وعلى التحسينات الإرتجالية الفورية أكثر من التركيز على رسم مجموعة سياسات مترابطة ومتناسقة ومبنية على تحليل دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف لنظام التعليم حسب ما تتطلبه الحاجات القومية. وحتى فى الحالات التى كانت ترسم فيه الخطط القومية كان تأثيرها على التطبيقات التربوية والممارسات الفعلية محدودة.

---

(١) عمر التومى الشيبانى ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

obeikandl.com

تعـليم البنـــت فى الفتـرة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٩م

لقد عرفت البنت طريقها إلى المدرسة الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى ، غير أنها لم تتمكن من إجتياز أولى المراحل لأن الإستعمار الإيطالى أقام السدود والعراقيل فى وجهـها مـثلها فى ذلك مثل الطالب ليـقف به وبها عند نهاية هذه المرحلة الدنيا من مراحل التعليم. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتخلص ليبيا من الإستعمار الإيطالى تخطت البنت مرحلة التعليم الإبتدائى إلى المدرسة الثانوية ومعاهد المعلمات ومدارس التمريض وغيرها من أنواع التعليم المتوسط الذى يعدها للمهن التى تزاولها المرأة عادة فى ذلك الوقت.

وفى عـهـد الإسـتـقـلال إسـتطاعت الفتاة من أن تنتـصـر على كـثـير من الرواسب الحضارية بفضل إيمانها بنفسها بالإضافة إلى مساعدة الرجل لها بعد أن نال قسطا من التعليم وتحرر من التعصب والجهل.

وفى هذه الفترة الوجيـزة حـقـقت الفـتـاة الليـبيـة انتـصـارات كـبـيـرة ، فـمنذ سنة ١٩٥٢/٥١م وحـتى سنة ١٩٦٥/٦٤م تضـاعف عـدد تلميـذات المدارس فى المرحلة الإبتـدائيـة وحـدها إلى ثمـانيـة أضعـاف ، وارتفـعت نسـبـة البنات من ١٣,٧ ٪ سنة ١٩٥٢/٥١م إلى نسبـة ٢٣,٢ ٪ سنة ١٩٦٥/٦٤م من مـجـموع تلاميـذ وتلميـذات المرحلة الإبتدائية.

وعلى الرغم من كل هذا فإن تعليم البنت فى ذلك الوقت قـد واجـهـتـه الكثـيـر من المشاكل ومن أهم هذه المشاكل مـشكلة تفـاوت النسـبـة فـى توسع التـعليم بين الذكـور والإناث وفى نسبة الأمية بينهما.

فعل الرغم من جميع المجهودات التى بذلتها الدولة حينذاك ، فإن تعليم البنت ظل يتقدم بخطى بطيئة لم تستطيع الدولة بسببه تحقيق التوازن بين الجنسين ، وحـتى سنة ١٩٥٢/٥١م كـانـت نسـبـة عـدد الإناث فى المرحلة الإبتـدائيـة إلى مـجـمـوع من فى المدارس فى تلك الفترة لا تتعدى ١٣,٧ ٪ بينما كانت نسبة عدد الذكور ٨٦,٣٪ من

المجموع ، وأن عدد النبات فى جميع مدارس الدولة كان فى هذه السنة (٥١٠٥) تلميذة بينهن (٢٢) تلميذة بالمرحلة الثانوية و (٢٦) تلميذة بمعاهد المعلمات العامة.. يقابلها من البنين (٣٢٨١٤) تلميذاً منهم (٣٨٠) بالمرحلة الثانوية و (١٦٧) بمعاهد المعلمين العامة.

« فى سنة ١٩٥٥/٥٤م نجد عدد الذكور يرتفع إلى (٤٨,٠٠٣) وعدد الإناث إلى (١١,٣٧٤) وهذا العدد يحقق إرتفاعاً فى نسبة الإناث من ١١٪ إلى ١٩٪ من المجموع أو بمقياس آخر نجد الزيادة التى تحققت خلال هذه الفترة من الزمن بنسبة ٢١٪ كما كانت عليه فى سنة ١٩٥١/٥٠م بينما كانت الزيادة بين الذكور خلال هذه الفترة لا تتجاوز ٦٥٪ فقط عما كانت عليه فى نفس المدة ، وفى سنة ١٩٦٠/٥٩م نجد عدد الذكور يرتفع (١٠٣٧٩٩) تلميذاً ، ونجد عدد الإناث يرتفع هو الآخر إلى (٢١,٨١٦) تلميذة ، وهذا العدد يحقق إنخفاضاً فى النسبة من ١٩٪ إلى ١٧٠٤٪ من المجموع.

أى أن الزيادة فى الإناث كانت ٩٩٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٥/٥٤ بينما حقق الذكور خلال نفس الفترة زيادة بلغت نسبتها ١١٦٪ عما كانوا عليه عام ١٩٥٥/٥٤م ، ومرد هذا التراجع فى اندفاع الإناث والطفرة فى زيادة البنين إلى التوسع فى نشر المدارس فى القرى والواحات ومراكز التجمعات الصغيرة والتوسع فى هذه المدارس كان مقتصراً على البنين فقط إذ أن الوزارة كان يصعب عليها أن تجد المعلمة لهذه المناطق لإستحالة نقل المعلمين إليها من أماكن أخرى ، فلا تفتح للبنات مدرسة ، ولهذا السبب يقل مجموع الإناث بالنسبة لمجموع الذكور »[١] .

« فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ، نجد عدد الذكور يرتفع إلى (١٥٣,٢٧٦) تلميذاً ونجد عدد الإناث يرتفع هو أيضاً إلى (٤٢,٥٣٠) تلميذة وهذا الرقم يحقق لنا ارتفاعاً فى النسبة من ١٧,٤٪ سنة ١٩٦٠/٥٩م إلى ٢١,٨٪ سنة ١٩٦٥/٦٤م »[٢] .

إن الزيادة فى عدد التلميذات فى هذه الفترة مرجعه إلى عاملين :

الأول : تساهل الآباء فى إنتساب البنات إلى مدارس البنين فى القرى والواحات.

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى ، البحث رقم (٣) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٣.

الثانى: إستخدام بعض اللائى تخرجن من معاهد المعلمات فى القرى والواحات لأنهن فى أصل سكناهن من تلك المناطق.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابى فى المجتمع بالنسبة إلى البنت فإن اختلال التوازن بين الجنسين كان كبيراً إذ كانت النسبة بينهما هى خمسة ذكور بالمدرسة إلى أنثى واحدة بها.

جدول رقم (٤١)[١]

يوضح تطور عدد البنات فى جميع مراحل التعليم
من عام ١٩٥٢/١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٤/١٩٦٥م

السنة الدراسية	عـــدد التـلامـيذ			نسبة عدد الإناث إلى عدد التلاميذ
	ذكور	إنـــاث	المجموع	
١٩٥٢/١٩٥٣	٣٧٨٧٨	٥٩٥٦	٤٣٨٣٤	٪ ١٣,٥
١٩٥٣/١٩٥٤	٤١٢١٢	٨٨٧٢	١٥٠٠٨٤	٪ ١٧,٧
١٩٥٤/١٩٥٥	٤٨٠٠٣	١١٣٧٤	٥٩٣٧٧	٪ ١٩
١٩٥٥/١٩٥٦	٥٩٤٨٩	١١٨٣٦	٧١٣٢٥	٪ ١٦,٦
١٩٥٦/١٩٥٧	٧٠٥٩٨	١٤٤٩٥	٨٥٠٩٣	٪ ١٧
١٩٥٧/١٩٥٨	٨١٨٠٣	١٧٦٨٦	٩٩٤٨٩	٪ ١٧,٨
١٩٥٨/١٩٥٩	٩٠٨٠٣	١٧٧١٣	١٠٨٥١٦	٪ ١٦,٨
١٩٥٩/١٩٦٠	١٠٣٧٩٩	٢١٨١٦	١٢٥٦١٥	٪ ١٧,٤
١٩٦٠/١٩٦١	١١١٩٧٦	٢٤٨١٠٠	١٣٦٧٨٦	٪ ١٨
١٩٦١/١٩٦٢	١٢٢١٤٢	٢٧٤٦٢	١٤٦٩٠٤	٪ ١٨,٨
١٩٦٢/١٩٦٣	١٤٠٥٦٢	٣٥٧٩١	١٧٦٣٥٤	٪ ٢٠,٣
١٩٦٣/١٩٦٤	١٣٩٥٢٦	٣٧٩٤٣	١٧٧٤٦٩	٪ ٢١,٣
١٩٦٤/١٩٦٥	٤٢٥٣٠	٤٢٥٣٠	١٩٥٨٠٦	٪ ٢١,٨

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٨.

جدول رقم (٤٢)[١]

يوضح عدد الطلاب والطالبات فى نهاية المرحلة الثانوية
منذ عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥م

السنة الدراسية	عدد الطلاب			عدد الطالبات			المجموع العام	نسبة البنات إلى المجموع
	الآداب	العلوم	المجموع	الآداب	العلوم	المجموع		
١٩٥٩/٥٨	٢٢٥	١٩٦	٤٢١	٦	٤	١٠	٤٣١	٢,٣ ٪
١٩٦٠/٥٩	٢٣٤	٢٥٨	٤٩٢	٤	٤	٨	٥٠٠	١,٦ ٪
١٩٦١/٦٠	٢٦٤	٣٤٣	٦٠٧	١٤	٢٦	٤٠	٦٤٧	٦,٢ ٪
١٩٦٢/٦١	٢٢٨	١٩٠	٥١٨	١٣	٢٥	٣٨	٥٥٦	٦,٨ ٪
١٩٦٣/٦٢	٢٧٨	٣٢١	٥٩٩	٣٣	٢٧	٦٠	٦٥٩	٩,١ ٪
١٩٦٤/٦٣	٣٨٥	٥٣٤	٩١٩	٢٩	٥٤	٨٣	١٠٠٢	٨,٣ ٪
١٩٦٥/٦٤	٤٨٢	٦٤٥	١١٠٧	٤٧	٧٠	١١٧	١٢٢٤	٩,٦ ٪

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

obeikandl.com

تعـــليم الكبـــــار ومـحـــو الأمـــــية

تشمل البرامج التعليمية التى كانت تقدم للمواطنين فى تلك الفترة ممن تعدوا سن الإلزام مجالات متعددة منها ما هو محدد بمستوى معين ومنها ما هو غير محدد ، فكانت وزارة المعارف تشرف على تقديم النوع الأول المشار إليه بجميع الفئات التى تتراوح أعمارها ما بين (١٥ – ٤٥ سنة) بشرط أن يكونوا من غير المقيدين بالمدارس النظامية ، أما بسبب عدم التحاقهم بهذه المدارس أصلاً أو بسبب إنطباق لوائح برامج محو الأمية عليهم أو لأى سبب آخر ، ويمكن لهؤلاء مواصلة الدراسة فى غير أوقات عملهم الرسمى ، ويلتحقون عادة بدورات التعليم المسائى بجميع المستويات بمدارس التعليم العام والإنتساب للجامعات فيما بعد. فمن يرغب منهم عند الحصول على الشهادة الثانوية العامة بغض النظر عن سن المتقدم.

أما النوع الثانى الذى يمثل برامج التعليم غير المحدد بمستوى معين فتقوم بتقديمه مختلف المؤسسات والهيئات والشركات ، وقد جرت العادة أن يتم محو أمية الدارس فى مدة ١٦ شهراً على أربع دورات أساسية وفى كل دورة يقطع الدارس مستوى تعليمياً يعادل سنة دراسية للتلميذ النظامى ، ويسير العمل فى برامج محو الأمية على النحو التالى :

١- برامج محو الأمية فى الدورات العادية بالمدارس النظامية.

٢- برامج محو الأمية فى الدورات الخاصة بالمؤسسات والهيئات والشركات.

٣- برامج محو الأمية الوظيفى داخل مواقع العمل والإنتاج.

٤- برامج محو الأمية التى تتم عن طريق الحملات التطوعية.

وجدير بالملاحظة أن الظروف التى مرت بها ليبيا فى تاريخها الطويل أثرت تأثيراً مباشراً فى حرمان الكثير من أبناء البلاد من التعليم مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية وتراكم رصيدها وبخاصة بين النساء.

وقد شهد المجتمع الليبى أول أنماط تعليم الكبار ومحو الأمية من خلال الكتاتيب وحلقات دراسة العلوم الدينية واللغوية بالمساجد والزوايا التى صاحبت إنتشار الإسلام.

والزاوية كانت مركزاً للإشعاع فى البيئة فبالإضافة إلى دورها الأساسى فى نشر الدين الإسلامى والدعوة إلى التمسك به ومزاولة شعائره ، فإنها دعت إلى التخلص من الخرافات والمعتقدات الخاطئة التى تقف عائقاً فى سبيل تطور المجتمع وتنميته ، كما اهتمت الزوايا بتشجيع الإنتاج الفردى عن طريق فلاحة الأرض وتربية الحيوان متخذة من الكفاية الذاتية شعاراً وهدفاً لها.

وقد كان تعليم الكبار ومحو الأمية يزدهر نوعاً ما باستقرار الأمن والرخاء ويضمحل أيام الحروب ، أما فى صورته التقليدية المعاصرة فإنه يمكن القول بأنه بدأ عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م بفضل جهود فردية أهلية ، ثم توالت التجارب والحملات منذ عام ١٩٥١ – ١٩٥٢م فى معظم أنحاء البلاد ، حيث دعت منظمة اليونسكو لتأسيس مشروع تعليم الكبار بمنطقة فزان بالإضافة إلى جهودها بالولايات الأخرى.

وقد شرع فى العمل اعتباراً من عام ١٩٥٣م حيث توسع فى هذا المشروع فافتتح العديد من الفصول خلال السنوات العشرة التالية وأنشئت المراكز الثقافية والمكتبات الشعبية.

وقد استمر العمل فى هذا المشروع بمعاونة منظمة اليونسكو ، إلى أن رأت الدولة أن الوقت قد حان للتخطيط الشامل لمحو الأمية والتوسع فى تعليم الكبار فى جميع أنحاء البلاد.

وهذا يرجع إلى أنه بعد اكتشاف النفط وارتفاع الدخل القومى منذ سنة ١٩٦٣م وتوفر رأس المال اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأصبح العامل المحدد لسرعة النمو هو عدم توفر اليد العاملة والمدربة فى مختلف المجالات ، كما برزت الحاجة الملحة إلى تعليم الجماهير وتوعيتها وإعدادها لمواجهة التغير الإجتماعى الذى يصاحب التطور الإقتصادى إلى الحد الذى يمكنها من الإستفادة من الخدمات الشاملة التى توفرها الدولة وترشد استهلاكهم للوصول بالليبيين إلى مستوى حياة أفضل ، ولذلك تم التركيز منذ عام ١٩٦٥م على أن واجب محو الأمية لا يمكن

أن يكون واجب الدولة وحدها لأن المهمة أضخم من أن تقوم بها أجهزة الدولة منفردة ولذلك أصبحت مهمة قومية وطنية تشارك فيها جميع المؤسسات والهيئات والنقابات والجمعيات ويسهم فيها كل مثقف ومتعلم.

ومن هنا جاءت فكرة التنويع فى البرامج الخاصة بمحو الأمية وتعدد الجهات التى تشرف على تنفيذها لأن نسبة الأمية تعتبر عالية وخاصة بين الإناث حيث تشير تقديرات السكان عام ١٩٦٤م.

« إن عدد السكان (١٥) سنة فأكثر ، قد بلغ ٨٤٧,٣٦ نسمة فى حين عدد الأميين الملزمين (١٥ – ٤٥ سنة) قد بلغ ٤٤٦٥٠١ نسمة ٥٢,٧٪ وأن عدد الأميين غير الملزمين (أكثر من ٤٥ سنة) قد بلغ ٢١٧٦٨٢ نسمة أى بنسبة ٢٥,٧٪ وبالتالى قدرت نسبة الأمية بـ ٧٨,٤٪ من السكان ، منها ٦٢,٦٪ للذكور و ٩٥,٨٪ للإناث.

وبالمقارنة مع تقديرات السكان عام ١٩٦٩م حيث بلغ عدد السكان (١٥ سنة فأكثر) ١٤٠٥٦٥٤ نسمة منهم ٧٣٠٨٠٨ من الذكور و ٦٧٥٤٤٦ من الإناث ، فى حين أن عدد الأميين الملزمين (١٥ – ٤٥ سنة) قد بلغ ٥٩٧١٤٦ نسمة ، منهم ٢١٦٢٠٠ ذكور و ٣٨٠٩٤٦ إناث ، وقد أوردت هذه التقديرات أن نسبة الأمية قد إنخفضت إلى ٧٣,٧٪ بين الذكور والإناث (منهم ٥٣,٥٪ من الذكور و ٩٤٪ من الإناث »[١] .

« تجدر الإشارة هنا إلى أن عوامل الإنتاج بصفة عامة هى رأس المال والعمل والأرض يضاف إلى ذلك عامل رابع هو الإدارة أما الآن فيضاف عامل جديد وهو التعليم والتدريب ، فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة إحصائية إيجابية بين التعليم فى حد ذاته وبين زيادة الدخل الفردى وأن الإستثمار فى التعليم يؤدى إلى زيادة الدخل القومى، وأن عدم توفر مصادر الثروة الطبيعية لا يعنى فقر الدولة ، ذلك أن التعليم فى حد ذاته حتى فى الدول الفقيرة لابد وأن يؤدى إلى زيادة الإنتاج ، ومن ثم فإن الإستثمار فى التعليم لا يقل أهمية ، إن لم يزد عن المصادر الطبيعية »[٢] .

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى ، البحث رقم ٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ج.ع.ل. من العهد العثمانى حتى وقتنا الحاضر ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

إن من بين عناصر الإنتاج يعتبر رأس المال عادة هو العامل الأساسى المحدد لسرعة النمو الإقتصادى فى الدول النامية مع ضعف العوامل الأخرى ، أما الوضع فى ليبيا فيتسم بطابع خاص إذ نجد أن العامل الرئيسى فى تحديد نموها الإقتصادى والإجتماعى يتمثل فى إمكانياتها البشرية ، فرأس المال اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية متوفر ، وأصبح العامل المحدد لسرعة النمو هو عدم توفر اليد العاملة والمدربة فى مختلف المجالات.

إن العلاقة بين تعليم الكبار وخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية هى علاقة الإستثمار فى الموارد البشرية لإعدادها لمسايرة التغير الإجتماعى الذى يصحب التطور الإقتصادى والتكيف معه عن طريق تنمية قدرة الفرد ليواكب التطورات الجديدة الحادثة فى المجتمع ، أن الخطة الليبية لمحو الأمية ترتبط ارتباطاً مباشراً بخطة التنمية الإقتصادية وتتميز بخصائص رئيسية هى :

- أنها تعطى الأولوية لفئات الأعمار المنتجة من السكان ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥ – ٤٥ سنة) وهى الفئات التى تؤثر تأثيراً مباشراً فى مجال الإنتاج والإستهلاك. ولقد تحدد السن على افتراض هبوط إنتاج الفرد بعد سن الخامسة والأربعين وعدم الحصول على فائدة اقتصادية مؤكدة من استثمار الأموال فى تعليم من تعدى سنهم هذا العمر.

- لا يعتبر تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب غرضاً فى حد ذاته ولكنه وسيلة تؤدى إلى قدرة المواطن على استقلال طاقاته وتحسين إنتاجه وترشيد استهلاكه بطريقة عملية وواقعية وذلك بربط برامج محو الأمية بالتدريب المهنى.

هذا وقد قسمت خطة محو الأمية إلى مرحلتين أساسيتين هما :

- مرحلة إعدادية وتجريبية : ومدتها ثلاث سنوات من ١٩٦٥م إلى ١٩٦٨م وتهدف إلى توفير البيانات والإحصائيات التفصيلية ، ووضع الأساس القانونى والإدارى اللازم للمرحلة الثانية من الحملة.

- مرحلة التنفيذ ومدتها إثنتا عشرة سنة من سنة ١٩٦٨م إلى سنة ١٩٨٠م وقد

كانت تهدف إلى محو أمية الفئات التى ذكرت سالفاً مع شمول باقى شرائح السكان.

إلا أن هذه الحملة واجهتها مشاكل عديدة لم تستطع تحقيق ما كانت تهدف إليه ومن هذه المشاكل :

- مشكلة تعليم النساء حيث تشكل نسبة الأمية بين الإناث الحجم الأكبر من مشكلة الأمية فى ليبيا ، وارتفاع النسبة يرجع أصلاً إلى الوضع الإجتماعى للمرأة وإلى الظروف والقيم السائدة ، وقد أعاقت هذه الظروف تقدم الحملة فى هذا الإتجاه.
- كما واجهت حملة محو الأمية بصفة عامة نقصاً ملحوظاً فى المدرسين والمدرسات القادرات.
- ومن المشاكل الأخرى أنه رغم إهتمام الدارسين بمحو أميتهم فإن كثيراً منهم عجزوا عن متابعة الدراسة بانتظام.

وعلى العموم فإن الحملة استطاعت أن تحقق بعض النجاحات ،حيث نجد أن نسبة الأمية قد انخفضت بصفة عامة من ٧٨,٤٪ سنة ١٩٦٤م إلى ما يقدر بحوالى ٧٣٪ سنة ١٩٦٩م. إلا أن من الواضح أيضاً أنه فى الوقت الذى انخفضت فيه نسبة الأمية بين الذكور (خمسة عشرة سنة فأكثر) من ٦٢,٦٪ سنة ١٩٦٤م إلى ٥٣,٥٪ سنة ١٩٦٩ أى حوالى ١٠٪ فإن نسبة الأمية بين البنات كانت تتراوح بين ٩٥,٨٪ و ٩٤٪ رغم التوسع فى التعليم الإبتدائى للبنات.

وإلى جانب الإهتمام بمحو الأمية ، اهتمت الوزارة بإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين الذين لم تمكنهم ظروفهم من الإستمرار فى الدراسة الصباحية حيث افتتحت فصولاً مسائية فى معظم مدارس المحفظات ، وذلك لتمكينهم من مواصلة دراستهم فى المراحل الدراسية المختلفة.

جدول رقم (٤٣)[١]

يوضح عدد الأميين (١٥ سنة فأكثر) حسب التقديرات السكانية عام ١٩٦٤م

الجنس	عدد السكان ١٥ سنة فأكثر	عدد الأميين الملزمين ١٥ – ٤٥ سنة	نسبتهم	عدد الأميين غير الملزمين أكثرمن ٤٥ سنة	نسبتهم	جملة عدد الأميين ١٥ سنة فأكثر	نسبتهم
ذكـور	٤٤٣٩٢٤	١٦٩١٥٤	٪٣٨,١	١٠٨٨٠١	٪٢٤,٥	٢٧٧٩٥٥	٪٦٢,٦
إنـاث	٤٠٣١١٢	٢٧٧٣٤٧	٪٦٨,٨	١٠٨٨٨١	٪٢٧	٣٨٦٢٢٨	٪٩٥,٨
جمـلة	٨٤٧٠٣٦	٤٤٦٥٠١	٪٥٢,٧	٢١٧٦٨٢	٪٢٥,٧	٦٦٤١٨٣	٪٧٨,٤

جدول رقم (٤٤)[٢]

يوضح عدد الأميين (١٥ سنة فأكثر) حسب التقديرات السكانية عام ١٩٦٩م

الجنس	عدد السكان ١٥ سنة فأكثر	عدد الأميين الملزمين ١٥ – ٤٥ سنة	نسبتهم	عدد الأميين غير الملزمين أكثرمن ٤٥ سنة	نسبتهم	جملة عدد الأميين ١٥ سنة فأكثر	نسبتهم
ذكـور	٧٣٠٨٠٨	٢١٦٢٠٠	٪٢٩,٦	١٧٤٤٦٢	٪٢٣,٩	٣٩٠٦٦٢	٪٥٣,٥
إنـاث	٦٧٥٤٤٦	٣٨٠٩٤٦	٪٥٦,٤	٢٥٣٩٧٢	٪٣٧,٦	٦٣٤٩١٨	٪٩٤
جمـلة	١٤٠٥٦٥٤	٥٩٧١٤٦	٪٤٢,٥	٤٢٨٤٣٤	٪٣٠,٥	١٠٢٥٢٨٠	٪٧٣

(١) مصطفى أبو شعاله ، بنية النظام التعليمي وتطوره ، منتدى الفكرة العربى ، باريس ، ١٩٩٠ ، ص ٥٧.

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٨.

obeikandi.com

جدول رقم (٤٥)[١]

يوضح أعداد التلاميذ بمدارس تعليم الكبار فى المراحل التعليمية المختلفة من سنة ٦٤/٦٥ - ٦٩/١٩٧٠م

السنة الدراسية	التعليم الإبتدائى	الإعـــدادى	الثـانـــوى
١٩٦٥/٦٤	٢٦٨٧	٣٤٤٦	١٧٢٨
١٩٦٦/٦٥	٤٦٩٢	٤٠٨٦	١٨٣٧
١٩٦٧/٦٦	٢٨٤٦	٤١١٧	٢١٣٦
١٩٦٨/٦٧	٣٣٧٥	٤٤٢٨	٣١٠٤
١٩٦٩/٦٨	٤١٦٣	٥٣٢٥	٢٩٤٠
١٩٧٠/٦٩	٣٥٩٢	٤٧٨٦	٢٥٧٧

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٥٩.

obeikandl.com

الخصائص المميزة للتعليم واتجاهاته فى الفترة من ١٩٥١م إلى ١٩٦٩م

على الرغم من الظروف الإقتصادية السيئة التى كانت تعيشها البلاد آبان فترة الإستقلال ، فإن تعطش الليبيين للتعليم الذى حرموا منه فى السابق كان أقوى من أن يتأثر بهذا الوضع الإقتصادى المتخلف ، بل أن الكثيرين اعتقدوا بأن التعليم الحديث قد يكون هو السبيل الوحيد للخروج من حالة التخلف الإقتصادى. لذلك وجهت الدولة عنايتها إلى تطوير نظام التعليم فى البلاد حيث تجاوبت مع الرغبة الشعبية فعم التعليم ويسرت سبله على مختلف المستويات والتخصصات ، فظهرت إلى الوجود رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية والثانوية ومعاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والكليات الجامعية. « لقد كانت الحكومة الليبية تصرف بصورة منتظمة حوالى ٥٪ من الإنتاج القومى الإجمالى على التعليم ، وفى الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٦٩م زاد الإنفاق الإجمالى على التعليم بمقدار ضعفين ونصف ووصل المبلغ إلى (٥٠) مليون جنيه ليبى تقريباً عام ١٩٦٩ »[١] .

« لقد حقق النظام التعليمى فى ليبيا تقدماً وتوسعاً ملحوظا من حيث الكم فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلتين الإبتدائية والإعدادية من (١٦,٥٠٠) طالب فى عام ١٩٦٣/٦٢ إلى (٣٦١,٥٠٠) طلب فى عام ١٩٧٠/٦٩م. أى بما يزيد على الضعفين ، ولكن هذا التوسع فى نظام التعليم عاد بالفائدة على الطلاب الذكور فى الدرجة الأولى أما عدد الطالبات فقد بقى بشكل لا يدعوا إلى الإرتياح حيث بلغت نسبتهم ٣٤٪ فى المرحلة الإبتدائية و ١٦٪ فى المرحلة الإعدادية و ١٣٪ فى المرحلة الثانوية فى عام ١٩٧٠/٦٩م »[٢] .

وبالرغم من الإهتمام الذى توجهه الحكومة إلى تطوير نظام التعليم فى البلاد فإن

---

(١) وزارة التخطيط ، تقييم أوضاع التعليم والتدريب المهنى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ بتصرف.

كفاءته كانت موضع انتقاد إذ أن أكثر من نصف طاقته الإستيعابية تستند على الطلاب الذين ينقطعون عن مواصلة دراستهم ، وهذا يعتبر بمثابة المشكلة الأولى التى واجهت تطور التعليم. لقد كان الوضع غير ملائم بالمرة بالنسبة للمدارس الإبتدائية إذ أن عدد المتخرجين منها كان لا يمثل سوى نسبة ٣٠٪ فقط من العدد الإجمالى للملتحقين بها ، وتشير الدلائل إلى أنه لم يطرأ تحسين على هذا الوضع وذلك إذا أخذنا نتائج عام ١٩٦٥/٦٤م كأساس للمقارنة ، وتعتبر مرحلة الإنتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية بمثابة النقطة التى يحدث عندها أكبر قدر من النقصان فى عدد الطلاب الملتحقين بنظام التعليم ، وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل مختلفة منها :

- نظام الإمتحانات أو ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ظروف المساكن وبعدها عن المدارس وغيرها من العوامل والأرقام الآتية تعتبر مثالاً لمقدار ما تفقده المدارس الإبتدائية من تلاميذها.

جدول رقم (٤٦)[١]

يوضح مقدار ما تفقده المرحلة الإبتدائية من التلاميذ

الفصول الدراسية	السنة الدراسية	عدد التلاميذ الملتحقين		جملة عدد التلاميذ	عدد الفاقد	النسبة[٢]
		بنـــون	بنـــات			
السنة الأولى	٦٠/٥٩	٢٧٣٣٦	٩٦٥٤	٣٦٩٩٠	–	–
السنة الثانية	٦١/٦٠	١٨٦٤١	٨١٣٦	٢٦٧٧٧	١٠٢١٣	٢٧,٦٪
السنة الثالثة	٦٢/٦١	١٧٠٥٧	٣٨٩١	٢٠٩٤٨	٥٨٢٩	١٥,٧٪
السنة الرابعة	٦٣/٦٢	١٤٩٨١	٢٩٨٦	١٧٩٦٧	٢٩٨١	٨٪
السنة الخامسة	٦٤/٦٣	١٣٩٤٩	٢٠٩٦	١٤٠٤٥	٣٩٢٢	١٠,٦٪
السنة السادسة	٦٥/٦٤	١١٣٩٥	١٤١٥	١٢٨١٠	١٢٣٥	٣,٣٪

(١) بنى هذا الجدول من التعليم والخطة الخمسية الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.

(٢) اعتبرسنة ١٩٦٠/٥٩م سنة الأساس فى حساب نسبة الفاقد.

- « إن نسبة مجموع التلاميذ فى جميع أنواع التعليم على المستوى الإعدادى إلى مجموع تلاميذ المدارس الإبتدائية تبلغ حوالى ١٢٪ خلال السنوات ١٩٦١/٦٠م - ١٩٦٥/٦٤م ، وإن نسبة مجموع التلاميذ فى الإعدادى العام إلى مجموع تلاميذ المدارس الإبتدائية تبلغ حوالى ١٠,٥٪ .

- وإن نسبة مجموع التلاميذ فى جميع أنواع التعليم على المستوى الثانوى إلى مجموع تلاميذ المدارس الإبتدائية تبلغ حوالى ٣٪.

- وأن نسبة مجموع التلاميذ فى جميع أنواع التعليم على المستوى الثانوى إلى مجموع التلاميذ فى جميع أنواع التعليم على المستوى الإعدادى تبلغ حوالى ٢٥٪.

- وإن نسبة مجموع التلاميذ فى جميع أنواع التعليم على المستوى الثانوى إلى مجموع تلاميذ المدارس الإعدادية العامة تبلغ حوالى ٢٨٪ .

- وإن نسبة مجموع تلاميذ المدارس الثانوية العامة إلى مجموع تلاميذ المدارس الإعدادية العامة تبلغ حوالى ٢١٪.

- وأن نسبة مجموع طلاب الجامعة إلى مجموع تلاميذ المدارس الثانوية العامة كانت تتراوح ما بين ٣٩٪ و ٤٤٪ »[1] .

- أما من حيث المناهج التى كانت مطبقة ، فعلى الرغم من الجهود التى بذلت لتطوير مختلف المواد الدراسية والكتب المدرسية وطرق التدريس إلا أن هذه المناهج كانت مكثفة وجامدة وبعيدة نوعاً ما عن حاجات الطفل حيث كانت تهتم بالنواحى اللفظية وتهمل النواحى العملية التى تعتبر أساساً للعملية التعليمية ولا تعطى للمعلم والمتعلم حرية كافية للإختيار والتفاعل الحقيقى مع الأشياء والأحداث ، إذ أنهم مضطرون لتنفيذها فى فترات زمنية محددة . كما أن طرق التدريس تقوم على الأساليب التقليدية ، فالكتاب المدرسى كان هو الوسيلة الوحيدة للتدريس ، والمرجع الوحيد للمدرس والتلميذ ، وكان التدريس يعتمد على

---

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم والخطة الخمسية الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

obeikandl.com

التلقين والحفظ ، كما أن استخدام الوسائل التعليمية كان محدوداً بسبب قلة الوسائل فى كثير من المدارس ونقص الخامات اللازمة لأعداد الوسائل البسيطة محلياً ، بالإضافة إلى ضعف إعداد المعلم ونقص تدريبه وغيرها من العوامل التى كان لها تأثير على ضعف مستوى التعليم الذى كان يقدم.

أما من حيث التلاميذ فإن حريتهم كانت شبه محدودة ، حيث كانوا محصورين فى إطار الصف الدراسى ، شبه معزولين عن المجتمع ومؤسساته ، ومقيدين بالتوزيع القسرى للنشاطات وساعات الدرس ، فالمدرس هو الذى يختار نوع العمل ووقت البدء به ووقت التوقف عنه دون الأخذ بعين الإعتبار اهتمامات التلاميذ وحاجاتهم وفروقهم الفردية ، مما يعودهم على مجرد التلقى ولا ينمى عندما القدرة على الإبداع والإبتكار والتفكير وإصدار الأحكام ويحرمهم من فرص تحمل المسئولية والإعتماد على النفس.

كما أن معظم المدارس فى ليبيا تفتقر إلى المكتبات والمختبرات المجهزة تجهيزاً فعالاً بحيث يمكنها من أداء دورها فى التعليم والتثقيف ، مما جعل الدراسة فيها مقتصرة على المذكرات المختصرة ودراسة العلوم العملية دراسة نظرية جافة ، بالإضافة إلى أن هذه المدارس كانت خالية من وسائل الإيضاح مثل الخرائط المجسمة والصور الإيضاحية والسينما والتليفزيون ، وخالية أيضاً من البرامج التثقيفية والترفيهيه مثل القيام بالرحلات والزيارات ، كما أنها خالية من الملاعب والمسارح.

ومن الظواهر البارزة فى هذه المرحلة ، الإزدواج بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، فقد شهدت تلك المرحلة نوعين منفصلين من التعليم :

الأول : مدنى لا اهتمام بالدين فيه ، والثانى : لا موضع فيه لعلوم الحياة ، وكل منها يخرج نوعاً من الشخصية ونوعاً من المواطنين تختلف كل منهما عن الآخر.

ومن الظواهر الإيجابية فى هذه المرحلة أن تعليم البنت قد سار فى نفس المجرى الذى سار فيه تعليم الولد فى مراحل التعليم العام ، ومعاهد المعلمين وكذلك على المستوى الجامعى ، حيث توحدت فيه الأهداف والخطط والمناهج الدراسية. وعلى هذا الأساس صدرت كل قوانين التعليم وتشريعاته لا تفرق أو تميز بين الفتى والفتاة إزاء حقهم فى التعليم. وبالتالى أخذت السلطات التعليمية فى اعتبارها أن يكون تعليم الفتاة

على المستوى المعادل للتعليم الفنى من حيث الكيف فأفردت للفتاة فى مراحل التعليم المختلفة المدارس المستقلة بها هذا إلى جانب المدارس المختلطة على مستوى التعليم الإبتدائى حيث يتاح للفتيات (لقلة أعدادهن) فى موقع تجمعاتهن السكنية من الإنتظام مع البنين فى مدرسة واحدة.

ومما يؤكد هذا الإتجاه ويدعمه أننا لو استعرضنا تاريخياً مضامين الأهداف العامة للتعليم ، وكذلك مضامين الأهداف الخاصة لكل مرحلة تعليمية على حدة منذ الإستقلال حتى نهاية هذه الفترة ، فإننا لا نجد أن هناك تميزاً قائماً فى الأهداف بين تعليم البنت فى أى مرحلة تعليمية وبين تعليم الولد ، بل لها من حقوقها التعليمية ما يتساوى تماماً مع حقوق الولد ، وكذلك يتعادل نظام تعليم البنت والولد فى الريف والدواخل مع نظام تعليم البنت والولد فى المدن.

ومن إيجابيات هذه الفترة أيضاً دعم التعليم الفنى والتوسع فيه تمشياً مع خطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية حيث تم دعم التعليم الفنى وتطويره ، فأصبحت مدارسه توازى المرحلة الثانوية ، وتنوعت إلى ثانوية صناعية وثانوية زراعية وثانوية تجارية.

أما المدارس الإعدادية الفنية فقد رؤى الغاؤها تدريجياً ابتداء من عام ١٩٦٦م وذلك نظراً لخطورة التخصص المبكر ، وانتهاء التلاميذ من التعليم فيها وسنهم لا تسمح لهم بالإلتحاق بالأعمال التى أعدوا لها ، بالإضافة إلى عدم تكوين الطالب التكوين الذى يمكنه من الإطلاع بمسئولياته كمواطن.

الخلاصة :

وهكذا نلاحظ أن هذه الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٩) قد تميزت بحدثين كبيرين أثرا تأثيراً كبيراً فى مسيرة التعليم. الحدث الأول هو تحقيق وحدة البلاد حيث أصبحت ليبيا دولة موحدة قادرة على إعداد خطة مركزية متماسكة قوية تشمل جميع مجالات التنمية ، كما أصبح فى وسعها تنظيم موارد البلاد الطبيعية والبشرية لتحقيق النهضة القومية التى يشمل خيرها الشعب جميعا.

لقد أدت الوحدة بين أقاليم البلاد الثلاثة إلى تغيرات جذرية فى الحياة السياسية والثقافية فى ليبيا. فقد كان لتحقيق الوحدة وظهور نظام المحافظات أهمية كبيرة بالنسبة لتطور نظام التعليم فى ليبيا. وتأتى أهميته هذه من وزارة التربية والتعليم قد أصبحت هى صاحبة السلطة الأولى فى وضع سياسة التعليم وفلسفته ، ومن كونه أيضاً يمثل بداية التوسع فى الخدمات التعليمية لمدارس المدن والقرى.

أما الحدث الثانى الذى أثر فى مسيرة التعليم فى ليبيا ، هو اكتشاف البترول ، فما أن ظهر البترول حتى جرت فى عروق الدخل القومى دماء جديدة بعثت فيه قوة عارمة جعلته يتحرر من قيود ضعفه ويسعى نحو التطور. ولا شك أن دخل الدولة من البترول قد مكن الحكومة من أن ترسم صوراً من الرضاء فى ميادين كثيرة ومنها التعليم.

لقد تمكن الإقتصاد الليبى من تحقيق معدلات نمو متسارعة ، وقد صاحب ذلك ارتفاع فى مستوى الدخل الفردى وتحسين فى مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع. ولقد كان للإستمارات الضخمة التى قامت بها الحكومة فى مجال المرافق الإجتماعية الأثر الأكبر فى تحسين قطاع التعليم والصحة والخدمات الأخرى ، وشبكة المواصلات وقطاعات البنية التحتية.

وقد أصبح التعليم العام بعد عام ١٩٦٣م عنصراً هاماً فى استراتيجية الدولة. فكانت النهضة التعليمية فى طريقها إلى التنفيذ ، وقد اتخذت تلك النهضة الصفة الرسمية فى عام ١٩٦٥م بصدور قانون التعليم الجديد.